جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

# قياس الأداء المصرفي للمصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج CAMELS دراسة حاله في مصرف بغداد

**رسالة مقدمة الى**

**مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية**

من قبل الطالب

**صاحب عبدعون محمد الجمل**

بأشراف

الأستاذ الدكتور

**محمد محمود الطائي**

**1444 هـ** **2022 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

# وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف – اية **(8)**

# الاهداء

الى الجود كله

ابي .....

امي .....

أخوتي وأخواتي .....

(يوسف ، سلام ، محمد ، روزا ، لينا ، احمد البياتي ، محمد البياتي)

الباحث

# الشُّكروالعرفان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن مَنَّ عليَّ بإنجاز هذا البحث، والصَّلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى إله الكرام وسلم تسليما كثيرا.

انطلاقا من مبدأ العرفان لمن كانت وما زالت لهم دالةُ الفضل عليَّ، أجد لِزاما على نفسي أن أشكر كل من كانت له إسهامةٌ في انجاز هذا المشروع البحثي، وأول من أشكرهم، أستاذي المشرف (أ.د. محمد محمود الطائي) الذي كان معي في كلِّ كلمة وكلِّ حرف، فكان أستاذا ومعلما ومربيا، فلك يا أستاذي جزيل الشُّكر ووافر العرفان، كما أتقدم بالشُّكر إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلة بالسيد عميد الكلية ومساعديه العلمي والإداري، وإلى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية، ممثلة بالسَّيد رئيس القسم (أ.م.د. اسعد منشد محمد)، والشُّكر موصلٌ إلى أساتذتي في الدِّراسات العليا لاسيما ( أ.د. عبد الكريم أبو هات ، أ.د. حسين ديكان درويش ، أ.د. جواد البكري ، أ.د. خالد المرزوك ، أ.د. احمد الحسيني ، أ.د. مهدي عطية ، أ.م.د. نصر حمود مزان ، أ.م.د. إيهاب عبد السلام ، أ.م. كريم العزاوي)، ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، الذين كانت لهم الأيادِ البيضاء دائما، وأخصُّ بالشكر منهم، أستاذي المُحبّ أ.م.د. حيدر جواد المرشدي، رئيس قسم العلوم المالية والمصرفيَّة، وكذلك أ.م.د. زينب الشريفي صاحبة المواقف الإنسانية التي لا تُنسى، فلا الكلمات تكفي ولا المعاني تتسع لشكرهم.

أيضا" أتقدم بالشُّكر إلى زملائي وأصدقائي الذي وقفوا بجانبي في مشواري الدراسي، وأخص بالشُّكر منهم، صديقي د. مصطفى محمد حسن، الذي رافقني بمشوار العمر، منذ البكالوريوس حتى اليوم.

ولا يفوتني أن أشكر أسرتي التي غمرتني بالحب والعطف والرعاية، فكانوا الشمعة التي تضيء لي الطريق، واليراع التي تخط لي سبيل التفوق، فيا أبي ويا أمي، لو جمعت كلمات العربية كلها، على أن أشكركم لما كنت باراً بكما.

الباحث

## فهرست المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والعرفان | ت – ث |
| فهرست المحتويات | ح – خ |
| فهرست الجداول | د |
| فهرست الاشكال | ذ |
| المستخلص | ر – ز |
| المقدمة | س – ش |
| الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة | 17-1 |
| المبحث الأول: منهجية البحث | 6-1 |
| إشكالية البحث | 1 |
| فرضيات البحث | 2 |
| أهمية البحث | 3 |
| اهداف البحث | 4 |
| حدود البحث | 4 |
| مجتمع وعينة البحث | 5 |
| منهج البحث | 5 |
| وسائل جمع البيانات | 6 |
| المبحث الثاني: الدِّراسات السابقة | 17-7 |
| الدِّراسات العربية | 12-7 |
| الدِّراسات الأجنبية | 16-12 |
| عرض اهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة | 17-16 |
| الفصل الثاني: الأداء المصرفي باستعمال نموذج CAMELS | 67-18 |
| المبحث الأول: الأداء المصرفي | 29-18 |
| مفهوم وتعريف الأداء وانواعه | 20-18 |
| مفهوم الأداء المصرفي وتعريفه | 21-20 |

| | |
|---|---|
| ماهية قياس الأداء المصرفي | 26-21 |
| قواعد ومراحل واخطاء عملية قياس الأداء في المصارف التجارية | 29-26 |
| المبحث الثاني: نموذج التقييم الأمريكي CAMELS | 42-30 |
| نشأة نموذج CAMELS | 32-30 |
| نموذج CAMELS في العراق | 32 |
| مراحل تطور نموذج CAMELS | 34-32 |
| تعريف نموذج CAMELS | 35-34 |
| مزايا وعيوب نموذج CAMELS | 37-35 |
| الأسس العامة لعملية القياس وفقا لنموذج CAMELS | 38-37 |
| أهمية نموذج CAMELS كمعيار لقياس كفاءة الأداء | 38 |
| الية عمل نظام القياس بنموذج CAMELS | 42-38 |
| المبحث الثالث: معايير نموذج CAMELS في قياس كفاءة الأداء المصرفي | 67-43 |
| كفاية راس المال | 49-43 |
| جودة الموجودات | 53-49 |
| جودة الإدارة | 56-53 |
| جودة الربحية | 60-56 |
| جودة السيولة | 63-60 |
| حساسية مخاطر السوق | 67-64 |
| الفصل الثالث: قياس وتحليل أداء مصرف بغداد باستعمال معايير نموذج CAMELS | 119-68 |
| نبذة موجزة عن مصرف بغداد | 70-68 |
| استخدام معايير نموذج CAMELS في قياس وتحليل اداء مصرف بغداد | 111-71 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار كفاية راس المال | 78-71 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الموجودات | 82-79 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الإدارة | 87-82 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الربحية أو العوائد المصرفية | 98-88 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة السيولة المصرفية | 105-99 |
| قياس وتحليل مؤشرات معيار حساسية مخاطر السوق | 111-106 |

| | |
|---|---|
| التقييم النهائي لقياس كفاءة الأداء لمصرف بغداد | 115-112 |
| قياس وتحليل أداء مصرف بغداد | 113-112 |
| وصف خصائص تصنيف نموذج CAMELS لمصرف بغداد عينة البحث | 115-114 |
| مناقشة الفرضيات | 118-115 |
| صعوبات تطبيق نموذج CAMELS | 119 |
| الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات | 123-120 |
| المبحث الأول: الاستنتاجات | 121-120 |
| المبحث الثاني: التوصيات | 123-122 |
| المراجع والمصادر | 144-124 |

## فهرست الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | اوزان نموذج CAMELS النهائية | 39 |
| (2-2) | اوزان كفاية راس المال | 44 |
| (3-2) | اوزان الموجودات | 51 |
| (4-2) | اوزان الربحية | 59 |
| (5-2) | اوزان حساسية السوق | 66 |
| (1-3) | اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر بالميزانية العمومية | 72 |
| (2-3) | اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية العمومية | 73 |
| (3-3) | نتائج كفاية راس المال باستعمال نسبة (CAR) | 74 |
| (4-3) | نتائج نسبة كفاية راس المال باستعمال نسبة (ETAR) | 77-76 |
| (5-3) | نتائج جودة الموجودات باستعمال نسبة (NPLLR) | 80 |
| (6-3) | نتائج جودة الإدارة باستعمال نسبة (LDR) | 83 |
| (7-3) | نتائج جودة الإدارة باستعمال نسبة (ERR) | 85 |
| (8-3) | نتائج جودة الربحية بنسبة (ROA) لمصرف بغداد وللمدة (2010-2020) | 89 |
| (9-3) | نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (ROE) | 92 |
| (10-3) | نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (MNI) | 95 |
| (11-3) | نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (ROD) | 97 |
| (12-3) | نتائج جودة السيولة باستعمال نسبة (CR) | 100 |
| (13-3) | نتائج جودة السيولة باستعمال نسبة (MFR) | 102 |
| (14-3) | نتائج جودة السيولة باستعمال نسبة (LTAR) | 104 |
| (15-3) | نتائج حساسية السوق باستعمال نسبة (STAR) | 107 |
| (16-3) | نتائج حساسية السوق باستخدام (GAP، GAP Ratio، \|GAP\|) | 110 |
| (17-3) | التقييم النهائي لكفاءة مصرف بغداد وللمدة (2010-2020) | 112 |

**فهرست الاشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | مراحل عملية التقييم | 28 |
| (2-2) | عمل نموذج CAMELS | 42 |
| (1-3) | كفاية راس المال بنسبة (CAR) | 76 |
| (2-3) | كفاية راس المال بنسبة (ETAR) | 78 |
| (3-3) | جودة الموجودات بنسبة (NPLLR) | 81 |
| (4-3) | جودة الإدارة بنسبة (LDR) | 84 |
| (5-3) | جودة الإدارة بنسبة (ERR) | 86 |
| (6-3) | جودة الأرباح بنسبة (ROA) | 91 |
| (7-3) | جودة الأرباح بنسبة (ROE) | 94 |
| (8-3) | جودة الأرباح بنسبة (MNI) | 96 |
| (9-3) | جودة الأرباح بنسبة (ROD) | 98 |
| (10-3) | جودة السيولة بنسبة (CR) | 101 |
| (11-3) | جودة السيولة بنسبة (MFR) | 103 |
| (12-3) | جودة السيولة بنسبة (LTAR) | 105 |
| (13-3) | حساسية السوق بنسبة (STAR) | 108 |
| (14-3) | احساسية السوق بنسبة (\|GAP\|) | 111 |

## المستخلص

يهدف البحث إلى مناقشة الية قياس الأداء المصرفي من خلال تطبيق نموذج (CAMELS) للتقييم المصرفي في المصارف التجارية العراقية، وقد تم اعتماد معايير نموذج (CAMELS) الستة (كفاية راس المال، جودة الموجودات، جودة الإدارة، جودة الربحية، جودة السيولة، حساسية السوق)، لبيان سلامة أداء المصرف واستعمال موارده المتاحة بالشكل الأمثل واحكام الرقابة المصرفية، اذ تم اختيار مصرف بغداد كعينة للبحث وذلك كونه أحد أقدم المصارف التجارية الخاصة في العراق، ومن أوائل المصارف التي أدرجت في سوق العراق للأوراق المالية، وبمدة زمنية (2010–2020).

اعتمد الباحث على توظيف المنهج الاستقرائي في الجانب النظري للبحث، من خلال الاعتماد على الكتب والمجلات والبحوث والدوريات والدراسات السابقة سواء كانت عربية ام اجنبية فضلا عن شبكات الانترنيت، اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الحسابات الختامية للمصرف عينة البحث وتوظيفها في النسب المالية للوصول إلى الهدف من قياس متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وإيجاد العلاقة بينهما ومدى ملاءمتهما في قياس وتقييم الكفاءة المصرفية، من اجل اثبات أو نفي الفرضيات.

اما أبرز النتائج التي توصل اليها البحث فكانت حصل مصرف بغداد عينة البحث في عملية القياس باستعمال نموذج CAMELS للتقييم المصرفي، على المستوى الثاني وبتصنيف (مرض) وهو بهذا التصنيف يكون سليما" من حيث الأداء الا انه يعاني من نقاط ضعف محددة وأبرزها جودة الموجودات فقد كان مستوى تصنيف الموجودات (غير مرض) بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، كذلك عوائد المصرف كانت بمستوى تصنيف (متوسط) وهو مؤشر ضعيف

نسبيا، في حين كانت أبرز التوصيات التي قدمها البحث ضرورة تشخيص نقاط الضعف في المصارف التجارية من خلال استعمال نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS والقضاء عليها من خلال اعداد الخطط والمعالجات المستقبلية السريعة، واهم نقاط الضعف التي تم تشخيصها من خلال عينة البحث (مصرف بغداد) ضعف الموجودات بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، وكذلك الأرباح التي حققها المصرف لا تتناسب مع حجم رؤوس أمواله، والسبب في ذلك السياسة التحفظية التي يتبعها المصرف والتي تعطل نسبة كبيرة من رؤوس الأموال عن الاستثمار.

# المقدمــة

انطلاقا من الدور الحيوي والمهم للمصارف التجارية في القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي بدأت فكرة البحث، التي سعت إلى دراسة الأداء المصرفي في المصارف التجارية ومن خلال دراسة أداء مصرف بغداد كونه عينة للبحث، وتأتي أهمية البحث من جانبين اساسين هما، الجانب الأول ويتمثل بالمفاهيم الفكرية والمتمثلة بالحاجة إلى تأطير مفهوم الأداء، وتسليط الضوء على دراسة مؤشرات (CAMELS) الستة التي استعملها نظام قياس الأداء الأمريكي للتعرف على مستوى الأداء المصرفي للمصارف التجارية.

اما الجانب الثاني فيتمثل بالأهمية التطبيقية والتي تكون منسجمة مع ما تشهده البيئة العراقية من جدل فكري حول المعايير المصرفية التي يجب اتباعها في قياس وتقييم الأداء، وعمد البحث على تطبيق معايير (CAMELS) التي استعملها البنك المركزي حتى عام 2010 وتوقف عن تطبيقها بعد ذلك، اذ أحال عملية التقييم إلى شركة مختصة حسب ما جاء في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي لعام 2010.

ولقياس الأداء المصرفي للمصارف التجارية، انتهجت الدراسة أسلوب دراسة الحالة ومدى انعكاس نتائج هذه الدراسة على المصارف التجارية الخاصة، في عملية قياس الأداء، ومن خلال قياس الأداء كاملا" عن طريق التصنيف النهائي لنموذج (CAMELS) وكذلك عن طريق قياس وتقييم كل معيار من معايير النموذج وعكس نتائجه على المصارف التجارية الخاصة.

وعليه قسم البحث إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منهجية الدراسة والدراسات السابقة كلا في مبحث ليكون الفصل من مبحثين، واهتم الفصل الثاني المكون من ثلاثة مباحث، الأداء المصرفي بالمبحث الأول، والتنظير لنموذج (CAMELS) من حيث النشأة والتطور والمميزات

العيوب ومستويات التصنيف بالمبحث الثاني، وتناول المبحث الثالث معايير النموذج الستة بشكل مفصل، في حين خصص الفصل الثالث إلى الدراسة التطبيقية من خلال قياس وتحليل معايير نموذج CAMELS واختبار فرضيات البحث، أخيرا جاء الفصل الرابع الذي قسم إلى مبحثين الأول للنقاط التي توصل اليها البحث من استنتاجات، والثاني إلى ما وصل اليه البحث من مخرجات متمثلة بالتوصيات.

# الفصل الأول

## منهجية البحث والدراسات سابقة

### المبحث الأول :- منهجية البحث

### المبحث الثاني :- الدراسات السابقة

## المبحث الأول

## منهجية البحث

**التوطئة:**

تعد المنهجية الخطوة الاساس لبناء البحث العلمي، أذ يناقش هذا الفصل بمبحثه الاول منهجية البحث، وهي المسار المعتمد للبحث الأكاديمي، ويكون مبنيا على فكرة يعتمد بناؤها الفكري على مشكلة حدثت او مطروحة ومن ثم تحدد اهدافها وبيان اهميتها، وهنا يبرز دور الباحث في ربطها بالمعرفة النظرية، ومحاولة دراستها وتحليلها ثم تجسيدها في المجال التطبيقي، واقتراح الحلول المناسبة لها على ضوء الفرضيات التي تم وضعها، ومن هذا المنطلق تتمحور منهجية البحث بالآتي:

### 1-1-1: إشكالية البحث

ارتكزت المنهجية البحثية على إشكالية أساسية وهي مدى تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS، واشكاليات فرعية تمثلت بالآتي:

1. مدى تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس كفاية راس المال للمده (2010-2020).
2. مدى تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الموجودات المصرفية للمده (2010-2020).
3. مدى تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس جودة الادارة للمده (2010-2020).
4. مدى تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الربحية المصرفية للمده (2010-2020).

5. مدى تطابق الأداء المصـــرفي لمصـــرف بغداد مع النســـب المعيارية لمؤشـــرات نموذج CAMELS في قياس السيولة المصرفية للمده (2010-2020).
6. مدى تطابق الأداء المصـــرفي لمصـــرف بغداد مع النســـب المعيارية لمؤشـــرات نموذج CAMELS في قياس حساسية السوق للمده (2010-2020).

## 1-1-2: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكاليات التي تم طرحها قمنا بصياغة الفرضية الرئيسة الاتية:

**تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS**

ولتسهيل تطبيق الفرضية قمنا بتفصيل الفرضية الرئيسية الى عدة فرضيات فرعية، وهي:

**الفرضية الأولى:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس كفاية راس المال

**الفرضية الثانية:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الموجودات المصرفية

**الفرضية الثالثة:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس جودة الادارة

**الفرضية الرابعة:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الربحية المصرفية

**الفرضية الخامسة:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس السيولة المصرفية

**الفرضية السادسة:** تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس حساسية السوق

## 1-1-3: أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من الدور المحوري الذي تؤديه المصـــارف التجارية في الاقتصـــاد العراقي، والذي يتطلب ضـــرورة التعرف على اداء مصـــارفها باســـتعمال النماذج المالية لتعزيز عمليات الرقابة والاشراف المصرفي فضلاً عن تلبية المتطلبات المحلية والدولية التي تراقب اداء المصارف بقصد حمايتها من الافلاس والتصفية وضمانا لحقوق المساهمين والمودعين، ولتعظيم قيمتها السوقية والتي تعد الاهداف الرئيسة التي تسعى اليها المصارف التجارية، ويمكن تلخيص اهمية البحث بالتالي: -

1. يسعى هذا البحث أن يكون من الدراسات المصرفية الحديثة التي يتطرق اليها في قسمنا والتي تبحث في قياس الكفاءة النسبية للمصارف التجارية باستعمال نموذج CAMELS.
2. دراسة كيفية قيام المصارف التجارية بتحديد أدائها المصرفي لتحقيق أهداف المصرف.
3. تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث كونه يشكل مصدرا" للباحثين والمهتمين وصناع القرار، أذ يقدم تشخيصا" دقيقا" لدرجة اداء المصارف التجارية باستعمال نموذج CAMELS، ومن ثم تحديد القيم الحقيقية والمعيارية لمســـتويات الاداء والفجوات بينهما من خلال بيانات المصـــارف، وهو ما يمثل صـــورة حقيقية لنقاط ضـــعفها وقوتها، ويعطي مؤشـــرا" للســـلطات الرقابية بإعادة صـــياغة توجهاتها الرقابية - الاشـــرافية ومنها (آليات العمل الداخلي) من اجل تصـــويب وتطوير اجراءات عملها بما يحقق المســـتوى العالي من الأداء.

### 1-1-4: اهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس من البحث في قياس أداء المصـــارف التجارية العراقية عن طريق قياس أداء مصرف بغداد، ويمكن تلخيص اهداف البحث بالآتي:

1. دراسـة وتحليل عناصـر نموذج (CAMELS) في قياس الاداء المصـرفي والسـعي الى عرض أبرز المداخل الحديثة في تقييم أداء المصارف، من خلال دراسة الأسس النظرية والمفاهيم الفكرية لقياس الاداء المصرفي.
2. عكس نتائج المصرف عينة البحث على المصارف الخاصة ومعرفة مدى تطابق نتائجه مع نتائج نشـرات البنك المركزي والمتمثلة بتقرير الاسـتقرار المالي وتقرير الإنذار المبكر وخلال المدة الزمنية للبحث.

### 1-1-5: حدود البحث

لقد تم تأطير البحث ضمن الحدود المكانية والحدود الزمانية الاتية:

1. **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذا البحث على مصـــرف بغداد المدرج في ســـوق العراق للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية:** تم تحديد مدة البحث بحيث تغطي المدة من (2010-2020)، ويعود السـبب في اختيار هذه المدة إلى رغبة الباحث في الحصـول على تقييم كامل للمصـرف عينة البحث في الفترة الأخيرة من العينة المختارة والتي تتوافق مع تطبيق المعايير الدولية في المصارف التجارية، وامكانية توافر البيانات لتلك المدة، فضلا" عن امكانية الحصول على نتائج أكثر دقة تكاد تكون قريبة من الواقع.

## 1-1-6: مجتمع وعينة البحث

1. **مجتمع البحث:** يبلغ عدد الشركات المصرفية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (24) مصرفاً تجارياً، وقد تم اختيار عينة البحث كحالة دراسية كونه من المصارف النشطة بشكل فعلي في السوق المالية وذو مركز مالي قوي ومتين.
2. **عينة البحث:** تم اختيار عينة البحث وفقاً لالتزامها بالمعايير الدولية فضلا" عن نشاطه الكبير في الساحة المصرفية، لذا اقتصرت عينة البحث على مصرف بغداد لاختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليل بياناته وتقديم النتائج الاحصائية واستخلاص الاستنتاجات منها وبيان إثرها في المصارف التجارية في العراق.

## 1-1-7: منهج البحث

يعد البحث الحالي من الدراسات الميدانية التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة القطاع المصرفي، ويستند هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي على ارض الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً نظرياً وكمياً، كما يتكون منهج البحث من الجانبين الآتيين:

1. **الجانب النظري:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لملائمته لطبيعة البحث وبالاستناد على الكتب والمجلات والدوريات والدراسات السابقة فضلاً عن شبكة الانترنت، بهدف التعرف على نموذج (CAMELS) لقياس كفاءة الاداء المصرفي.
2. **الجانب العملي:** اعتمد البحث الحالي على المنهج العملي التجريبي الذي يأخذ النسب والمعادلات الرياضية المستعملة من اللجان العالمية (كلجنة بازل) او اللجان الامريكية، بوصفها اداة للقياس المالي بالنسبة لمتغيرات البحث المستقلة وعكس نتائجها على

المتغير التابع، اذ تم دراســـة ومقارنة تلك المتغيرات عن طريق تحويل المتغيرات غير الكمية الى متغيرات كمية قابلة للقياس ذلك بهدف التعامل معها في تحليل واختبار فرضـــيات البحث وتحديد العلاقات بينها وتأثيرها اعتمادا "على البيانات التي يمكن اخضاعها للتحليل المالي وللتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات الممكنة، وذلك بجمع البيانات المالية الموضوعية والفعلية المستخرجة من القوائم المالية للمصرف ضمن العينة المختارة، وقياس هذه البيانات ضـمن مؤشـرات (CAMELS) لقياس الأداء المصـرفي، وكان الهدف من ذلك هو اثبات الفرضيات او نفيها.

## 1-1-8: وسائل جمع البيانات

تتضمن وسائل جمع البيانات النقاط الخاصة بالمصادر التي اعتمدها الباحث في صياغة الجانب النظري والتطبيقي وتتمثل بالآتي:

1. **الجانب النظري:** اسـتعمل الباحث الاسـلوب الاسـتقرائي وتم توظيفه في الجانب النظري للدراسة الحالية بالاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات والدراسات السابقة سواء كانت عربية ام اجنبية فضلاً عن شبكات الانترنت.
2. **الجانب التطبيقي:** اعتمد الباحث على الحســابات الختامية للمصـــرف عينة البحث وتم توظيفها في الجانب العملي التجريبي الذي وظف النسب والمعادلات الرياضية للوصول الى استعمال البيانات الفعلية الموظفة في قياس متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وايجاد العلاقة بين المتغيرات ومدى ملاءمتها في قياس تقييم المصـــرف، والحصـــول على مقارنات لإثبات أو نفي الفرضيات.

## المبحث الثاني

## الدراسات السابقة

### التوطئة:

تعد الدراسات السابقة الحجر الأساس في المجالات المعرفية التي يتناولها البحث الحالي، حيث تعد المرجع الفكري للمرتكزات الرئيسية لعملية بناء الجانب النظري من البحث وتطبيقه بالجانب العملي، وسنتناول في هذا المبحث بعض من الدراسات العربية والأجنبية التي اعتمدت نظام التقييم الأمريكي CAMELS (والذي سمته بعض المصادر نموذجا وبعضها تصنيفا، فيما سميت مكوناته بالمعايير أحيانا او المؤشرات، واقتضت الأمانة العلمية على درجة كما في مصدرة) في قياس أداء المصارف التجارية، وتم اعتماد التسلسل الزمني في ترتيبها.

### 1-2-1: الدراسات العربية:

| **1. دراسة (الفرا، احمد نور الدين:2008)** | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي. (رسالة ماجستير) |
| **عينة البحث** | دراسة حالة بنك فلسطين للمدة (2004-2007) |
| **هدف البحث** | تهدف الرسالة الى تشخيص مواطن القوة والضعف، وقياس المخاطر المصرفية بكفاءة ودقة، وزيادة فاعلية وكفاءة العمل الرقابي، في مصرف فلسطين باستخدام نموذج CAMELS، للخروج بتوصيات تقدمها الى السلطة النقدية تساهم في تنشيط العمل الرقابي في فلسطين، واثراء المكتبة المعرفية ببحث جديد عن CAMELS |
| **مشكلة البحث** | تمحورت مشكلة البحث الرئيسية بسؤال عن مدى إمكانية وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين ضمن مكونات نظام التقييم المصرفي |

| | |
|---|---|
| | CAMELS، وهذه المشـــكلة تتفرع الى ســـت فروع تتناول مدى إمكانية وجودة حالة ضعف تشوب (كفاية راس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة، مخاطر السوق، الإدارة) في مصـرف فلسـطين، والسـبب يعود الأهمية المصرف كونه يعد أكبر المصارف الفلسطينية. |
| **أبرز نتائج البحث** | توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهما ان مصرف فلسطين حصل على المستوى الأول من خلال تصنيف CAMELS الشامل للمصرف، وهذا يعني ان المصرف لا تشوبه حالة ضعف وهو سليم بصورة أساسية. |

| **2. دراسة (عيدل، علي: 2014)** | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء المصرفي في المصارف التجارية الجزائرية بتطبيق مؤشرات (CAMELS). (رسالة ماجستير) |
| **عينة البحث** | دراســـة في مصـــرفي الفلاحة والتنمية الريفية في برج بوعريريج للمدة (2012-2013) |
| **هدف البحث** | يهدف البحث معرفة اثر الإصـــلاحات الاقتصـــادية واثرها على أداء المصـــارف التجارية في الجزائر، وتشـــخيص نقاط القوة والضـــعف في نشـــاطات مصـــرفي الفلاحة والتنمية، ومدى انعكاســـها نتائجهما على المصارف الجزائرية. |
| **مشكلة البحث** | استندت الرسالة على إشكالية مدى احتمالية التخلص من نقاط الضعف التي يعاني منها المصـــرفين عينة البحث، وإمكانية تلافي هذه النقاط باســـتخدام نموذج (CAMELS)، ومدى تأثير اســـتخدام نموذج (CAMELS) في معالجة حالات الإفلاس التي عانت منها بعض المصارف التجارية، وإمكانية تلافي حصولها بالمستقبل، ومدى الضرر الذي لحق بالاقتصاد نتيجة هذه الحالات. |

| | |
|---|---|
| **اهم نتائج البحث** | توصـــل البحث الى أهمية نظام التقييم (CAMELS) بالوقوف على اهم نقاط القوة والضــعف في المصــارف من خلال دراســة المصــارف عينة البحث، واهمية الدور الذي يلعبه تطبيق النظام في تســليط الاهتمام على نقاط الضعف لتلافي حدوثها ونقاط القوة لتعزيزها. |

| **3. دراسة (تريعة، حنان: 2015)** | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | أهميـة نظـام (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الجزائريـة. (رســـالـة ماجستير) |
| **عينة البحث** | دراســـة حالة في مصـــرف الخارجي الجزائري (BEA) للمدة (2010-2013) |
| **هدف البحث** | العمل على معرفة درجة تصـنيف المصـرف الجزائري من خلال تصـنيف نظام CAMELS، وبيان قدرة النظام على كشـف نقاط القوة والضــعف، وتقييم شـامل لأداء المصـرف، واثراء المكتبة الجزائرية بمصـدر جديد عن نموذج CAMELS لنقص المراجع المتعلقة بالنظام. |
| **مشكلة البحث** | اســتند الباحث على اشــكالية رئيســية وهي مدى قدرة نظام CAMELS على تقييم أداء المصـرف الجزائري بشـكل شـامل، وتتفرع من الإشـكالية الرئيســية ســتة إشــكاليات فرعية، وهي هل يحقق المصـــرف الخارجي الجزائري الكفاية المطلوبة وفق المعايير، وهل يمتلك أصــول بجودة عالية وهل يمتلك إدارة كفؤة، وهل يحقق أرباح مرضـــية وهل لدية القدرة على التحكم بجودة سيولته، وما مدى حساسية اصوله لمخاطر السوق. |
| **اهم نتائج البحث** | توصـلت الباحثة الى ان المصـرف حقق المسـتوى الأول من حيث ملاءة راس المال، وكان بالمســتوى الثالث من حيث جودة الموجودات والســبب يعود لارتفاع نسـبة القروض المتعثرة، والمسـتوى الأول من حيث الربحية والخامس بالسيولة، وكان تصنيف المصرف النهائي بالمستوى الثالث مما يشـــير الى ان أداء المصـــرف مقبول، الا انـه لابد من توجيـه بعض |

| | |
|---|---|
| | الارشـادات الرقابية على نقاط الضـعف التي تم تشـخيصـها قبل تفشـي الوضع. |

| **4. دراسة (الفوازي، محمد احمد ضاحي: 2015)** | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | النظـام التقليـدي ونظـام (CAMELS) لتقييم الأداء المـالي للمصـــارف (رسالة ماجستير) |
| **عينة البحث** | دراسـة مقارنة في عينة من المصـارف التجارية الخاصـة للفترة (2007-2013) في العراق |
| **هدف البحث** | يهدف البحث الى التعرف على المفاهيم الحديثة في تقييم الأداء بشـــكل عام والأداء المصـرفي بشكل خاص، وكذلك التعرف على نقاط الضـعف التي تشـوب النظم القديمة او التقليدية في عملية تقييم الأداء، كما تهدف الدراسـة الى التعرف على اسـاسـيات نظام CAMELS ودوره في تطوير الأداء المصـــرفي، وســـعى الباحث الى تشـــخيص الفروقات بين النظام التقليدي والحديث CAMELS من خلال تقييم أداء المصـارف الخاصـة العراقية وضمن عينة البحث. |
| **مشكلة البحث** | وضـع الباحث عدة إشكاليات كقاعدة للبحث ومنها، هل ستظهر فروقات واختلافات بين النظـام التقليـدي ونظـام (CAMELS) عند تطبيقه، وأين تكمن مواطن القصـور بالنظام التقليدي، وهل سـاعد نظام (CAMELS) بتطوير مقاييس الأداء، وما هو الفرق بين النظامين. |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى ان تقييم الأداء بالمؤسسات المالية والمصرفية ذا أهمية كبيرة، كما ان تقييم الأداء المصـــرفي في النظام الاقتصـــادي يعد من المواضـــيع الحيوية في التنمية الاقتصـــادية، واســـتنتج الباحث وجود اختلافـات كبيرة بين النظـامين التقليـدي وcamels حيـث ان النظـام التقليدي يفتقر لعنصر الإدارة الذي انفرد به نظام camels، كما ان نظام camels فعالا في العملية الرقابية كونه صـمم لمسـاعدة المؤسـسـات المالية والمصرفية. |

| 5. دراسة (كافي، صفاء: 2018) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | اثر عناصـــر نموذج (camels) على إدارة المخاطر الائتمانية (رســـالة ماجستير) |
| **عينة البحث** | دراســـة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال المدة (2010-2016) |
| **هدف البحث** | تهدف الرســـالة الى معرفة دور نموذج (camels) للحد من المخاطر الائتمانية، كما تهدف الدراســة الى معرفة إثر عناصــر نموذج camels وحجم تأثيرها على المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف التجارية. |
| **مشكلة البحث** | اسـتندت الرسـالة على إشـكالية رئيسـية وهي مدى اثر عناصـر نموذج camels بالمخاطر الائتمانية التي تواجهها المصـارف التجارية وضـمن المدة الزمنية للدراسة، وتتفرع من الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية، وهي تأثير كل عنصـر من عناصـر نموذج camels السـته (كفاية راس المـال، جودة الأصـــول، جودة الإدارة، جودة الربحيـة، جودة الســـيولـة وحســـاســـية مخاطر الســـوق) على المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف التجارية، خلال المدة الزمنية للدراسة. |
| **اهم نتائج البحث** | توصـــل البحث الى مجموعه من النتائج منها عدم تأثر كفاية راس المال بالمخاطر الائتمانية لان القيمة الاحتمالية اكبر 0.05، ووجود علاقة بين مخاطر الائتمان وجودة الأصـــول، لان القيمة الاحتمالية كانت اقل من 0.05، كما اثبت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين جودة الإدارة ومخاطر الائتمان التي تواجهها المصـــارف التجارية، لان القيمة الاحتمالية كانت اكبر من 0.05، كما توصـــلت الدراســـة الى وجود علاقة بين الربحية والسيولة بمخاطر الائتمان لان القيمة الاحتمالية لكلاهما اقل من 0.05، اما بخصـوص حساسـية مخاطر السـوق فلم يكن هناك علاقة بينها وبين المخاطر الائتمانية والسـبب لان القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05، وفيما يتعلق بالفرضية الرئيسية فقد تم اثباتها من حيث وجود علاقة بين مكونات |

| | |
|---|---|
| | نموذج camels والمخاطر الائتمانية وعند مستوى معنوي 5% للمصارف التجارية. |

## 1-2-2: الدراسات الأجنبية

| 1. دراسة (Babar & Zeb:2011) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | Camels Rating in System For banking Industry In banking<br><br>نظام التقييم (CAMELS) للصناعة المصرفية في باكستان |
| **عينة البحث** | مجموعة من المصارف الباكستانية للمدة (2005-2009) |
| **هدف البحث** | يهدف هذا البحث الى اجراء مقارنة بين نظام التقييم (CAMELS) ونتائج تصنيف الائتمان لوكالة التصنيف الخارجية (PACRA) وهل يوجد تشابه بينهما. |
| **مشكلة البحث** | تستند الرسالة على إشكالية مدى قدرة قياس أداء المصارف عينة البحث، على المستوى الداخلي ومدى امتثال هذه المصارف للمتطلبات التنظيمية، نتيجة معاناة عدد كبير من المصارف الباكستانية من الإفلاس نتيجة فشل اغلب أنظمة التصنيف الداخلية ووكالات التصنيف الائتماني في قياس الأداء المصرفي. |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى وجود تشابه بين نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) ونظام التصنيف (PACRA)، كما توصلت الدراسة الى ان فشل المصارف في إدارة أدائها شكل خطرا" كبيرا" على مستقبل القطاع المالي والمصرفي في باكستان، وان تطبيق احد النظامين قد يساهم كثيرا في تلافي هذا الخطر. |

| 2. دراسة (Dang:2011) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | The (CAMEL) Rating System In Banking Supervision<br>نظام التصنيف(CAMEL) في الاشراف المصرفي |
| **عينة البحث** | (Case Study) دراسة حالة المصرف الدولي الأمريكي في فيتنام للمدة (2008-2010) |
| **هدف البحث** | يهدف البحث دراسة مكونات نظام التقييم (CAMEL)، والتعرف على الأنظمة الرقابية المختلفة التي تعتمد أساليب تقييم السلامة المالية والمصرفية، ومعرفة الدور الذي تلعبه تلك الأنظمة في دعم عمليات التفتيش الميداني، بالإضافة الى معرفة عيوب ومزايا نموذج التقييم (CAMEL). |
| **مشكلة البحث** | استند البحث على إشكالية رئيسة وهو مدى قدرة نظام التقييم CAMEL، في تحقيق الرقابة المصرفية الفاعلة، وكانت مكونات النظام إشكاليات فرعية من حيث تحقيق الرقابة على كفاية راس المال والموجودات والادارة والربحية والسيولة، في المصرف عينة الدراسة وانعكاسه على القطاع المصرفي. |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى ان نظام التصنيف CAMEL واحد من اهم أنظمة الرقابة المصرفية الفاعلة، وهو مستخدم بالعديد من الدول المتقدمة، كما انه يوفر مرونة كافية في عمليات الرقابة والتفتيش سواء داخل او خارج المصارف، كما يعد نموذج CAMEL مرجعا للمستثمرين كونه يحدد نقاط القوة والضعف للمصارف وهو بهذا يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الدقيقة. |

| 3. دراسة (Ahmed: 2014) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | Evaluating The Performance Of GCC Banks Using CAMEL Framework<br>تقييم أداء المصارف الخليجية باستعمال اطار CAMEL |
| **عينة البحث** | 12 مصـــرف من المصـــارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ستة بلدان مختلفة وللمدة (2008-2012) |
| **هدف البحث** | يهدف البحث الى قياس وتقييم اداء المصـــــارف التجارية في مجلس التعاون الخليجي باســـتعمال نموذج CAMEL ومعرفة إمكانية تطبيق المصارف عينة البحث للمعايير الرقابية. |
| **مشكلة البحث** | اســـتندت إشـــكالية البحث على إمكانية تطبيق نموذج CAMEL، في مجموعة مختلفة من المصـــــارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم هذه المصـارف وفق معايير النموذج السـتة (كفاية راس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، جودة الربحية، جودة السيولة) |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى مجموعة من النتائج ومنها<br>•ملاءة راس المال في جميع المصـارف عينة البحث كانت تتمتع بملاءة مرتفعة، تجاوزت الحد الأدنى المطلوب<br>•جودة الموجودات وجودة الإدارة كان لها أثر واضـح في أداء المصـارف باستثناء المصارف السعودية<br>•نسبة الربحية والسيولة كانت مرتفعة في جميع المصارف عينة البحث<br>•كما اوصـــت الدراســـة على ان تطبيق نظام CAMEL كان له الأثر الواضح على أداء المصارف (12) كونه من الأنظمة الفاعلة. |

| 4. دراسة (Majumder & Rahman: 2016) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | A camels Model Analysis of Selected Banks In Bangladesh<br>تحليل نموذج (CAMELS) لبعض البنوك في بنغلادش |
| **عينة البحث** | العينة تمثلت في (15) مصرف في بنغلادش وللمدة (2009-2013) |
| **هدف البحث** | يهدف البحث الى قياس وتحليل أداء المصارف عينة البحث في بنغلادش من خلال استخدام نموذج CAMELS، والعمل على تحديد الاختلافات في الأداء بين المصارف عينة البحث إذا ما وجدت ووفقا لنموذج CAMELS، وفحص القوة المالية للمصارف من خلال هذا النظام. |
| **مشكلة البحث** | ارتكز البحث على إشكالية هل هناك اختلاف كبير بين المصارف المختارة بالأداء، من خلال استخدام نموذج (CAMELS) في فحص وتحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث والتعرف على قوة تلك المصارف من حيث الأداء. |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى ان نظام CAMELS في تقييم المركز المالي للمصارف يعد أداة مهمة، كما اقترحت الدراسة مجموعة من التدابير الازمة لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف في المصارف عينة البحث. |

| 5. دراسة (Ebrahimi & at al : 2017) | |
|---|---|
| **عنوان البحث** | performance assessment of bank listed on Tehran stock exchange based on CAMEL indicators<br>تقييم أداء المصارف المدرجة في بورصة طهران بالاعتماد على مؤشرات نموذج التقييم CAMEL |
| **عينة البحث** | دراسة تطبيقية في (14) مصرفا" مدرجا" في بورصة طهران للمدة (2010-2015) |

| | |
|---|---|
| **هدف البحث** | الهدف الرئيسي للبحث بيان إثر تطبيق معايير نموذج CAMEL على تقييم الأداء المالي للمصارف عينة البحث ومن خلال استعمال الانحدار المتعدد. |
| **مشكلة البحث** | استند البحث الى إشكالية مدى امكانية تطبيق معايير نموذج CAMEL في تقييم الأداء المالي للمصارف من خلال التقييم الشامل، وكذلك من خلال تطبيق كل معيار من معايير النموذج بشكل منفصل. |
| **اهم نتائج البحث** | توصل البحث الى ان كفاية راس المال وجودة الموجودات كان لهم اثر كبير على كفاءة الأداء المالي، في حين لم يكن هناك اثر على الأداء المالي من خلال جودة الإدارة والربحية المصرفية، كما ان للسيولة المصرفية اثرا سلبيا على كفاءة الأداء المالي فبارتفاعها ينخفض الأداء المالي وبانخفاضها يرتفع. |

## 1-2-3: عرض اهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جميعها العربية والأجنبية مفهوم الإطار النظري لنموذج التقييم او كما يسمى في بعض الدراسات نظام التقييم الأمريكي (CAMELS)، سواء كانت هذه الدراسات اخذت النموذج كاملا" مع حساسية السوق، او بمفهومه القديم قبل إضافة المعيار (S) حساسية السوق، وهنا تشابه البحث الحالي من حيث الإطار النظري مع الدراسات السابقة جميعها، كما ان البحث الحالي تشابه مع الدراسات السابقة من حيث النسب المالية التي تم اعتمادها في قياس الأداء المالي، في حين اختلف البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة بخاصه الدراسات غير العراقية، من حيث النماذج المعيارية لتقييم النسب المالية، كل دراسة حسب النسب المعيارية للتقييم في الدول التي تم البحث بها، أيضا" هناك اختلاف من حيث

منهجية الدراسة بين البحث الحالي والدراسات السابقة حيث أن بعض الدراسات عملت على مبدأ المقارنة بين نظام CAMELS والنظام التقليدي في قياس الأداء المالي كما في دراسة (الفوازي: 2015)، كذلك لابد من الإشارة الى تشابه الدراسة الحالية مع دراسة (تريعة: 2015) ودراسة (Dang:2011) من حيث كونها دراسة حالة (Case Study) على مصرف تجاري واحد، وطبقت الدراسة الحالية على مصرف بغداد التجاري.

لابد من الإشارة هنا ان الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تعمل على دراسة قياس أداء المصارف التجارية المدرجة في السوق العراقية من خلال مصرف واحد ولمدة (11) سنة، وقد تم اختيار مصرف كونه من أقدم المصارف التجارية الخاصة في السوق العراقية حيث تم تأسيسه في (1992/2/18)، كما انه من أوائل المصارف التي تم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004، وهو عند الشروع بهذا البحث كان الأعلى من حيث التصنيف المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية، حيث سعت الدراسة الى عكس نتائج المصرف عينة البحث على المصارف الخاصة ومعرفة مدى تطابق نتائج المصرف مع نتائج نشرات البنك المركزي والمتمثلة بتقرير الاستقرار المالي وتقرير الإنذار المبكر وخلال المدة الزمنية للبحث.

# الفصل الثاني

## الأداء المصرفي باستعمال نموذج CAMELS

### المبحث الأول:- الأداء المصرفي

### المبحث الثاني:- نموذج التقييم الأمريكي CAMELS

### المبحث الثالث:- معايير نموذج CAMELS

## المبحث الاول

## الأداء المصرفي

### التوطئة:

يحتل موضـوع قياس الأداء أهمية كبيرة في المصـارف ولاسـيما الوقت الحاضـر، لتسـارع التغييرات التي يشـهدها العالم وافلاس العديد من المصـارف، ويهدف قياس الأداء بالمصـارف الى معرفة مدى كفاءة إدارة المصـــرف في اســـتعمال الموارد المتاحة لديها، وكذلك لمعرفة حجم تنفيذ الخطط المعدة مسبقا واعداد الخطط المستقبلية.

### 2-1-1: مفهوم وتعريف الأداء وانواعه:

1. **مفهوم الأداء:** يقابل الأداء الكلمة الإنكليزية (Performance) وتعني (انجاز العمل او الالية التي تبلغ بها المؤسسة أهدافها)، (سهام ويونس، 2017: 3) ويشكل الأداء في جميع المؤسسات وبالخصوص المؤسسات المصرفية دور مهم وجوهري، حيث يمثل البعد الأكثر أهمية اذ يتمحور حوله وجود المؤســـســـة من عدمه، كما انه يعكس مدى إمكانية المنظمة على القيام بدورها اتجاه الأطراف المسؤولة امامهم، ويعد تحسين الأداء الضـامن الرئيسـي لاسـتمرارية المنظمة في ظل تعدد المسـؤوليات المفروضـة عليها، وقد اختلف الباحثون في الحقول المعرفية حول تحديد مفهوم موحد للأداء وذلك بســـبب اختلاف المقاييس والمعايير المعتمـدة، وكـذلـك بســـبـب اختلاف الأهـداف وتعـدد وتنوع الاهتمـامـات عنـد كـل مؤسسة.(سعود،2018: 3-4)

2. **تعريف الأداء:** وردت عدة تعريفات للأداء في المصادر والدراسات العلمية وكلها تعبر عن وجهة نظر كاتبيها والجدول الاتي يوضح لنا ذلك:

| ت | التعريفات |
|---|---|
| 1 | هو محصلة قدرة المؤسسة على استغلال وتوجيه مواردها لتحقيق أهدافها المنشودة. ( Miller & Bromiley , 1990 : 278) |
| 2 | هو مقياس لكل من الكفاءة والفاعلية في استعمال الموارد المتاحة للمنظمة وبشكل كفوء وفعال، لتحقيق اهداف المنظمة وكسب رضى الزبون. (Jones & George, 2008: 6) |
| 3 | عرف الاداء على أنه تأدية عمل أو تنفيذ مهمة أو إنجاز نشـــاط، الهدف منه القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المستهدفة من قبل المؤسسة. (المحاسنه،2013: 105) |

اما الباحث فيذهب الى القول بأنه التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، وحجم المهارة والمجهود لإنجاز الأهداف او المخرجات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

## 3. انواع الأداء:

هناك ميادين عديده للأداء تعكس كل منها هدفا" محددا" من مجموع اهداف المؤســـســـة، وتختلف هذه المجالات بحسب طبيعة الأنشطة والفعاليات التي تؤديها المؤسسة، وضمن خطة الإدارات العليا فيها، (المعموري،2008: 66) ومن هذه الميادين ما يأتي: -

أ. **الأداء المالي:** يعبر هذا الميدان عن الجوانب المالية في المؤسسات، وهو بذلك يعبر عن المفهوم الضـــيق للأداء، لأنه يهتم بمخرجات الأهداف المالية فقط، وهذا الميدان يعتمد وبشكل أساسي على التحليل المالي. (القطب،51:2012)

ب. **الأداء المالي والتشـغيلي:** يجمع هذا الميدان المفهومين التشـغيلي والمالي، وهو بذلك يعبر عن الأداء المالي والعملياتي، وهو يعتمد على المؤشرات المالية الى جانب مؤشرات (نوعية المنتج او الخدمة، الحصة السوقية، فاعلية التسويق). (الشافي،2016: 63)

ت. **الفاعلية التنظيمية:** يعد هذا الميدان الأكثر شـــمولية من حيث المفهوم، كونه يجمع بين الميدان المالي والتشغيلي ومستوى اندماج المؤسسة مع البيئة الخارجية، ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة معرفة مدى قدرتها على التكيف والنمو. (العيثاوي،2018: 54)

## 2-1-6: مفهوم الأداء المصرفي وتعريفه:

1. **مفهوم الأداء المصرفي:** نظرا للدور الذي تؤديه المؤسسات المالية والمصرفية في التطور الاقتصادي، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جذب الموارد المالية على شكل ودائع، وتقديم الخدمات المصرفية التي تساهم في تحسين التدفق النقدي، الذي يعد من اهم الدعامات الأساسية للتطور الاقتصادي، (Stankeviciene & Mancaite,2012: 96) لأمر الذي يجعل من الأداء المصرفي ذا أهمية اقتصادية كبيره، كونه يعد من اهم المؤشرات الدالة على نجاح المصرف في استعمال موارده بالوجه الأمثل.
2. **تعريف الأداء المصرفي:** نود الإشارة هنا الى انه تم تناول تعريف الأداء المصرفي بمعزل عن تعريفات الأداء بعامه، وذلك لاختلاف الخدمات التي يقدمها المصـــرف عن باقي المؤسسات، وقد وردت العديد من التعريفات بالدراسات والمصادر العلمية السابقة عن الأداء المصرفي وسنتطرق لبعضا منها.

| ت | التعريفات |
|---|---|
| 1 | هو مفهوم يربط بين الأهداف التي يعمل المصرف الى تحقيقها وأوجه نشاطه. (بوسهوة ومكيد، 2014: 157) |
| 2 | هو عملية استغلال المصرف لموارده المتاحة بما يحقق أهدافه وفق المعايير، ومقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف بالأهداف المخطط لها لمعرفة حجم الانحراف واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجته. (داود وجدوع، 2017: 17) |
| 3 | يعكس الأداء المصرفي الطريقة التي يستخدم بها المصرف الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية بحيث يكون قادرة على تحقيق أهدافه. ( Gaoual & Geryville,2021: 214) |

بينما يرى الباحث ان الأداء المصرفي: هو أسلوب يوضح أثر الهيكل التمويلي للمصرف وانعكاسه على تحقيق الربحية ورضا الزبون.

## 2-1-7: ماهية قياس الأداء المصرفي:

1. **مفهوم قياس الأداء المصرفي:** تهدف جميع اللجان الاقتصادية المالية منها والنقدية على صياغة المعايير والقواعد الضرورية اللازمة لرفع مستوى الأمان الصيرفي، وضمان رفع الأداء بما يساعد على تحقيق الأمان لأموال المودعين عن طريق دفع المخاطر المتنوعة التي قد تعصف بالقطاع المصرفي ومن ثم الاقتصاد. (Malhotra & Aspal, 2013: 73)،
2. **تعريف قياس الأداء المصرفي:** للتعرف على كفاءة الأداء المصرفي على نحو أكثر سنتطرق الى بعض تعريفاته بحسب وجهة نظر بعض الباحثين.

| ت | التعريفات |
|---|---|
| 1 | هو عملية مراقبة مراحل العمل داخل المصـرف التي تبتدأ من وضـع الأهداف التي يرموا الى تحقيقها الى غاية تحقق تلك الأهداف فعلا وبحدود الموارد المتاحة. (مسعود، 2015: 27) |
| 2 | هو عملية تحديد الية اســتخدام البيانات المالية، وبالخصــوص القوائم المالية والمتمثلة (الميزانية العمومية وكشـف الدخل والارباح والخسـائر وغيرها) لتقييم جودة أداء المؤسسة المالية. (Rose & Hudgins,2008: 164) |
| 3 | هو عملية إيضاح لقدرة المصرف على إدارة نشاطاته المختلفة بكفاءة وفاعلية، وتوضــيح قدرته على منافســة المصــارف الأخرى من خلال التغلب على الصــعوبات باتباع الأســاليب الأكثر تطورا بهذا المجال، وخلال فتره زمنية محدده غالبا ما تكون سنه. (فهد، 2015: 27) |

وعليه يذهب الباحث الى القول ان تقيم الأداء المصـرفي هو عملية تحديد مسـتوى تتطابق المعايير الادائية على مصـرف او مجموعة من المصـارف من خلال أسـلوب علمي ممنهج، يعتمد على قواعد تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العمل ومختلف التخصــصــات والخبرات، ومحصــلة هذه العملية تكوين أطار استراتيجي عام للأهداف الطويلة الاجل التي توضح التوجه المستقبلي للمصرف او للقطاع المصرفي.

**3. أهمية قياس الأداء المصرفي:**

تكمن أهمية قياس الأداء في المصارف التجارية بالنقاط الاتية:

أ. عملية قياس الأداء توضــح مدى اســتعمال الموارد المالية بطريقة مثلى على مســتوى المصرف او القطاع المصرفي. (الخطيب،2010: 46)

ب. عملية قياس الأداء تعطي صوره عن مدى قيام الاقسام والوحدات الإدارية بوظائفها بأكمل وجه ممكن.

ت. يرتبط التخطيط بعملية قياس الأداء، حيث ان القياس يعطي صـــوره عن مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق المصـــرف مهامه على أكمل وجه ممكن، ومن ثم تشـــخيص نقاط القصور ومحاولة تصحيحها. (عوض،2020: 23)

ث. عملية قياس الأداء تعد من اهم ركائز عملية الرقابة والاشراف المصرفي. (شهاب،2018: 22)

ج. تساهم عملية القياس في بيان طبيعة العلاقة بين المديرين والمرؤوسين في صياغة خطة المصـرف ومدى تحقيقها للأهداف الموضـوعة، كما ان عملية التقييم بين الأداء المخطط والفعلي تؤدي الى تشـــجيع العاملين وحثهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق اهداف المصرف. (Simons,2014: 151)

4. **مستويات عملية قياس الأداء المصرفي:**

تعد عملية قياس الأداء المصـــرفي مهمة في العديد من المســـتويات وهي كالاتي: (الدوري،2013: 23-24)

أ. مستوى العمليات: حيث تعطي صوره عن جميع العمليات الإنتاجية للمصرف، وتحديد نقاط الضعف والعمل على اجراء العلاجات اللازمة لتلافي القصور.

ب. مستوى الافراد: حيث تعمل على خلق مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي بين الافراد، إذا ما بنيت عملية التقييم على أسس علمية ومنهجية.

ت. مستوى التسـويق: لان الكفاءة التسـويقية بشـقيها التشـغيلي والسـعري، تمثل معيارا" لقوة المصرف ومتانته اقتصاديا.

ث. المستوى المالي: لان عملية التقييم تعطي صوره واضحة لحجم السيولة والارباح في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يرافها من مخاطر.

5. **اهداف قياس الأداء المصرفي:**

هناك مجموعة من الأهداف لعملية قياس الأداء نوجزها بالنقاط الأتية: (Nelson & Quick,2015: 92)

أ. العمل على حصر المشكلات الإدارية والتنظيمية وتشخيصها، خلال مدة زمنية محدده داخل المصرف، حيث تكشف عملية تحليل تقارير الأداء عن بعض الثغرات الإدارية والتنظيمية.

ب. تشخيص مواطن الضعف والخلل في نشاط المصرف، ومعرفة أسبابها والعمل على وضع الحلول لمعالجتها وتجنب الوقوع بها في مستقبلا".

ت. تنشيط الدور الرقابي عن طريق المعلومات التي تقدمها تقارير الأداء، مما يساعد المديرين والمساهمين في المصرف على التحقق من مدى كفاءة استعمال الموارد المتاحة بأفضل صوره ممكنه، وتحقيق اعلى العوائد بأقل التكاليف في حدود تلك الموارد.

ث. تقارير قياس الأداء المصرفي توفر البيانات والمعلومات الإحصائية، التي تساهم مساهمة فاعله في توفير قاعدة بيانات ومعلومات وبشكل دوري عن أداء المصرف، والتي تساعد على عمل الدراسات والبحوث المساهمة في وضع السياسات المستقبلية لتحسين أنماط الأداء وزيادة فاعليته.

ج. كما تهدف عملية قياس الأداء الى تحقيق الاتي: (إبراهيم،2013: 348)

- تقييم مدى تحمل المديرين والمسؤولين بالمصرف للمهام المناطة بهم.

- المساعدة في اجراء المقارنات بين مختلف الأقسام داخل المصرف من حيث الأداء، لتشخيص المجالات التي تحتاج الى تحسينات.
- التأكد من تحفز المسؤولين نحو تحقيق الأهداف المخطط لها.

**6. عناصر قياس الأداء المصرفي:**

هناك ثلاث عناصر رئيسة لقياس الأداء المصرفي وهي:

أ. **الكفاءة:** تعبر الكفاءة عن قابلية المصرف في استعمال اقل كمية من المدخلات (الموارد المتاحة) لإنتاج أكبر كمية ممكنه من المخرجات (المنتجات المصرفية) في فترة زمنية معينة. (احمد،2021: 109)

ب. **الفاعلية:** وتشير الى الطرق الكفيلة في استعمال المصرف للموارد (البشرية، المادية، المالية، المعلوماتية) استعمالا" يمكنه من تحقيق أهدافه الرئيسة والثانوية، ومدى انسجام الأهداف المخطط لها مع الأهداف المتحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها. (مسعود،2015: 28)

ت. **الإنتاجية:** تدل على مدى جودة عملية تجميع الموارد في المصرف واستعمالها لتحقيق مجموعة من النتائج، كما انها تسعى الى تحقيق اعلى مستوى من الأداء وبأقل قدر ممكن من إنفاق الموارد. (نجم،2013: 34)

**7. معايير قياس الأداء:**

هناك معايير الأداء التي يمكن استعمالها لقياس ومقارنة مستوى الأداء الفعلي بالمستهدف ومنها الاتي:

أ. **المعايير التاريخي:** تقيس هذه المعايير على قياس مدى التحسن او التراجع في كفاءة الأداء المصرفي، من خلال مقارنة المؤشرات المالية الحالية بالمؤشرات المالية التاريخية. (شهاب،2018: 23)

ب. **المعايير المســـتهدف:** تقيس هذه المعايير مدى كفاء الأداء للمصـــرف من خلال مقارنة الأهـداف المتحققـة فعلا خلال المـدة الزمنيـة المـاضـــيـة مع الأهـداف المســـتهـدفـة. (العابدي،2014: 29)

ت. **المعايير القطاعية:** في حين تقارن هذه المعايير أداء المصــرف مع باقي مصــارف القطاع المصرفي. (صالح، 2014: 60)

## 2-1-8: قواعد ومراحل واخطاء عملية قياس الأداء في المصارف التجارية:

1. **قواعد عملية قياس الأداء المصــرفي:** يمكن تحديد القواعد او الركائز الاســاســية لعملية الأداء المصرفي بالآتي: (تيمجغدين،2013: 62-63) (الشافي،2016: 75-76)

أ. تحديد اهداف المصـــرف بدقه في المجالات المختلفة، ولا يقتصـــر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية، انما يتوسع ليشمل جميع الأهداف وبشكل تفصيلي، ويمكن تفصيل الأهداف الى (القصيرة الاجل والبعيدة الاجل والاهداف الرئيسية والاهداف الفرعية).

ب. وضـــع الخطط التفصـــيلية للعمل وبكل المجالات في ضـــوء الخطة العامة، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد وكيفية استخدامها وبشكل يحقق اعلى عوائد ممكنه.

ت. تحديد المسؤوليات من حيث المراكز الإدارية، من اجل تسهيل عملية الرقابة والاشراف.

ث. تحديد مؤشــرات ومعايير واضــحة للأداء عن طريق الاختيار الســليم للمؤشــرات والمعادلات القياسية ووفق أسس علمية دقيقة.

**2. مراحل عملية تقييم الأداء المصـــرفي:** ان عملية قياس الأداء تمر بعدة مراحل متعاقبة تتمثل بالآتي:

- **المرحلة الأولى:** جمع البيانات والمعلومات الإحصـائية الضـرورية لدراسـة الوحدة الاقتصـادية بشكل دقيق، ولابد ان تكون هذه البيانات على شكل سلاسل زمنية، للوقوف على طبيعة التطور المؤسـسـي ومسـتوى تحقيق كافة الأهداف للوحدة الاقتصـادية، وان لا تقتصـر البيانات المعدة للتحليل على مدد زمنية محدده. (فهد،2015: 34)
- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة دراسـة وتحليل البيانات والمعلومات الإحصـائية وايضـاح مدى دقة وصـلاحية هذه البيانات لحساب النسب والمؤشرات الضرورية لأجراء عملية قياس كفاءة الاداء المصرفي. (صالحية ومحمد،2021: 166)
- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة اجراء عمليه القياس، ففي هذه المرحلة يتم تطبيق النســـب المالية المختارة او المؤشـرات عن طريق الاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحة لأنشـطة وعمليات المصرف المختلفة التي تشتمل عليها عملية قياس الأداء المصرفي، ففي هذه المرحلة يتم الحكم على النتائج، وتحديد مجالات الانحراف المتحققة سـواء كانت هذه الانحرافات نوعية ام قيمة ام فنيـة من خلال عمليـة التقييم، فـالانحرافـات النوعيـة تكون من خلال عـدم تطـابق الخـدمـات المصرفية المنتجة مع الأنماط والاوصاف المحددة لها، اما الانحرافات القيمة تكون بسبب تدني الخدمات المقدمة من حيث الحجم، في حين تكون الانحرافات الفنية بســـبب اختلال العلاقات المؤسساتية المتداخلة. (الزبيدي،2016: 48)
- **المرحلة الرابعة:** انها مرحلة تحليل نتائج التقييم، فبعد عملية القياس يتم تحليل النتائج وتحديد نقاط القوة والضـعف في أداء المصـرف، ومن ثم تحديد وتفسـير الانحرافات التي حصـلت في

نشــاط المصــرف، وبيان الأســباب التي أدت الى حدوث تلك الانحرافات، ووضــع المعالجات اللازمة لتلك لها لضمان عدم تكرارها في المستقبل. (احمد،2015: 53)

- **المرحلة الخامسة:** هي مرحلة تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي شخصت في عملية تحليل نتائج التقييم، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء الكفوء والاستفادة المستقبلية من نتائج التقييم بعدم تكرار الأخطاء. (المعماري والمولى،2010: 5) ويوضح الشكل (2-1) مراحل عملية القياس والتقييم.

**الشكل (2-1) يوضح مراحل عملية القياس**

**المصدر: الطالب استنادا" على الادبيات العلمية من الدراسات السابقة الموظفة في هذه الرسالة**

3. **أخطاء عملية قياس الأداء:**

لما كانت طبيعة عملية القياس تعتمد على حكم شخص او مجموعة اشخاص على شخص ما او مؤسسة، فان حدوث الأخطاء في هذه العملية يعد امرا" وارد، سوآء أكانت هذه الأخطاء نابعه من المقومين ام من نظام القياس، لذا تم تشخيص نوعين من الأخطاء وهما (مسعود،2015: 32-33)

أ. الأخطاء المتعلقة بالمقوم او القائم بعملية القياس: وتكون هذه الأخطاء اما نابعة عن انطباع شخصي، واما متعلقة بشخصية المقوم من حيث التشدد والتساهل اثناء عملية التقييم، واما التحيز الشخصي من قبل المقوم لأشخاص دون غيرهم، كما ان إعطاء المقوم تقديرا على أساس الأداء الحالي اثناء عملية التقييم واهمال السلوك والأداء قبل ذلك وعدم أعداد التقارير عن تقييم أداء المرؤوسين من قبل مديرهم بسبب الإهمال يخل بوظيفة التقييم ويظهر نتائجا" غير دقيقة.

ب. الأخطاء المتعلقة بنظام القياس: هناك مجموعة من الأخطاء تؤثر بعملية التقييم متعلقة بنظام التقييم ومنها عدم كفاءة نماذج التقييم وعدم وجود معدلات ومعايير دقيقة وواضحة تساعد على المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط، ثم ان استعمال طريقة موحده يعد خطأ لان وجود طريقة موحده لا يتناسب مع كل المهن والوظائف في المؤسسة.

## المبحث الثاني

## نموذج التقييم الامريكي CAMELS

**التوطئة:**

تعد عملية قياس الأداء في المصـــارف مرحلة مهمة جدا، وذلك للتأكد من تحقيق الأهداف المعدة من قبل الإدارة مســبقا واتخاذ الإجراءات التصـــحيحية في حال وجود أي انحرافات عما هو مخطط له، ويعد نموذج CAMELS واحد من اهم مقاييس الأداء المصـــرفي المتبعة في عدد كبير من الدول المتقدمة، لذا ســـنتطرق في هذا المبحث الى نشـــأة نموذج CAMELS ومراحل تطوره وبعض تعاريفه واهم المزايا والعيوب فيه والاسس العامة للنموذج والية عمله.

### 2-2-1: نشأة نموذج CAMELS

يعد نموذج CAMELS أحد أكثر النماذج اسـتعمالا في السـنوات الأخيرة في قياس وتقدير أداء المصـارف والسـلامة المصـرفية، وتعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي عملت بنظام الإنذار المبكر، فبعد حدوث الانهيارات المصـرفية في عام 1933 والتي أعلن بسـببها افلاس الكثير من المصارف، اذ تعرض النظام المصرفي الى حالة عدم الثقة أدت الى تدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، فكان الانهيار السبب الرئيس لأنشاء مؤسسة ضمان الودائع(FDIC)، (مكطوف وحازم ، 2020: 182) وفي مطلع عام 1979 بدأت الولايات المتحدة الامريكية عن طريق البنك الفدرالي الأمريكي استعمال معايير الإنذار المبكر وذلك من خلال تصنيف المصارف بوســـاطة خمس جهات رقابية مختلفة ، (Rajan & Kumar,2017: 3) وكانت قبل هذا التاريخ كل جهة من هذه الجهات الرقابية تمارس دورها في التقييم والقياس ، وتعد تقريرها بأســـلوب يختلف عن الجهات الأخرى ، مما أدى الى حدوث عدم التناسق والتكامل بين تلك الجهات في أدوار الرقابة

والتقييم ، ومن ثم صـــعوبة الوصـــول الى النتائج الملموســـة ،(لامين،2016: 10) وهنا ظهرت الحاجة الى توحيد المعايير وانشـــاء معيار واحد يســـهل مقارنة نتائجه ، الا ان عدم نشـــر نتائج التصنيف اثار الكثير من الأسئلة حول مدى مصداقية هذا المعيار في تقييم وقياس سلامة الوضع المالي للمصارف ،(حناش والعجرود،2019: 48) ولكن ما توصل اليه المحللون الاقتصاديون بأن النتائج التي اظهرها استعمال هذه المعايير كانت افضل بكثير من النتائج التي اظهرتها التحليلات الإحصائية التقليدية التي كانت متبعه سابقا ، كما ان الكثير من الدراسات اثبتت أيضا جودة هذه المعايير في تحديد درجة المخاطرة بالمصارف بشهور عديدة، وعلى هذا الأساس طالب الكثير من المحللين والباحثين بضرورة نشر نتائج تصنيف هذه المعايير للجمهور لتحسين مقدرتهم في القياس والتقييم لاختيار المصارف ذات المخاطر الأقل و الأداء الأمثل للتعامل معها ،( قويدر و يحيوش ، 2020 :354-355). وفي عام 1988 حدث انهيارا" اخرا" أدى الى فشل 221 مصرفا، ويعتبر هذا الفشل طفرة نوعية وذلك بسبب استعمال المعايير الخمس، الامر الذي أدى الى نشر نتائج هذه المعايير على المصارف بشكل اولي، وفي عام 1998 استطاعت الجهات الرقابية بالتنبؤ بحدوث انهيارات مصـــرفية قبل مدة زمنية من حدوثها وذلك بســـبب اســـتعمال معيار CAMELS ، (Dahiyat,2012: 18) اذ تقلص عدد المصارف المفلسة الى (3) مصارف فقط، وأظهرت نتائج تصـــنيف حصـــول (40%) من المصـــارف الامريكية على تقييم ما بين (الواحد القوي الى الاثنان المرضـي) وهذه التقييمات تعد مؤشرا" على إيجابية تصنيف ذلك النموذج، وبذلك تمثل السنوات ما بين (1988 و 1998) هي مرحلة قطف ثمار التطبيق تدريجا. (بوخلخال،2012: 207)

لقد أنشأ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية (UFIRS) في عام 1996، وهو عبارة عن مجموعة من المؤسسات الرقابية وهي (الجمعية الوطنية لاتحاد الائتمان (NCUA)، مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، مجلس الاحتياطي الفيدرالي

(FRB)، مكتب مراقبة العملات الأجنبية (OCC)، التي تعمل على فحص وتصـــنيف مختلف المصـــارف وإصـــدار تقريرا موحدا يمثل تصـــنيف القطاع المصـــرفي الأمريكي على نحو شـــامل. (القريشي،2013: 39)

## 2-2-2: نموذج CAMELS في العراق:

تم اســـتعمال نموذج CAMELS في العراق من قبل البنك المركزي كمعيار دولي في تحقيق الســـلامة المصـــرفية من خلال الرقابة والاشـــراف على المصـــارف الخاصـــة فقط في عام (2007) وتم اسـتثناء مؤشـر (الحسـاسـية اتجاه مخاطر السـوق) بسـبب ظروف البلد، وتعامل مع المؤشـرات الخمسـة الأخرى (CAMEL) بصـفته معيارا" مرجحا" في تقييم وتصـنيف المصـارف، وعمل البنك المركزي على خلق بيئة توعوية مصـرفية قبل ادخال النظام حيز التنفيذ من خلال إقامة الندوات والورشـات واعمام المنشـورات التعريفية على فقرات نظام التقييم الجديد وخلق الأجواء وتهيئة الظروف المصـــرفية المناســـبة للالتزام بتنفيذ متطلبات بنود النظام قبل الدخول في مرحلة التنفيذ الفعلي، وفي عام (2011) تم إيقاف العمل بنظام (CAMEL) ولأسباب لم يتم الإفصاح عنها تحت مبدأ السرية المصرفية، لكن هناك أسباب أخرى تتعلق بالمشاكل الأدارية و قلة الكوادر المدربة على تطبيق النظام، او ان التقييم لم يكن يعكس الصورة الحقيقية للمصارف ( الفوازي،2015: 49 ).

## 2-2-3: مراحل تطور نموذج CAMELS

ان نظام (CAMELS) لم يصـــل الى صـــيغته الحالية الا بعد مروره بمراحل تطور وتغير كغيره من الانظمة وهناك ثلاث مراحل مر بها النظام حتى أصـــبح بهذا الشـــكل وهذه المراحل هي :-

### 1. المرحلة الأولى: نموذج CAEL

تعد مرحلة نموذج (CAEL) عباره عن مؤشـــر المام ســـريع بحقيقة الموقف المالي ودرجة تصنيف أي مصرف، وهو من الوسائل الرقابية غير المباشرة (الرشيد، 2005: 1-3)، كما تعد أداة للرقابة المكتبية تعتمد على تحليل التقارير السـنوية المرسـلة من المصـارف الى البنك المركزي ومن بعد ذلك اجراء عملية التقييم والقياس اســتنادا الى أربعة عناصـــر وهي (دهيرب، 2020: 263). (ملاءة راس المال او كفاية راس المال ، جودة الموجودات او الأصول ، الربحية ، السيولة)

### 2. المرحلة الثانية : نموذج CAMEL

تمت إضــافة عنصــر جديد الى عناصــر نموذج (CAEL) وهو عنصــر الإدارة ليصــبح النموذج بصـــيغة (CAMEL) وهو أحد الوســائل الرقابية التي تتم من خلال التفتيش الميداني، وتم الاعتماد على نتائج نموذج (CAMEL) اكثر من النموذج الســـابق (CAEL) من قبل الإدارات الداخلية والسـلطات الرقابية على حد سـواء، لان نتائجه تعكس الصـورة الحقيقية لموقف المصـرف (اسعد ، 2018 :291) ، ويعد نموذج (CAMEL) من اكثر النماذج استعمالا اذ تستخدمه العديد من الســـلطات الرقابية والمنظمات المالية والاســـتشـــارية ويعتمد على نتائجه في تقييم أوضـــاع المصارف، من خلال خمسة عناصر وهي (شلهوب ، 2007 :266) ، (Dang , 2011 : 16). (ملاءة راس المال او كفاية راس المال ، جودة الموجودات او الأصول ، الإدارة ، الربحية ، السيولة)

### 3. المرحلة الثالثة : نظام CAMELS

استبدال نموذج (CAMEL) بنموذج (CAMELS) في عام 1998 حيث تم إضافة معيار سادس يعمل على تغطية حساسية مخاطر السوق (غصين و نشوان، 2014 : 348) ، مما زاد من كفاءة النموذج في خدمة عملية التقييم والقياس لأداء المصـارف بعامه على مسـتوى المصـرف

الواحد بخاصه من خلال التقييم الداخلي لكفاءة الأداء بين الفروع ، وذلك عملا بتوصيات لجنة بازل الثانية وتحت مبدأ الرقابة الذاتية، اذ يقوم المصـرف بتقييم نفسـه بنفسـه للوقوف على حقيقة موقفه المالي (تميسه ، 2014 : 9) ، وعليه عناصر النموذج هي :

| | | |
|---|---|---|
| 1 | ملاءة راس المال او كفاية راس المال | (Capital Adequacy) |
| 2 | جودة الموجودات او الأصول | (Asset Quality) |
| 3 | الإدارة | (Management) |
| 4 | الربحية | (Earnings) |
| 5 | السيولة | (Liquidity) |
| 6 | حساسية مخاطر السوق | (Sensitivity Of Market Risk) |

## 2-2-4: تعريف نموذج CAMELS

هناك الكثير من التعريفات لنموذج (CAMELS) في الدراســـات والبحوث تعبر كلها عن وجهة نظر كاتبيها، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الاتي:

| ت | التعاريف |
|---|---|
| 1 | عرف نظام (CAMELS) بأنه أداة يتم اســـتعمالها للرقابة ومعالجة المتغيرات في صـــناعة الخدمات المصرفية. (Pajutagana, 1999 : 2) |
| 2 | هو نظام يستعمل بشكل واسع لقياس وتقييم أداء المصارف، ويتم استعماله من قبل البنوك المركزية لتقييم وتصنيف المصارف التجارية. (Botoe,2011:3) |

| | |
|---|---|
| 3 | وهو من الأنظمة السريعة في كشف وبيان المراكز المالية للمصارف كما يتم استعماله من قبل البنك الفدرالي الأمريكي في كشف الثغرات الموجودة في أداء المصارف، في الوقت الحاضر يستعمل كنظام للتقييم والرقابة على المصارف.(Babu & Kumar, 2017 : 3) |
| 4 | أداة رقابية تعمل وفق اوزان ومعايير معدة مسبقا تستعمل لتقييم وتشخيص نقاط القوة والضعف للأداء المالي المصرفي. (الطائي و علي ، 2019 : 219) |
| 5 | هو نموذج مصرفي يستعمل للتقييم يعتمد على مجموعة من المعايير يحلل من خلالها الأوضاع المالية للمصارف وتحديد درجات تصنيفها، وهو من اهم وسائل الرقابة المباشرة الحديثة التي ترتكز أساسا" على التفتيش الميداني. (مقاتل و بونيهي ، 2021 :187) |

وعليه يذهب الباحث الى ان نموذج (CAMELS) هو تقنية اشرافية تعمل على تقييم كفاءة الأداء للمصارف من خلال المعايير الستة المكونة له (ملاءة راس المال C ، جودة الأصول A ، سلامة الإدارة M ، الربحية E ، السيولة L ، الحساسية لمخاطر السوق S ) عن طريق قياس كل معيار منفردا" وقياس كفاءة الأداء من خلال المعايير مجتمعه.

## 2-2-5: مزايا وعيوب نموذج CAMELS

### 2-2-5-1: مزايا نموذج CAMELS:

يمكن تلخيص اهم المميزات التي يتمتع بها نظام التقييم المصرفي (CAMELS) بالنقاط الاتية: (تاج الدين، 2020: 427 – 428)، (رحيم، 2014 :32)، (Cole & Gunther, 1998 :17)

1. يعمل على تقسيم المصارف وفق معيار موحد.
2. أساليب كتابة التقارير موحده.
3. يعتمد على عدم التشتت واختصار الزمن من خلال التركيز على ستة بنود رئيسية واهمال البنود غير المهمة.
4. الاعتماد في كتابة التقارير على التقييم الرقمي بدلا من الأسلوب الانشائي لتقليص حجم التقارير.
5. تصنيف النظام المصرفي على نحو شامل وموحد، وتحليل النتائج لكل مصرف بشكل مستقل افقيا، وتحليل مجموعة المصارف المتشابهة عموديا، ولكل عنصر من عناصر الأداء الستة
6. يعمل على اجراء تقييم شامل وموحد بواسطة عناصر الأداء الست للجهاز المصرفي.
7. يتم الاعتماد عليه في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والقرارات الرقابية التي تعقب عملية التفتيش.
8. يساعد على القيام بدراسة مقارنة الأوضاع النشاط المصرفي عبر الدول عن طريق المؤشرات الست.
9. يساعد على تحديد درجة الشفافية عن طريق عكس البيانات المرسلة من المصارف الى البنك المركزي وتحديد مدى مصداقية المراجع.

### 2-2-5-2: عيوب او انتقادات نموذج CAMELS:

تتلخص اهم عيوب نموذج CAMELS بالنقاط الاتية: (زغود،2015: 61)، (القريشي،2013: 61)

1. إعطاء اوزان ثابتة لمكونات النموذج دون الاخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية لكل عنصر، قد قلل من دقة وكفاءة النموذج في التحليل والقياس، فمن الصعوبة الحصول على اوزان ثابتة لكل عنصر طوال فترة التقييم مع وجود المتغيرات، مما يقلل من اهميته ودقته كمعيار.
2. يعتمد النموذج على تقسيم المصارف على شكل مجموعات متشابهة على أساس حجم الموجودات، وعلى أساس ان تقدير متوسط قيم النسب المستعملة يعبر عن المجموعة ككل، رغم ان المتوسط يختلف اختلافا واضحا من مصرف الى اخر داخل المجموعة ذاتها، لذا فهو لا يعبر عن حقيقة المجموعة.
3. يعمل النموذج على تقييم وقياس كفاءة الأداء للمصرف استنادا على مصارف المجموعة الشبيهة، وعند حدوث أي تغيرات هيكلية على أداء النظام المصرفي ككل او على أداء المجموعة الشبيهة، فأنه بالغالب لا يتم تغيير مؤشرات التقييم على أساس تلك التغيرات عند حساب درجات التصنيف النهائي.

## 2-2-6: الأسس العامة لعملية القياس وفقا لنموذج (CAMELS)

تتمتع عملية التقييم وفقا لنموذج (CAMELS) بعدد من الأسس المهمة عند تطبيقه وهي كالاتي (الخاقاني وابوهونه ، 2018: 34 )

1. يتم تطبيق هذا النظام على أسس عامه ومحددة وعلى كافة المصارف.
2. يتم تطبيق هذا النظام من قبل البنك المركزي وبصورة أساسية من قبل جهاز المراقبة الميدانية، وفي نهاية كل تفتيش يجري على المصارف يتم اعداد تقييم لأداء كل مصرف والقطاع المصرفي بعامه وطبقا" لهذا النظام.

3. يتم وضـع مسـتوى التقييم لكل عنصـر من قبل رئيس فريق التفتيش (المفتش المسـؤول) مع مشـاركة المفتشـين المعنيين، اما التقييم الكلي فهو مسـؤولية قسـم الرقابة الميدانية في البنك المركزي بالتعاون مع المفتش المسؤول.

4. تقييم أداء المصارف يعتمد على مجموعتين من العوامل وهما: (غزال،2015: 51-52)

أ. العوامل الكمية: وتقاس عن طريق المؤشـــرات المالية التي تعتمد على بيانات القوائم المالية للمصرف.

ب. العوامل النوعية: اما هذه العوامل فيكون التقييم فيها معتمدا" على التقديرات الشـخصـية للمفتشين عن طريق الجولات التفتيشية التي يقيمون فيها مخاطر المصارف.

## 2-2-7: أهمية نموذج (CAMELS) كمعيار لقياس الأداء

تتمثل أهمية نموذج CAMELS كمقياس الأداء المصـرفي وذلك عن طريق تسليط الضـوء على نقاط القوة والضـــعف على أنظمة العمل المصـــرفية عن طريق التحليل والتقييم الشـــامل لأداء المصـــــارف، على نحو يؤدي الى تركيز الاهتمام نحوها، الامر الذي يؤدي الى تحقيق اهداف (المودعين والمســتثمرين والمســاهمين) على حدا ســواء مما يســاهم في تقوية وزيادة كفاءة العمل المصـرفي وزيادة فعاليته على السـاحة المحلية والإقليمية والدولية، كونها اسـتراتيجية لا غنى عنها لتطوير الصناعة المصرفية. (كافي ،2018: 11)

## 2-2-8: الية عمل نظام القياس بنموذج (CAMELS)

يعمل نظام القياس وفق نموذج (CAMELS) على تصـنيف خماسـي يتراوح من الواحد الى الخمســـة، ويعد المســـتوى الاول الأقوى من حيث الأداء وإدارة المخاطر، في حين يعد المســـتوى الخامس الأســـوأ لأنه يعكس أداء المصـــرف غير المرضـــي من خلال حجم التحديات الكبيرة التي

تواجهها إدارة المصرف، كما يشير الى وجود احتمالية كبيرة لفشل المصرف، وغالبا تكون الإجراءات المتبعة من قبل الســـلطات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي في هذه الحالة اللجوء الى عملية الاندماج والاستحواذ او تصفية المصرف. ( القيسي ، 2017 : 466 )

قبل الخوض في شرح تفصيلي لكل درجات التصنيف الخمسة نقدم جدولا" وصفيا" يوضح مستويات التصنيف واوزانها ونوع التصنيف.

**الجدول (2-1) يوضح اوزان نموذج CAMELS النهائية**

| المستوى | وزن التصنيف | نوع التصنيف |
|---|---|---|
| الأول | 1 – 1.5 | قوي (Strong) |
| الثاني | 1.6 – 2.4 | مرضي (Satisfactory) |
| الثالث | 2.5 – 3.4 | متوسط (Fair) |
| الرابع | 3.5 – 4.4 | حدي (Marginal) |
| الخامس | 4.5 – 5 | غير مرضي (Unsatisfactory) |

Rozzani, Nabilah and Abdul, Rashidah, Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia, Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. 2013, p39.

كما موضح في الجدول (2-1) هناك خمسة تصنيفات سنتناولها بالتفصيل فيما يأتي:

1. **التصنيف القوي:** يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الاول فهذا يعني انها تتمتع بمراكز مالية سليمة ولا تواجه مشاكل مهمة، وتتمتع مجالس ادارتها وادارتها العليا بالكفاءة التي تمكنها من مواجهة المشاكل ونقاط الضعف الطفيفة التي يمكن ان تقع فيها، كما ان المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف تمتاز بقدره عالية لمواجهة الظروف الخارجية المؤثرة في استقرار الاقتصاد، وهي ملتزمة بالقوانين والأنظمة الموضوعة من قبل البنك

المركزي بشـــكـل كـامـل، كمـا انهـا لا تشـــكـل أي قلق للســـلطـات الرقـابيـة. (Trautmann , 2006 : 47)

2. التصنيف المرضي: يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الثاني فهي تمتلك مركزا ماليا سـليما وأمنا بصـورة اسـاسـية وهي بذلك تعكس أداء المصـارف فوق المتوسـط، (Datt , 2012: 28)، الا انها تواجه بعض المشـاكل المشـخصـة والمعروفة من قبل الإدارة وهي تكون تحت السـيطرة (سـليمان، 2012 :6)، والمصـارف التي تقع تحت هذا التصـنيف تكون ســليمة وتمتلك قدرة للصـــمود امام التحديات باســتثناء التقلبات الاقتصـــادية الحادة. (International Monetary Fund, 2015: 110).

3. **التصـنيف المتوسـط:** يقع تحت هذا التصـنيف المصـارف التي تكون بالمسـتوى الثالث فهي تعاني من مشـاكل بشـكل عام في مجال واحد او اكثر من مجالات التصـنيف والتي تسـتوجب اتخاذ إجراءات لازمة لتصـحيحها وخلال مدة زمنية معقولة ، وهذه المصـارف تعاني من عدم المقاومة للتقلبات الاقتصـادية و التأثر السريع بالظروف الخارجية التي تحدث في مجال العمل مما يسبب لها مشاكل في الملاءة والسيولة ، وهي اكثر عرضة للتأثيرات الخارجية ، وان سبب ذلـك هو عـدم دقـة الإدارة في تنفيـذ التعليمـات والقوانين والانظمـة كمـا ان تطبيقـاتهـا لإدارة المخاطر دون المرضـية، وهي تشـكل قلقا للسـلطات الرقابية لكونها تحتاج الى الاهتمام المركز من قبلها ، كمـا هنـاك امل كبير في تحســـين أدائها لكون احتمـاليـة فشـــلها غير مؤكده. (Ahsan, 2016 : 48)

4. **التصنيف الحدي:** يقع تحت هذا التصنيف المصارف التي تكون بالمستوى الرابع والتي تعاني من مشــاكل حادة ولديها ممارســات غير أمنة وغير متينة وتعاني من المشــاكل إدارية ومالية خطيرة قد تؤدي الى أداء غير مرضـي، كونها تعاني من مشـاكل ونقاط ضـعف لم يتم التعامل

معها بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف، وتكون المصارف تحت هذا التصنيف غير قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والتجارية وظروف العمل كما انها لا تتقيد بالقوانين والأنظمة وإدارة مخاطرها غير مقبولة مقارنة بحجم تعاملاتها المصرفية، مما يتطلب الرقابة الحثيثة من قبل السلطات الرقابية وفي فترات متقاربة كأن تكون كل ستة اشهر، ووضع برنامج إصلاحي وتصحيحي للمشكال التي يواجها المصرف ضمن هذا التصنيف ولمدة معينة، كذلك يمكن ان تطلب السلطة الرقابية من إدارة المصرف إيقاف بعض النشاطات.(القريشي، 2013 :46)

5. **التصنيف غير المرضي:** اما هذا التصنيف فيقع تحته المصارف التي تكون بالمستوى الخامس والتي تعاني من الضعف الكبير في كفاءة الأداء، هذه الفئة تواجه مشاكل كبيره بسبب الممارسات غير الامنة وغير المتينة ، كما انها تعاني من الضعف الكبير في إدارة المخاطر مقارنة بحجم المصرف وحجم مخاطر نشاطاته المصرفية وغير المصرفية، تشكل المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف قلقا كبيرا للسلطات الرقابية وذلك لان حجم ودرجة المشاكل التي تقع فيها هي خارج سيطرة الإدارة لضبطها، ومن اجل تصحيح هذه المصارف لابد من المساعدات الطارئة والرقابة المستمرة اذا ما اريد لهذه المصارف الاستمرار، كما ان احتمالية فشل هذه المصارف يكون كبير جدا .( الكراسنة، 2010 : 22)، والشكل (2-2) يوضح عمل نموذج (CAMELS) مفصلا:

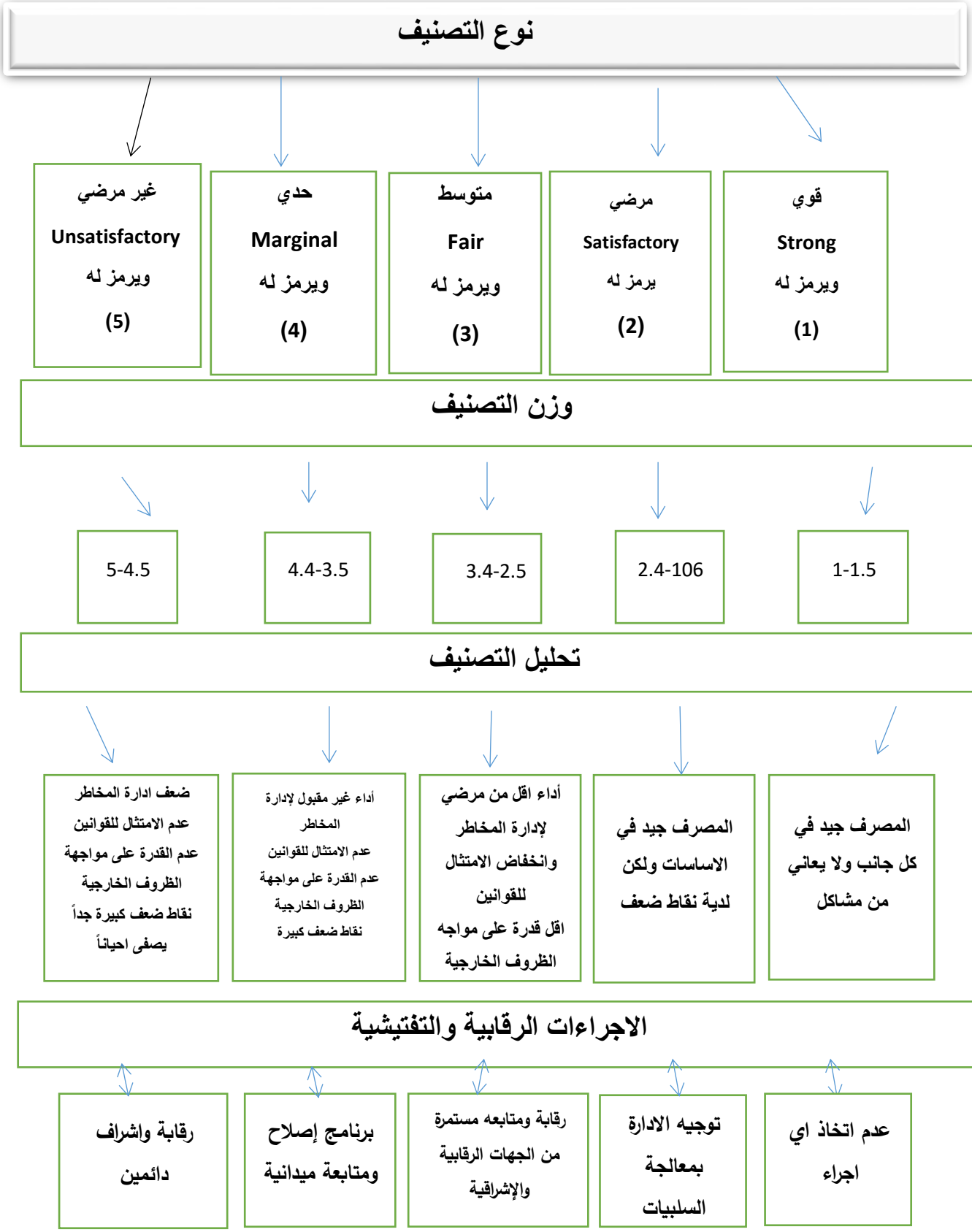


**الشكل (2-2) من اعداد الطالب استنادا على الادبيات من المصادر المختلفة**

## المبحث الثالث

## معايير نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي

### التوطئة:

يستند نموذج (CAMELS) على ستة معايير رئيسة، ولكل معيار مؤشر خاص به فضلاً عن النسبة المعيارية، التي يمكن من خلالها تحديد كفاءة الأداء المالي للمصرف وأين يقع في التصنيفات الخمسة، يتطرق هذا المبحث الى كل معيار من المعايير الستة من خلال (اوزانها ومستوياتها والعوامل التي تستند عليها والمقاييس).

### 2-3-1: كفاية رأس المال Capital Adequacy

تعرف كفاية راس المال او ما يسمى بالملاءة المالية في بعض المصادر بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات المختلفة للمصرف في حالة تعرضه الى العسر المالي، وتعد الودائع المصرفية (ودائع العملاء) واحدة من أهم التزامات المصرف اتجاه العملاء. (صندوق واخرون،2021 :50) وقد تعددت تعريفات رأس المال كونه المؤشر الأساس في السلامة المصرفية ويقسم الباحثون راس المال الى قسمين هما:

- **راس المال الاقتصادي:** وهو قيمة راس المال الذي يحتفظ به المصرف على أساس تقيمه للمخاطر ووفقا لسياسته المالية. (أبو كمال ، 2007 : 29)
- **راس المال التنظيمي او الرقابي:** وقد عرفته لجنة بازل بانه نسبة راس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر كحد أدنى. (زغود ، 2015 : 62)

تعد كفاية راس المال واحده من اهم اليات التعرف على الملاءة المالية للمصـــارف وقدرته على التعامل مع حالة الاعسـار المالي، لأنها تمثل العلاقة التي تربط الموارد المالية للمصـرف مع المخاطر المحيطة به، ويعد راس المال واحدا من اهم العوامل التي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار عند تقييم السـلامة المالية للمصـارف وذلك لتأثيره المباشـر او غير المباشـر في كل الجوانب المالية للمصرف، (بن شنة، 2018: 539) وتتمحور أهمية راس المال بالآتي: (أبو تلول، 2016: 12)

1. يعمل على امتصاص الخسائر غير المتوقعة.
2. يوفر حماية أكبر للمودعين والمساهمين في المصرف.
3. يعد العامل الأهم والحاسم في تحديد المقدرة الاقراضية للمصرف.

وقد حددت مؤسـسـة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) نسـبا" محددة من راس المال لمواجهة متطلبات كفاية راس المال من خلال نظام التقييم (CAMELS) لتعزيز اســتقرار وســلامة النظام المصــرفي الأمريكي لأنه يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المحيطة بالمصــرف، وهذا التقسيم يتم من خلال النظر الى مستوى راس المال في السنة الأساس. الجدول ا(2-2) يوضح لنا اوزان كفاية راس المال التي تم تحديدها من قبل (FDIC)

| المستوى | كفاية (ملائمة) راس المال CAR | التصنيف |
|---|---|---|
| المستوى الأول | ≥ 10% | كفاية رأس المال (قوي) |
| المستوى الثاني | ≥ 8% | كفاية رأس المال (مرضي) |
| المستوى الثالث | < 8% | كفاية رأس المال (متوسط) |
| المستوى الرابع | < 6% | كفاية رأس المال (حدي) |
| المستوى الخامس | ≤ 2% | كفاية رأس المال (غير مرضي) |

**الجدول (2-2) يوضح اوزان كفاية راس المال**

Cargill, F. Thomas, The Financial System, Financial Regulation and Central Bank Policy, Cambridge University, by hose publisher united printing Cambridge, 2017, p193.

### 2-3-1-1: مكونات راس المال

هناك مكونان رئيسان لراس المال وفقا لاتفاقية بازل الأولى وصنفت على أساس شريحتين وهما:

1. **الشريحة الأولى (Tier1):** وتتكون من راس المال الأساسي والمتمثل بحقوق المساهمين الدائمة وهي: (كامل وعبد الستار، 2020 :172)

أ. الأسهم وتشمل (الاسهم العادية والمدفوعة بالكامل والمصدرة والأسهم الممتازة غير المتراكمة) ويستثنى منها الأسهم الممتازة المتراكمة الأرباح.

ب. الاحتياطيات وهي (الاحتياطي القانوني وهو الحد الأدنى الذي يجب ان يحتفظ به المصرف تلبية لمتطلبات البنك المركزي ولا يحق للبنك التصرف بها، والاحتياطيات العامة والمعلنة وهي نسبة من راس المال يحتفظ بها المصرف خارج أطار الاحتياط القانوني لمواجهة حالات السحب غير المتوقعة او الخسائر غير المتوقعة).

ت. الأرباح المحتجزة او غير الموزعة.

2. **الشريحة الثانية (Tier2):** وتتكون من راس المال الساند او التكميلي وتتكون من الاتي: (Aspal & Dhawan , 2016 : 4)

أ. الاحتياطيات غير المعلنة.

ب. احتياطيات إعادة التقييم الموجودات الثابتة والاوراق المالية.

ت. المخصصات العامة.

ث. الادوات التي تجمع خصائص حقوق المالكية والدين (الأسهم الممتازة).

وتجدر الإشارة هنا الى ان بازل الثانية وضمن مقرراتها طالبت المصارف بالاحتفاظ بجزء من راس المال لمقابلة مخاطر السوق وتحت مسمى الشريحة الثالثة (Tier3) تم العمل بها في نهاية عام 1997 وبالتفصيل الاتي ( زغود، 2015 : 65-66)

3. **الشريحة الثالثة (Tier3)** : وتتكون من الديون المساعدة ذات الآجال القصيرة لتغطية مخاطر السوق وبعد موافقة السلطة الرقابية ، ولابد من توافر الشروط الاتية في هذه القروض:

أ. ان تكون القروض مدفوعة بالكامل وغير مضمونة.

ب. ذات اجال استحقاق لا تقل عن سنتين من تاريخ استحقاقها

ت. لا يتم تسديدها الا بموافقة السلطات الرقابية حتى لا يحدث انخفاض في راس المال وتنخفض الملاءة عن الحد الأدنى

ث. لا تزيد قيمة الشريحة الثالثة عن 250% من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف

## 2-3-1-2: مقايس كفاية راس المال

لقياس كفاية راس المال وتحديد صلابة فقرات ميزانية المصارف في مواجهة الصدمات، لابد من قياسها كميا وقد حدد نموذج (CAMELS) نسبتين لاستخراج وقياس كفاية راس المال وهما كالاتي:

**1. نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر** : (بلقصور والعمراوي ،2021: 43)

يتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة راس المال بشقية الأساس والمساند على مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، فان ارتفاع هذه النسبة يشير الى ان المصرف ذو مقدرة مالية عالية قادرة على تحمل الخسائر غير المتوقعة التي تحدث اثناء العمليات المصرفية التي يقدمها المصرف والمعادلة كالاتي:

$$\mathbf{CAR} = \frac{\mathbf{Tier\ 1 + Tier\ 2}}{\mathbf{RWA}} \times \mathbf{100\%} \ \ldots\ldots\ldots \mathbf{(1)}$$

**CAR** = الى نسبة كفاية راس المال (Capital Adequacy Ratio)

$\boldsymbol{Tier\ 1}$ = الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)

$\boldsymbol{Tier\ 2}$ = الشريحة الثانية (رأس المال المساند)

$\boldsymbol{RWA}$ = الموجودات المرجحة بالمخاطر (Risks Assets Weighted)

**2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات**

تقيس هذه النسبة حجم حقوق ملكية في المصرف مقابل إجمالي الموجودات، فأذ ارتفعت النسبة ارتفعت الكفاية والعكس صحيح، وتحسب وفق المعادلة الاتية:

$$\mathbf{ETAR} = \frac{\mathbf{E}}{\mathbf{TA}}\ \mathbf{100\%} \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ \mathbf{(2)}$$

**ETAR** = نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (Equity To Total Assets Ratio)

**E** = حقوق الملكية (Equity)

**T** = اجمالي الموجودات (Total Assets)

**2-3-1-3: مستويات كفاية راس المال**

تحظى كفاية راس المال كمؤشر على صحة وسلامة الوضع المالي بأهمية كبيره كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم المصرف ونوعية رأسماله، ويتم تصنيف مستويات الملاءة المالية بخمسة تصنيفات وهي كالاتي: (الفرا،2008: 47-49)

1. **المستوى الأول:** المصرف الذي يكون رأسماله ( قوي ) من خلال اداءه القوي و النمو الجيد لأصوله وتمتع ادارته بالخبرة الجيدة في متابعة الاعمال المصرفية ، ودراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بنشاطات المصرف وتحديد رأس المال المناسب واللازم لمواجهتها كما يتمتع المصرف الذي يصنف بالقوي بالتوزيع المعقول للأرباح على المساهمين والحجم المنخفض من الأصول المتعثرة . (Cargill,2017: 193)
2. **المستوى الثاني:** المصرف الذي لديه مميزات المصارف التي تتمتع بالمستوى الأول نفسها من حيث كفاية رأسمالها، لكنه يمر بضعف في عامل او اكثر من عوامل قوة مستوى التصنيف الاول، ويطلق على هذا التصنيف ( بالمرضي ). (الفرا،2008: 47)
3. **المستوى الثالث:** المصرف الذي يكون تصنيفه ( متوسط ) والذي يتوافق رأسماله مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، الا انه يعاني من ضعف في النقاط الرئيسة وفي عامل واحد او اكثر، مما يتطلب اشرافا من قبل السلطات الرقابية لاتخاذ الخطوات الضرورية والمهمة لتحسين ملاءته المالية، وهناك أسباب أخرى تضع المصرف في هذا التصنيف كارتفاع مستوى الأصول التي تواجه مشاكل مقارنة براس المال و ضعف الربحية ونمو الأصول وهي وعوامل تؤثر بدرجة كثيرا في رأسمال المصرف مما تنعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين. (Zeb& Babar ،2011 :54)
4. **المستوى الرابع:** بينما يكون المصرف في هذا المستوى بتصنيف (حدي) ويعاني من مشاكل كبيره بسبب عدم كفاية رأسماله في مواجهة المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية، حيث يعاني من تعثر كبير في القروض قد يصل الى أكثر من نصف اجمالي رأسماله، أيضا" يعاني من خسائر كبيره جراء العمليات الائتمانية والمصرفية، ويتوقع اعسار المصرف مالم يتخذ كل من الإدارة والمساهمين إجراءات عاجلة وفورية لتصحيح الاختلالات. (الكراسنة،2010:24)

5. **المستوى الخامس:** بينما يصنف المصرف في هذا المستوى بـــ(غير مرضي) ويعد المصرف الذي يقع في هذا التصنيف متعسرا، حيث ان الخسائر الاستثمارية وخسائر العمليات المصرفية والاقراض تقارب او تتجاوز رأس المال الإجمالي، فهو يتطلب اشـــرافا رقابيا قويا من قبل السلطات الرقابية والإشرافية .(Ghazavi&Bayraktar,2018:853 )

## 2-3-2: جودة الموجودات (الأصول) Asset Quality

ترتبط درجة مصـداقية مؤشـرات رأس المال بمصـداقية مؤشـرات جودة الموجودات، كما ان نوعية الموجودات وطريقة تسـيلها لها أثر كبير في مخاطر الاعسـار المالي للمؤسـسـات المالية، ويرتكز مفهوم مؤشـر جودة الأداء في جميع المصـارف التجارية على توظيف الأموال بالأنشـطة الاسـتثمارية المختلفة كالسـلف والقروض، وهي جزء مهم من اجمالي الموجودات، ومدى تحمل هذه الموجودات للمخاطر الائتمانية، (حسـين،2021: 5) كما يولي نموذج CAMELS بصـفته نظام تقييم أهمية كبيره لنسـبة جودة الموجودات، كونها تؤثر مباشـرة في أنشـطة المصـرف التي تؤثر في تحقيق الإيرادات، ويعد المصـــرف الذي يمتلك موجودات جيدة ذا قابلية عالية على توليد دخل أكبر وتقييم أفضل لكل من راس المال والسيولة ولإدارة. (Muhmad & Hashim , 2015 : 4)

### 2-3-2-1: العوامل التي تستند عليها جودة الموجودات:

تستند عملية تقييم جودة الموجودات على عوامل عديده منها: (دهيرب،2020: 269)

1. حجم التعثر بالموجودات بأنواعها كافة.
2. حجم واجال تسديد القروض والقروض المتأخرة الدفع والتي تمت جدولها
3. التركيز على تنوع محفظة القروض وفاعلية ادارتها نظرا الى السياسات والضوابط والتعليمات النافذة

4. طرق وأســـاليب إدارة الموجودات الأخرى كالاســـتثمار في الأوراق المالية والأوراق التجارية والكمبيالات والموجودات الثابتة.

5. مستوى كفاءة الإدارة في إدارة الموجودات كافة وادارتها للقروض المتعثرة.

6. حجم المخصصات المرصودة لمواجهة خسائر الائتمان والقروض المتعثرة.

### 2-3-2-2: مقياس جودة الموجودات

لقياس جودة الموجودات وتحديد صلابة الموجودات المصرفية في مواجهة مخاطر الاعسار المالي، لابد من قياســـها كميا وقد حدد نموذج (CAMELS) النســـبة الاتية لذلك القياس. (Getahun,2015 :17)

- **نســبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:** عند قياس جودة الموجودات فان انخفاض هذه النسبة مؤشر الى انخفاض الخسائر وارتفاعها يعني العكس، وتقيس هذه النسبة حجم القروض المتلكئة التســـديد الى اجمالي القروض، كما تعد هذه النســـبة مقياســـا مثاليا لقياس جودة الموجودات.

$$\mathbf{NPLLR} = \frac{\mathbf{NPL}}{\mathbf{L}} \times \mathbf{100\%} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\mathbf{(3)}$$

**NPLLR** = القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (Non – performing Loans to Total Loans Ratio)

**NPL** = القروض المتعثرة ( Non – performing Loans to Total Loans )

**L** = القروض ( Loans )

## 2-3-2-3: مستويات جودة الموجودات

قبل الخوض بتفاصيل مستويات جودة الموجودات وتقسيم المصارف على أساس نوع التصنيف، نلاحظ ان الجدول (2-3) الذي يلخص الاوزان الواجب اخذها بنظر الاعتبار عند تصنيف المصارف على أساس جودة موجوداتها

| المستوى | NPLLR | التصنيف |
|---|---|---|
| المستوى الأول | %1.5 > | تصنيف جودة الأصول (قوي) |
| المستوى الثاني | %1.6 - %2.5 | تصنيف جودة الأصول (مرض) |
| المستوى الثالث | %2.6 - %3.5 | تصنيف جودة الأصول (متوسط) |
| المستوى الرابع | %3.6 - %5.5 | تصنيف جودة الأصول (حدي) |
| المستوى الخامس | %5.6 < | تصنيف جودة الأصول (غير مرض) |

**الجدول (2-3) يوضح اوزان الموجودات**

Desta ,Tesfatsion Sahlu, Financial Performance Of "The Best African Banks" A Comparative Analysis Through Camel Rating, Journal of Accounting and Management, vol: 6; no: 1, 2016,p5.

بين لنا الجدول (2-3) ان هناك خمسة تصنيفات لجودة الموجودات وهذا ما سنتناوله مفصلا" فيما يأتي:

1. **المستوى الأول:** المصرف الذي يكون تصنيفه ( قوي ) من حيث جودة الموجودات، يمتاز بحجم موجودات متعثرة لا تتجاوز1.5% من اجمالي القروض، كما يمتاز بالثبات في عملية سداد القروض التي مضى موعد سدادها او التي تم تمديدها، وان هناك حدا" أدنى من المخاطر، بسبب الضبط الجيد للعمليات الائتمانية وقروض الموظفين، كما ان الموجودات المصرفية غير الائتمانية ذات المخاطر الطبيعية لا تشكل تهديدا للمصرف، أيضا" يمتاز بتوفر مخصصات مالية كافية لدى الإدارة لمواجهة المخاطر المتوقعة في القروض.

2. **المستوى الثاني:** المصرف الذي يكون تصنيفه (مرضي) من حيث جودة الموجودات، هو الذي يكون حجم الموجودات المتعثرة فيه يقع ما بين (1.6% – 2.5%) من اجمالي القروض، وهو يمتلك صفات التصنيف القوي نفسها من حيث الخصائص ولكنه يعاني من الضعف في واحده او أكثر منها، وتكون الإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بذاتها دون الحاجة الى التدخل الرقابي. (تريعة،2015: 42)
3. **المستوى الثالث:** المصرف الذي يكون تصنيفه (متوسط) من حيث جودة الموجودات هو الذي يكون حجم الموجودات المتعثرة فيها يقع ما بين (2.6% – 3.5%) من اجمالي القروض شرط ان لا يتجاوز ذلك، والتي تظهر فيها نقاط ضعف قوية في أكثر من واحده من المميزات اذ لم يتم معالجتها مباشرة فان ذلك يؤدي الى اعسار المصرف، مما يستدعي وجود رقابة واشراف واتخاذ الإدارة خطوات سريعة لتدارك الامر وتصحيح نقاط الضعف.
4. **المستوى الرابع:** المصرف الذي يكون تصنيفه (حدي) من حيث جودة موجوداته، وهو يعاني من الضعف في العديد من عناصر موجوداته والذي يكون نسبة الموجودات المتعثرة فيه ما بين (3.6% – 5.5%) من اجمالي القروض، حيث تبرز الحاجة اللازمة لتدخل السلطات الرقابية لاتخاذ الإجراءات الإصلاحية لتصحيح وتقوية الأوضاع المالية وحماية أموال المستثمرين والمودعين، وبالرغم من ذلك هناك إمكانية لتحسين جودة الموجودات من خلال نجاح الإجراءات التصحيحية. (بو عبد الله ويمينة ،2017: 96)
5. **المستوى الخامس:** المصرف الذي يكون تصنيفه (غير مرضي) من حيث جودة الموجودات، حيث تتجاوز فيه نسبة الموجودات المتعثرة (5.6%) من اجمالي القروض، وهو يعاني من مشاكل كبيره في العديد من اصوله، الامر الذي يتطلب وجود اشراف رقابي قوي جدا لإيقاف الاستنزاف الحاصل في راس المال وحماية أموال المستثمرين والمودعين، وتكون

احتمالية افلاس المصــرف الذي يقع في هذا التصــنيف كبيره جدا. (المحمود،2014: 80-81).

### 2-3-3: جودة الإدارة Management

تعد الإدارة من العناصر التي تحظى بأهمية في نظام التقييم المصرفي CAMELS التي يجب الحفاظ على سلامتها وضمان جودتها لتحقيق الأداء السليم للمصرف، كما ان كفاءة الإدارة تكون من خلال قدرة مجلس الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها أنشطة المصرف وضمان التشغيل السليم والامن والفاعلة تحت مضلة القواعد والقوانين المعمول بها، (Dang,2011: 21) حيث يمكن قياس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها على تعظيم الدخل وتقليل التكاليف، كما يمكن قياسها كميا من خلال النسب المالية. (Roman& Sargu,2013:705)

### 2-3-3-1: العوامل التي تستند اليها جودة الإدارة

هناك مجموعة من المميزات لابد ان تتمتع بها إدارة المصرف لكي تكون بجودة عالية ومن هذه المميزات الاتي: (صورية ،2011: 97) (حبيب ، 2014: 18)

1. تتمتع الإدارة ومجلس الإدارة بالمعرفة التامة للمخاطر التي تلازم النشاطات المصرفية.
2. الفهم التام من قبل الإدارة للبيئة الاقتصادية والمقدرة على الاستجابة لمتغيراتها.
3. تمتع معدلات الأداء المالي في جميع المجالات بالقوة.
4. مراعات الأنظمة والقوانين بشكل جيد ومراعات عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات والضوابط الرقابية بدقة في مجالات العمل.
5. تغليب مصلحة العمل على المصالح الشخصية.

6. العمل الوثيق والمتجانس بين الإدارة والمســـاهمين والهيئة العامة ومجلس الإدارة مع الالتزام بتوصيات البنك المركزي.

7. دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي مع القدرة العالية على ادارة المخاطر.

### 2-3-3-2: مقاييس جودة الإدارة

غالباً ما يتم قياس جودة كفاءة أداء الإدارة من خلال المؤشرات النوعية، لكن هناك مؤشرات كمية أخرى تستعمل بهدف معرفة عمليات التوظيف ومقدار المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي كما يأتي: (Majumder&Rahman,2016:248) (Ebrahimi & other,2017;130)

1. **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** يتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة اجمالي القروض الممنوحة الى اجمالي الودائع، حيث يشـــير ارتفاع هذه النســـبة الى كفاءة الإدارة في توظيف الودائع على شكل قروض ممنوحه ولجهات مختلفة، ويتم حسابها كالاتي

$$\mathbf{LDR} = \frac{\mathbf{L}}{\mathbf{D}} \times 100\% \quad \text{..... (4)}$$

**LDR** = نسبة الفروض إلى الودائع (Loans to Deposits Ratio)

**L** = القروض (Loans)

**D** = الودائع (Deposits)

2. **نسبة المصاريف إلى إجمالي العوائد:** تستعمل كنسبة مئوية لقياس إجمالي المصاريف من العوائد المتحققة كلما انخفضـــت هذه النســـبة كانت الادارة كفؤة في إدارة المصـــرف، والعكس صحيح عند ارتفاعها، ويتم حسابها كالاتي

$$\mathbf{ERR} = \frac{\mathbf{E}}{\mathbf{R}} \times 100\% \quad \text{..... (5)}$$

**ERR** = نسبة المصاريف إلى الإيرادات (Ratio of Expenses to Revenues)

**E** = المصاريف (Expenses) ، **R** = الإيرادات (Revenues)

## 2-3-3-3: مستويات جودة الإدارة

كما في المعايير السابقة هناك أيضا" خمسة مستويات لتصنيف جودة الإدارة وهي كالاتي: (شوشية،2016: 53-54)

1. **المستوى الأول:** المصرف الذي يكون تصنيف ادارته (قوي) حيث يتمتع بجميع المميزات التي ذكرت في العوامل التي تستند اليها جودة الإدارة
2. **المستوى الثاني:** يتمتع المصرف الذي يكون بهذا التصنيف والذي يسمى (مرضي) بنفس المميزات التي يتمتع بها المصرف الذي بالمستوى الاول لكن هناك بعض العيوب التي يمكن تصحيحها وبسهولة من قبل الإدارة.
3. **المستوى الثالث:** تظهر في المصرف الذي يقع ضمن هذا التصنيف (متوسط) نقاط ضعف في أكثر من عامل من عوامل جودة الإدارة، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لأجراء التصحيحات التنظيمية من قبل الإدارة.
4. **المستوى الرابع:** المصرف الذي يقع ضمن هذا التصنيف (حدي) فانه يعاني من الضعف العام في العديد من العوامل التي تم ذكرها، وهنا تبرز الحاجة الى التدخل المباشر من قبل البنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة، وهذا التصنيف يضع المصرف امام احتماليه كبيره للإعسار.
5. **المستوى الخامس:** المصرف الذي يقع تحت هذا التصنيف (غير مرضي) تكون ادارته غير فاعله على الاطلاق وذلك لوجود العيوب في معظم عوامل التقييم، الامر الذي

يســـتوجب تدخل البنك المركزي وفرض إجراءات رقابية شـــديدة او تدخل الهيئة العامة للمساهمين من خلال فرض الوصاية على الموجودات، وتغير الإدارة فورا.

### 2-3-4: جودة الربحية Earnings Quality

تعد الربحية الهدف الأساس لجميع المصارف لان الارباح تعد المصدر الأول لتعزيز رأس مال المصرف وتعظيم عوائد المساهمين، كما يعد مؤشرا" مرتبطا" بقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد المتاحة من خلال مؤشرات النسب التي تبين قدرة المصرف على تعظيم الدخل من الموارد المتاحة، أيضـــا" يمكن تعريف الربحية بانها القدرة على تحقيق العائد من جميع الانشـــطة التجارية للمصرف. (Desta,2016: 5)

### 2-3-4-1: العوامل التي تستند عليها الربحية

تســـتند الربحية المصـــرفية على العوامل الاتية: (الفوازي،2015: 60) (الخطيب،2005: 277)

1. مدى قدرة الأرباح على مواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال.
2. تركيبة عناصر الدخل الصافي ونوعيتها بما في ذلك تأثير الضرائب.
3. اتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي وحجمها.
4. مدى الاعتماد على الأنشطة ذات المخاطر العالية، وعلى الفقرات الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
5. الرقابة على بنود الدخل والمصاريف وفاعلية إعداد الموازنة.
6. كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

### 2-3-4-2: مقايس الربحية المصرفية

هناك مجموعة من المؤشـرات التي تبين حجم الأرباح التي تحققها المصـارف ومنها الاتي:

(Poulous, 2011: 13) (مقاتل وبونيهي ،2021 :189)

1. **صـــافي الدخل إلى إجمالي الموجودات:** يتم التعبير عن الأرباح الصـــافية كنســـبة مئوية من اجمالي الموجودات فارتفاع هذه النسـبة هو دليل على كفاءة المصـرف في اسـتعمال موجوداته، فكلما زادة هذه النسبة زاد الامان المصرفي، وتحسب كما يأتي:

$$\mathbf{ROA} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TA}} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

**ROA** = العائد الى الموجودات ( Return On Asset )

**NI** = صافي الدخل(Net Income) ،

**TA** = اجمالي الموجودات (Total Asset)

2. **صـافي الدخل إلى إجمالي حقوق الملكية** : هذه النسـبة تربط صـافي الأرباح برؤوس الأموال الخاصـة، فكلما ارتفعت هذه النسـبة ازداد اسـتعمال المصـرف لرأسـماله بطريقة فاعله وازدادت قدرته على توليد العوائد والأرباح من خلال رؤوس الاموال، وتحسب كما يأتي:

$$\mathbf{ROE} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TE}} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

**ROE** = العائد الى حقوق الملكية (Return On Equity)

**NI** = صافي الدخل ( Net Income )

**TE** = اجمالي رأس المال ( Total Equity )

3. **هامش صافي الدخل** : يستعمل هذا المؤشر لحساب الأرباح الصافية الناتجة عن استثمار كل دينار او دولار من اجمالي الإيرادات، كذلك يعمل على اظهار قدرة المصـــرف على تطبيق عمليات الاشراف والرقابة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة وقدرة المصرف على تقليل المصاريف، اما انخفاض هذه النسبة فهي تعد إنذارا" الى إدارة المصرف بارتفاع حجم المخاطر المحيطة ، ويحسب كالاتي:

$$MNI = \frac{NI}{R} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

**MNI** = هامش صافي الدخل ( Net Income Margin )

**NI** = صافي الدخل ( Net Income )

**R** = الإيرادات ( Revenue )

4. **نســبة العائد على الودائع** : يقيس هذا المؤشــر كفاءة المصــرف في توليد الأرباح من خلال توظيف المصــرف للودائع بالاســتثمارات والقروض، ويســمى أحياناً بمعدل صــافي الدخل إلى إجمالي الودائع ، ويحسب كالاتي:

$$ROD = \frac{NI}{D} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

**ROD** = نسبة العائد الى الودائع ( Rate of Return on Deposits )

**NI** = صافي الدخل ( Net Income )

**D** = اجمالي الودائع ( Deposits )

## 2-3-4-3: مستويات الأرباح

لا تعد الأرباح التي تحققها المصــارف مرضــية دون الاخذ بنظر الاعتبار مســتويات تلك الأرباح، وقبل الخوض في تصنيف جودة العوائد لابد من معرفة ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية

(USAID) قد وضعت نسبة معيارية لمعدل العائد الى الموجودات المخصصة للدول النامية وهي اكبر من (3%)، (USAID,1989: 49) الا ان البنك المركزي العراقي وضع نسبة اقل من النسبة التي وضعتها (USAID) وحددها بنسبة اكبر من (2.5%)، (أبو هونة،2016: 213) وقد اعتمد الباحث على نسب البنك المركزي العراقي كونها الأقرب لواقع المصارف التجارية العراقية والجدول (2-4) يوضح لنا النسب المعيارية لنسبتي (ROA و ROE)

| المستوى | ROA | ROE | التصنيف |
|---|---|---|---|
| المستوى الأول | > 2.5% | ≤ 15% | قوي |
| المستوى الثاني | 1.5%-2.5% | 10% - 14.9% | مرضي |
| المستوى الثالث | 0.5% - 1.4% | 5% - 9.9% | متوسط |
| المستوى الرابع | 0 - 0.4% | 1% - 4.9% | حدي |
| المستوى الخامس | قيمة سالبة | ≥ 0.5% | غير مرضي |

**الجدول (2-4) يوضح النسب المعيارية للربحية**

The Accion, Camel Technical Note, Sonia B. Saltzman Darcy Salinger, USA, September 1998,p4

كما في المعايير السابقة هناك أيضا" خمسة مستويات لتصنيف الربحية المصرفية وهي كالاتي: (زواوية،2017: 95-96)، (تريعة،2015: 46)

1. **المستوى الأول:** ان المصرف الذي يكون تصنيفه (قوي) يحقق دخلا" كافيا" لتلبية متطلبات الاحتياطي اللازم لنمو راس المال واعتمد على الاستثمارات الاستثنائية بالحدود الدنيا، أيضا" حقق المصرف جميع شروط السلامة في الميزانية والتخطيط وحقق الرقابة الشديدة على فقراتها.
2. **المستوى الثاني:** ان المصرف الذي يكون تصنيفه (مرضي) فقد حقق جميع الفقرات التي يحققها المصرف بالتصنيف القوي باستثناء واحده او أكثر من الفقرات، وهو يحقق الربحية

الجيدة ويوفر الدخل الكافي للعمليات المصرفية.

3. **المستوى الثالث:** يحقق المصرف الذي يقع ضمن تصنيف (متوسط) بمستوى مقبول من الربحية، لكنه يعاني من مشاكل رئيسة، تستدعي اتخاذ الإجراءات السريعة من قبل الإدارة.
4. **المستوى الرابع:** المصرف الذي يقع بتصنيف (حدي) يتمتع بمستوى ضعيف من الأرباح ومشاكل في الدخل تمنعه من نمو رأس المال وتكوين الاحتياطي اللازم.
5. **المستوى الخامس:** بينما يشهد المصرف الذي يكون تصنيفه (غير مرضي) خسائرا" تهدد المقدرة المالية للمصـــرف، مما يتطلب تدخل الجهات الرقابية والأشـــرافية من اجل تنفيذ الإجراءات التصحيحية وبشكل فوري، لان الخسائر التي يتعرض لها المصرف قد تودي الى الاعسار المالي.

## 2-3-5: جودة السيولة Liquidity Quality

يحدث الاعسار المالي للمؤسسات المالية والمصرفية غالبا" نتيجة سوء إدارة السيولة ومن هنا نشأت أهمية متابعة مؤشرات السيولة (عبد الرضا واخرون،2021 : 188) ، كما تكمن أهميتها في كونها اهم مؤشـــر يعبر عن قدرة المصـــرف على الوفاء بالتزاماته ، ويمكن تعريفها بأنها درجة قابلية المصرف على تحويل أي اصل الى نقد وبسعر عادل. (Ongore&kusa,2013: 241)

### 2-3-5-1: العوامل المحددة لنسبة السيولة في المصارف

لما كانت اهم نشاطات المصرف هي الاستثمار في أموال الغير لذا تعد السيولة المصرفية اهم مؤشرات الأمان المصرفي، ويتم تقييم السيولة المصرفية من خلال مجموعة من العوامل تنعكس على مستويات التصنيف وهذا العوامل هي الاتي: (الفرا، 2008: 80) (بورقبة،2011: 152)

1. طبيعة الموارد في المصرف والية استعمال الأموال ومدد وتواريخ استحقاقها.

2. تقلبات الودائع ومدى تأثيرها في سـيولة المصـرف، حيث ان نسـبة كبيرة من الودائع يتم سحبها لأيدعها في مصرف اخر.

3. أثر الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية في عائد المحفظة.

4. نسبة الاستثمارات الخطرة الى راس المال ومدى استعداد إدارة المصرف على تحمل تلك المخاطر.

5. طبعة الوضع الاقتصادي، ففي حالة الانكماش يفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة والعكس صحيح في حالة الرواج.

## 2-3-5-2: مقاييس السيولة المصرفية

تقاس السيولة بالنسب الاتية: (Aspal & Dhawan, 2016: 7-8) (المتولي،2019: 288)

1. **نسبة التداول:** وتستعمل لقياس نسبة السيولة لدى المصرف ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته امام المودعين والمستثمرين وتسمى أيضا بالسيولة القانونية، ويتم استخراجها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وعلى النحو الاتي:

$$\mathbf{CR} = \frac{\mathbf{CA}}{\mathbf{CL}} \times \mathbf{100\%} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{(10)}$$

**CR** = نسبة التداول ( Current Ratio )

**CA** = الموجودات المتداولة ( Current assets )

**CL** = المطلوبات المتداولة ( Current liabilities )

2. **نسبة الرصيد النقدي:** وتبين لنا هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تغطية ودائعه من خلال الاعتماد على موجوداته السائلة، أذ كلما ازدادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل للمصرف وتعد زيادة هذه النسبة مصدر أمان لأدارته، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$MFR = \frac{C+F}{D} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots (11)$$

**MFR** = نسبة الرصيد النقدي ( Monetary fund Ratio )

**C** = النقد ( Cash ) ، **F** = الأرصدة (Funds)

**D** = الودائع وما في حكمها ( Deposits )

3. **نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات** : تعمل هذه النسبة الكمية على قياس اجمالي حجم القروض الممنوحة الى اجمالي الموجودات، حيث ان ارتفاعها يشير الى انخفاض نسبة السيولة لدى المصرف ، ويتم حسابها بالمعادلة الاتية:

$$LTAR = \frac{L}{TA} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots (12)$$

**LTAR** = القروض الى اجمالي الموجودات (Loans to total assets Ratio)

**L** = القروض (Loans)

**TA** = اجمالي الموجودات ( Total Assets)

## 2-3-5-3: مستويات السيولة المصرفية

قبل الخوض في مستويات السيولة المصرفية لابد من تحديد النسبة المعيارية التي سوف يتم تقييم السيولة على أساسها، وقد تم الاعتماد على النسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي والتي تلزم المصارف على الاحتفاظ بنسبة (30%) من اجمالي مطلوباتها السائلة، وذلك لتسهيل تطبيق

قانون المصـــارف رقم (94) لســـنة (2004) وفق المادة (21) من قانون البنك المركزي لســـنة (2010).

كما في المعايير السابقة هناك أيضا" خمسة مستويات لتقييم جودة السيولة المصرفية وهي كالاتي: (Babar&Zeb,2011: 54) (الفوازي،2015: 62-63)

1. **المســتوى الأول:** يتمتع المصــرف الذي يكون تصــنيفه (قوي) بتوفير الأصــول الســائلة لمواجهة ســـحب الودائع والســـحوبات غير المتوقعة، كما يوفر جميع متطلبات الرقابة والاشـــراف على عملياته، ولا يعتمد على عمليات الاقتراض من المصـــارف الا بالحدود المعقوله، كل هذا يكون من خلال امتلاكه للإدارة الكفؤه.
2. **المستوى الثاني:** يمتلك المصـرف الذي يكون تصـنيفه (مرضـي) نفس صـفات المسـتوى الاول انما يعاني من الضـعف في واحده او أكثر من تلك الصـفات، وإمكانية تصـحيح هذا الامر ممكن من خلال الإدارة دون الحاجة الى الرقابة التنظيمية.
3. **المستوى الثالث:** يعاني المصرف الذي يكون تصنيفه (متوسط) من نقاط ضعف في أكثر من عامل من عوامل تحديد السيولة، وذلك بسبب عدم كفاءة المصرف بإدارة سيولته، وتبرز الحاجة هنا الى تطبيق برنامج إصلاحي لتجنب الازمات.
4. **المستوى الرابع:** يعاني المصـرف الذي يقع تحت هذا التصـنيف (حدي) من مشـاكل حادة في السيولة مما يتطلب التدخل السريع والفوري من اجل تقوية مركزه، لتلبية متطلباته.
5. **المســتوى الخامس:** المصــرف الذي يقع تحت هذا التصــنيف (غير مرضــي) يتطلب المســاعدة من قبل البنك المركزي او المســاعدة المالية الخارجية لتلبية احتياجاته، من اجل منع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية متطلباته امام المودعين.

### 2-3-6: حساسية مخاطر السوق Sensitivity Of Market Risk

يعد معيار حساسية مخاطر السوق معيارا" حديثا" قد تم اضافته الى معاير النموذج عام 1997، بسبب التطورات المالية والمصرفية التي جعلت المؤسسات المالية بعامه والمصارف بخاصه أكثر عرضة للمخاطر المالية والأزمات، (Babar&Zeb, 2011: 35) ويقيس هذا المعيار قدرة المصرف على تصميم ميزانيته وفق أسس سليمة وتحديد مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وبقية المخاطر الأخرى. (Desta, 2016: 5)

### 2-3-6-1: العوامل التي تستند عليها الحساسية اتجاه مخاطر السوق

هناك العديد من العوامل التي يجب الاخذ بها عند قياس حساسية مخاطر السوق في المصارف وهي: (رملي وقرفي،2021: 156)

1. مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات للتغيرات في أسعار (الفائدة ، الصرف ، الأسهم)
2. مدى قدرة الإدارة على ضبط وقياس حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف
3. تحديد حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من المتاجرة بالأوراق المالية
4. مدى مرونة هيكل الميزانية في مواجهة المخاطر السوقية
5. مدى توافر نظام رقابة ومراجعة وتقييم لإدارة المخاطر وبشكل دوري
6. مدى معرفة الإدارة بتغيرات البيئة المنافسة.

### 2-3-6-2: مقياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق

هناك العديد من المقاييس نأخذ منها الاتي: (الفرا،2008: 112-113) (Babar&Zeb,2011: 5) (زغود،2015: 84)

1. **نســبة الأوراق المالية الى اجمالي الموجودات:** ويتم حســاب هذه النســبة من خلال المعادلة الاتية:

$$\mathbf{STAR} = \frac{\mathbf{S}}{\mathbf{TA}} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (13)$$

**STAR** : نسبة الأوراق المالية الى اجمالي الموجودات (Securities to Total Assets Ratio)

**S** : الأوراق المالية (Securities)

**TA** : اجمالي الموجودات (Total Asset)

تعمل هذه النسبة على قياس نسبة الأوراق المالية مقابل اجمالي الموجودات في المصرف، ويشير ارتفاعها الى ارتفاع نسبة حساسية المصرف اتجاه مخاطر الأسواق المالية.

2. **فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة:** ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية:

$$\mathbf{GAP} = \mathbf{RSAs} - \mathbf{RSLs} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (14)$$

يتم قياس هذا المؤشــر من خلال الفرق بين (الموجودات والمطلوبات) الحســاســة للفائدة، فعندما تكون النتيجة سالبة هذا يدل على ان درجة حساسية المطلوبات أكبر من الموجودات والعكس صحيح إذا كانت موجبه، اما إذا كانت النتيجة تساوي (صفرا") هذا يعني تساوي حساسية الموجودات والمطلوبات اتجاه أسعار الفائدة.

3. **نسبة الموجودات الحساسة للفائدة إلى المطلوبات الحساسة للفائدة:** ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية:

$$\mathbf{GAP} = \frac{\mathbf{RSAs}}{\mathbf{RSLs}} \times 100\% \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (15)$$

تستعمل هذه النسبة للتعبير عن الفجوة ما بين ( الموجودات والمطلوبات ) الحساسة للفائدة، فاذا كانت النسبة تساوي الواحد الصحيح او اكبر فهي تشير الى ان حساسية الموجودات اكبر من المطلوبات اتجاه أسعار الفائدة ، اما اذا كانت اقل من الواحد فالعكس صحيح .

4. **الفجوة المطلقة :** تقاس هذه النسبة بقسمة الفجوة على اجمالي الموجودات الحساسة ، ويشير ارتفاعها الى زيادة مخاطر السوق والعكس صحيح وهذا ما يوضحه الاتي:

$$|\mathbf{GAP}| = \frac{\mathbf{GAP}}{\mathbf{TA}} \times \mathbf{100\%} \ldots\ldots\ldots (\mathbf{16})$$

## 2-3-6-3: مستويات الحساسية اتجاه مخاطر السوق

قبل الخوض في مستويات تصنيف قوة المصارف من حيث حساسيتها اتجاه مخاطر السوق، لابد من معرفة النسبة المعيارية التي يستند عليها التصنيف، والجدول (2-5) الاتي يوضح لنا النسبة المعيارية لنسبة (STAR)

| المستوى | STAR | التصنيف |
|---|---|---|
| المستوى الأول | ≥ 25% | قوي |
| المستوى الثاني | 26% - 30% | مرضي |
| المستوى الثالث | 31% - 37% | متوسط |
| المستوى الرابع | 38% - 42% | حدي |
| المستوى الخامس | ≤ 43% | غير مرضي |

**الجدول (2-5) يوضح اوزان حساسية السوق**

Babar ,Haseeb Zaman & Zeb, Gul , CAMELS Rating System & Banking Sector Of Pakistan, Master Degree Project ,Umea School Of Business , Pakistan,2011,p5

كما في المعايير السابقة هناك كذلك خمس مستويات لتصنيف حساسية مخاطر السوق وهي كالتالي: (الكراسنه،2010: 32-33) (دهيرب،2020: 277)

1. **المستوى الأول:** يكون المصرف (قوي) اتجاه حساسية مخاطر السوق، وذلك لان إدارة مخاطره قوية مقارنة مع درجة وحجم تعقيداته، كما ان احتمالية تأثير مخاطر السوق في راس المال والايرادات ضعيف جدا.
2. **المستوى الثاني:** يكون المصرف (مرضي) اتجاه حساسية مخاطر السوق مع احتمال ضعيف تتأثر الإيرادات ورأس المال بهذه المخاطر وهذا الاحتمال بمقدور الإدارة معالجته دون الحاجة الى تدخل رقابي.
3. **المستوى الثالث:** يكون المصرف (متوسط) اتجاه حساسية مخاطر السوق، أي ان مخاطر السوق تحتاج الى إجراءات تصحيحية وبشكل فوري لان هذه المخاطر ممكن ان تأثر على مستوى الإيرادات ورأس المال.
4. **المستوى الرابع:** يكون المصرف (حدي) اتجاه مخاطر السوق، أي ان ضبط مخاطر السوق غير مقبول وان احتمالية تأثر راس المال والايرادات بشكل عام كبيرة، وهنا يكون لابد من تدخل الجهات الرقابية من خلال وضع برامج تصحيحية وتشديد الرقابة لحماية أموال المودعين والمستثمرين.
5. **المستوى الخامس:** يكون المصرف (غير مرضي) اتجاه مخاطر السوق، وان مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف تشكل تهديدا لمستقبل وجود المصرف، الامر الذي قد يجعل السلطة الرقابية لابد ان تتخذ قرار وضع اليد على المصرف حماية لأموال المودعين والمستثمرين، وكل ذلك بسبب ضعف إدارة المخاطر بشكل كبير مقارنة بحجم المصرف ومستوى مخاطر السوق.

# الفصل الثالث

## قياس وتحليل أداء مصرف بغداد باستعمال معايير نموذج CAMELS

- نبذة مختصرة عن مصرف بغداد
- قياس وتحليل أداء مصرف بغداد باستعمال معايير نموذج CAMELS
- التقييم النهائي لقياس اداء مصرف بغداد
- مناقشة الفرضيات
- صعوبات تطبيق نموذج CAMELS

# الفصل الثالث

## قياس وتحليل الاداء لمصرف بغداد باستعمال معايير نموذج CAMELS

### 3-1: نبذة عن عينة البحث (مصرف بغداد)

#### 3-1-1: نبذة موجزة عن مصرف بغداد:

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 18 / 2 / 1992 وبموجب قانون البنك المركزي العراقي المرقم (2) لسنة 1992 وبشهادة التأسيس المرقمة (4512) الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وبرأس مال اسمي قدره (100) مليار دينار عراقي، وباشر اعماله كأول مصرف اهلي في العراق بتاريخ 12 / 9 / 1992، وبتاريخ 25 / 9 / 1997 أجري تعديلا على عقدة وسمح له بمزاولة الصيرفة الشاملة، وفي عام 2005 امتلك (مصرف الخليج وشركة العراق القابضة) أسهما كبيرة في راس مال المصرف فشهد المصرف تحولا كبيرا إذ تحول نشاطه من المحلي الى الإقليمي، وفي عام 2009 اصبح (مصرف برقان) المالك الأكبر بعد شراء اسهم (مصرف الخليج المتحد)، كما انه من أوائل المصارف التي تم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004 وبرمز تعريفي (BBOB).

لا بد من الإشارة هنا الى ان مصرف بغداد جزء من سبعة مصارف تعمل على مستوى الوطن العربي، وهي مصرف الخليج في (الجزائر) ومصرف تونس العالمي في (تونس) والمصرف الأردني الكويتي في (الأردن) ومصرف سوريه والخليج في (سوريا) ومصرفي الخليج المتحد وبرقان في (الكويت) ومصرف بغداد في (العراق)، من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية كالتمويلات التجارية والاعتمادات المستندية للزبائن، كما ان مصرف بغداد لديه نشاطات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو عضو في (شركة مشاريع الكويت القابضة).

### 3-1-2: اهداف مصرف بغداد

هناك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والمستقبلية التي يسعى المصرف لتحقيقها والتي سنتطرق اليها بإيجاز، حيث تمحورت اهداف المصرف الاستراتيجية بخمسة محاور وهذه المحاور وضعت من قبل إدارة المصرف لتواكب تغيرات احتياجات الزبائن من حيث الخدمات وتطورها والعمل على اتمتها في السوق، والمحاور هي:

1. المحور المالي: يعمل المصرف على تحقيق متطلبات الجهات الرقابية عن طريق تحقيق مستوى جيد من النسب المالية الرئيسية، وتحقيق نسبة كفاية راس مال لا تقل عن (50%) ونسبة سيولة قانونية لا تقل عن (100%)، كما يسعى الى تعزيز جودة الأصول وتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستمرار بتنمية الإيرادات وتعزيز وتنويع الاستثمارات، مع المحافظة على قوته التنافسية على مستوى القطاع المصرفي.
2. محور السوق والعملاء: يسعى المصرف الى تلبية متطلبات العملاء في تمويل التجارة الخارجية على مستوى الشركات والافراد، لتعزيز الدور التنموي للمصرف، كما يسعى المصرف الى تحقيق متطلبات السوق من خلال تعزيز منافذ توزيع المصرف عن طريق نشر أجهزة الصرف الالي.
3. محور العمليات والتقنية: تطبيق مجموعة من المشاريع التي تساعد على تطوير الخدمات المصرفية بما يلبي متطلبات الزبائن، والاستمرار في تطوير العمليات عن طريق مركزة العمل المصرفي وجعل الفروع نقاط بيع للخدمات وبصورة مثلى.

4. محور التعليم والتطور: تعمل إدارة المصرف على تطوير كفاءة الموارد البشرية العاملة بالمصرف والارتقاء بأدائها، من خلال برامج التدريب والتطوير والندوات العلمية والنشاطات المعرفية.

5. محور التطلع المستقبلي: يسعى مصرف بغداد الى ان يكون الرائد في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية في العراق، من خلال تهيئة الأسس اللازمة لتوسيع افاق نشاطات المصرف وتحقيق النمو المستقبلي، عن طريق التعاون مع الشركات الدولية المختصة.

## 3-2: استعمال معايير نموذج CAMELS في قياس أداء مصرف بغداد

### 3-2-1: قياس وتحليل معايير كفاية رأس المال:

لقياس كفاية (ملاءة) رأس مال مصرف بغداد تم اعتماد نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CAR) والتي حددتها لجنة بازل الدولية، كنسبة رئيسية للقياس والتقييم ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات (ETAR) كنسبة ساندة.

1. **نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CAR):** ويتم حسابها من خلال قسمة مجموع رأس المال الأساس ورأس المال المساند على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر، وقد حدد كتاب البنك المركزي العراقي الموجه الى المصارف التجارية المجازة الصادر من دائرة مراقبة الصيرفة قسم مراقبة المصارف التجارية بالعدد: 9 / 2 / 420 بتاريخ 13 / 11 / 2018 رأس المال الأساس والمساند والموجودات المرجحة بالمخاطر، ووفقا لمتطلبات لجنة بازل الثالثة وقد تم اعتماد ما ورد بالكتاب عند احتساب شرائح رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر

- راس المال الأساس او الشريحة الأولى (Tier1) يتكون (راس المال المدفوع والاحتياطيات النظامية والرأسمالية (الإلزامية) وعلاوة اصدار الأسهم والارباح المحتجزة وحقوق المساهمين والأسهم الممتازة غير التراكمية) ويطرح منها (أسهم الخزينة والأصول غير الملموسة وصافي الخسائر الدفترية وغير المتحققة للاستثمارات المتاحة وكذلك العجز في احتياطي العملات الأجنبية والمبالغ المدفوعة لذوي الخبرة وأعضاء مجلس الإدارة).

– راس المال المساند او الشريحة الثانية (Tier2) ويتكون من (احتياطيات إعادة تقييم الأوراق المالية والموجودات الثابتة والاحتياطيات غير المعلنة والمخصصات والأدوات التي تجمع بين حق الملكية والدين).

– الأصول المرجحة بالمخاطر فقد حددت لجنة بازل ووفقا لكتاب البنك المركزي الذي تم الإشارة اليه اوزانا أساسية للمخاطر وهي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) والجدول (3–1) الاتي يوضح اوزان الموجودات بالميزانية العمومية وفق متطلبات لجنة بازل:

الجدول (3–1) يوضح اوزان الموجودات بالميزانية العمومية

| وزن الترجيح | الموجودات |
|---|---|
| %0 | النقد، المطالبات من البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية بالدينار العراقي، المطالبات من المؤسسات الدولية، المطالبات من بنوك التنمية الدولية المتعددة الأطراف (OCDE) |
| %20 | المطالبات على المصارف بالدينار العراقي بآجال استحقاق (3) اشهر فما دون، النقد بالطريق، المعادن النفيسة والذهب، الشيكات والحوالات المشترات |
| %35 | القروض المضمونة بالعقارات السكنية |
| %50 | المطالبات من البنوك المتعددة الأطراف غير مجموعة (OCDE) |
| %75 | القروض الممنوحة للأفراد، المطالبات على المنشأة الصغيرة |
| %100 | القروض الممنوحة لشراء أوراق مالية، القروض المضمونة بالعقارات التجارية، القروض والتسهيلات غير المنتظمة والتي مخصصها نسبته 20%، القروض غير المنتظمة والمضمونة بالعقار السكني، الشيكات السياحية المشترات و الموجودات الثابتة بعد خصم مخصص الاندثار والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض التجارة وارصدة أخرى |
| %150 | القروض والتسهيلات غير المنتظمة والتي مخصصها اقل من 20% |
| %0، 10%، 20%، 50% | المطالبات من البنوك المركزية والحكومات الأجنبية، مطالبات على المصارف بالدينار العراقي ذات الآجال الاكثر من (3) اشهر، المطالبات بالعملات الأجنبية، المطالبات على الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى |

المصدر: الباحث استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي الى المصارف التجارية

اما اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية العمومية فقد اعطتها لجنة بازل الثالثة اوزانا تختلف عن اوزان الموجودات داخل الميزانية العمومية، وتم تأكيدها بالكتاب ذاته الموجه الى المصارف التجارية من البنك المركزي وهي كما في الجدول (3-2) الاتي:

الجدول (3-2) يوضح اوزان الموجودات خارج الميزانية العمومية

| وزن الترجيح | الموجودات |
|---|---|
| %0 | القروض والتسهيلات الائتمانية غير المستخدمة والقابلة للإلغاء |
| %20 | الاعتمادات المستندية، القروض والتسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء ذات اجل سنة فأقل |
| %50 | القروض والتسهيلات القابلة للإلغاء ذات اجل اكثر من سنة |
| %100 | خطابات الضمان بأنواعها المختلفة، كمبيالات مقبولة، اوراق تجارية معاد خصمها، التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثلية، ارتباطات (رأسمالية وقضائية وعقود التأجير التشغيلي) |

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى كتاب البنك المركزي الى المصارف التجارية

والصيغة الرياضية لنسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر هي كالاتي:

$$CAR = \frac{Tier\ 1 + Tier\ 2}{RWA} \times 100\%$$

وعند تطبيقها عمليا على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-3) يوضح لنا ذلك.

الجدول (3-3) يوضح نتائج كفاية راس المال باستعمال نسبة (CAR)

| Years | Tier 1 (مليون) | Tier 2 (مليون) | Capital (مليون) | RWA (مليون) | CAR | المستوى | التصنيف | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 118,787 | 185,510 | 304,297 | 678,528 | 44.8% | الأول | قوي | متوسط نسبة كفاية راس المال للمدة الزمنية لعينة البحث (45.1%) والمصرف بهذه النسبة يقع في المستوى الأول وبتصنيف (قوي) |
| 2011 | 139,619 | 21,523 | 161,142 | 585,701 | 27.5% | الأول | قوي | |
| 2012 | 207,253 | 22,074 | 229,327 | 433,842 | 52.9% | الأول | قوي | |
| 2013 | 291,262 | 25,093 | 316,355 | 643,899 | 49.1% | الأول | قوي | |
| 2014 | 292,419 | 23,654 | 316,073 | 835,084 | 37.8% | الأول | قوي | |
| 2015 | 268,488 | 57,491 | 325,979 | 647,438 | 50.3% | الأول | قوي | |
| 2016 | 282,821 | 73,258 | 356,079 | 687,678 | 51.8% | الأول | قوي | |
| 2017 | 276,942 | 83,525 | 360,467 | 792,779 | 45.5% | الأول | قوي | |
| 2018 | 266,742 | 79,574 | 346,316 | 761,087 | 45.5% | الأول | قوي | |
| 2019 | 273,641 | 78,769 | 352,410 | 839,313 | 42.0% | الأول | قوي | |
| 2020 | 278,435 | 107,646 | 386,081 | 789,023 | 48.9% | الأول | قوي | |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

واذا اعدنا النظر الى الجدول المعياري الذي اعتمادنا عليه والصادر عن مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC)، وبالمقارنة مع معيار لجنة بازل الاولى لنسبة كفاية راس المال المحدد بأن لا تقل عن (8%) ومع النسبة المعيارية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي بأن لا تقل عن (12%) والمحددة بأحكام قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 بالمادة (16)، نلاحظ ان نتائج نسبة (CAR) في الجدول (3-3) لجميع سنوات عينة البحث تظهر اعلى من النسب المعيارية المذكورة، وهذا يعني ان المصرف حقق المستوى الأول بالتصنيف بجميع سنوات البحث، فقد حقق المصرف اعلى نسبة كفاية لراس مال في سنة 2012 وبواقع (52.9%) وذلك لانخفاض حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر فضلا عن انخفاض نسبة راس المال المساند عن بقية السنوات فيما لو استثنينا سنتي (2010، 2011)، وكانت نتيجة سنة 2016 ثاني اعلى نسبة كفاية راس مال بواقع (51.8%) والسبب يرجع الى ان مجموع راس المال الأساس والمساند في هذه السنة كان الأعلى في سنوات البحث، اما ادنى نسبه حققها المصرف في سنة 2011 وبواقع (27.5%) حيث كان مجموع راس المال في هذه السنة ووفقا لبيانات المصرف الأدنى وبواقع (161,142)، وكانت نسبة كفاية راس المال في عام 2014 ثاني اقل نسبة في سنوات البحث وبواقع (37.8%) والسبب يعود للارتفاع الكبير بحجم الموجودات المرجحة للمخاطر، كما ان متوسط (CAR) للمدة الزمنية لمصرف بغداد هي (45.1%) وهذه النسبة تشير الى ان المصرف كان بالمستوى الأول (القوي) للتصنيف، ويعود سبب ارتفاع كفاية راس المال الى الارتفاع الواضح برأس المال نتيجة ضعف القدرة الائتمانية لدى المصرف، والشكل (3-1) يوضح لنا نسبة كفاية (ملاءة) راس المال بيانيا.

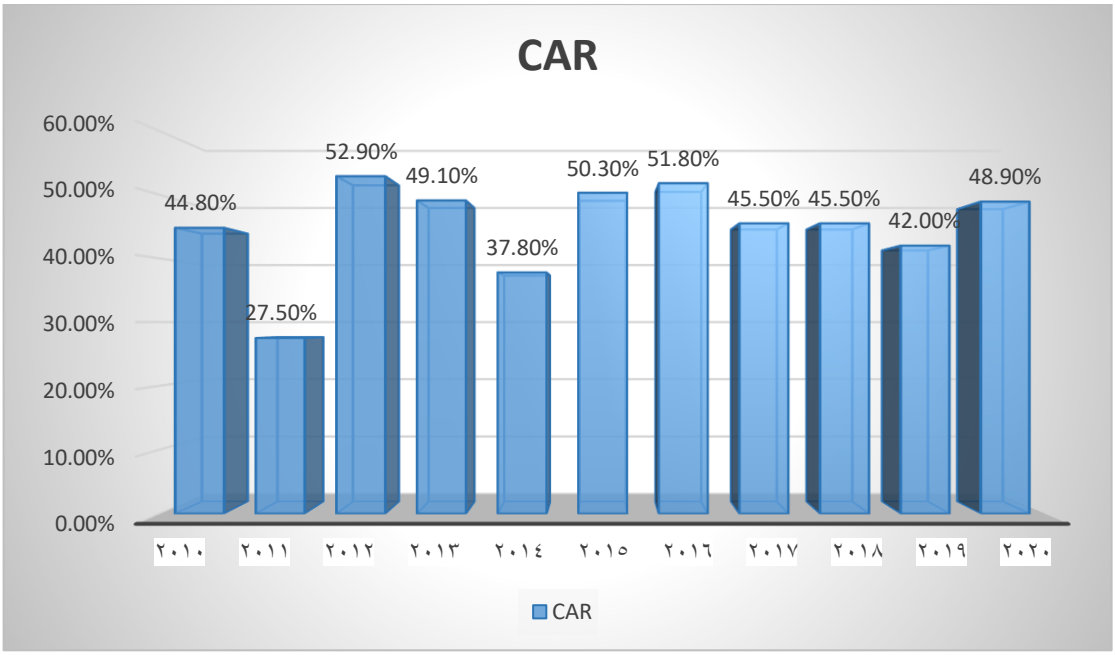


الشكل (3-1) لكفاية راس المال بنسبة (CAR)

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (3-3)

**2- نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات:** يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي حقوق الملكية على اجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع ملاءة المصرف والعكس صحيح، والمعادلة الاتية توضح لنا الية حساب نسبة (ETAR)

$$ETAR=\frac{E}{TA}\ 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-4) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-4) يوضح نتائج كفاية راس المال باستعمال نسبة (ETAR)

| ETAR | TA (مليون) | E (مليون) | Years |
|---|---|---|---|
| 12.4% | 961,062 | 118,787 | 2010 |
| 16.0% | 875,267 | 139,619 | 2011 |
| 15.9% | 1,300,654 | 207,252 | 2012 |
| 16.5% | 1,764,904 | 291,262 | 2013 |

| 16.0% | 1,827,505 | 292,419 | 2014 |
|---|---|---|---|
| 16.9% | 1,549,536 | 262,144 | 2015 |
| 23.6% | 1,200,424 | 282,821 | 2016 |
| 24.4% | 1,090,152 | 266,271 | 2017 |
| 24.0% | 1,113,538 | 266,742 | 2018 |
| 24.2% | 1,132,744 | 273,641 | 2019 |
| 19.6% | 1,419528 | 278,435 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

قبل الخوض بتحليل نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات لمصرف بغداد، لابد من التركيز على نقطة مهمة وهي ان نسبة (ETAR) لا تراعي عملية ترجيح الموجودات طبقا" لحجم مخاطرها، وهي بذلك تضع كل الموجودات بمستوى متساو من المخاطر، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت نتائج الجدول (3-4) ان نسبة (ETAR) في كل السنوات كانت تفوق النسبة المعيارية للجنة بازل البالغة (8%) وكذلك النسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي فقد بلغت (12%)، وكانت أدنى نسبة حققها المصرف خلال المدة الزمنية للبحث في عام 2010 وهي (12.4%) وهذه النسبة تعد حرجة جدا كونها قريبة جدا من النسبة المعيارية للبنك المركزي وبفارق (0.4%)، كما ان اعلى النسب كانت في الأعوام (2017، 2019، 2018) وبواقع (24.4%، 24.2%، 24.0%) وحسب الترتيب، ونظرا لتجاهل نسبة (ETAR) للحجم الوزني لمخاطر الموجودات كانت نتائجها بالمقارنة مع نتائج نسبة (CAR) منخفضة جدا، كونها تعامل الموجودات عديمة المخاطر كالنقود والموجودات ذات المخاطر المرتفعة كالقروض بالمستوى نفسه، وكذلك لارتفاع حجم موجودات المصرف، والشكل (3-2) يوضح نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات بيانيا

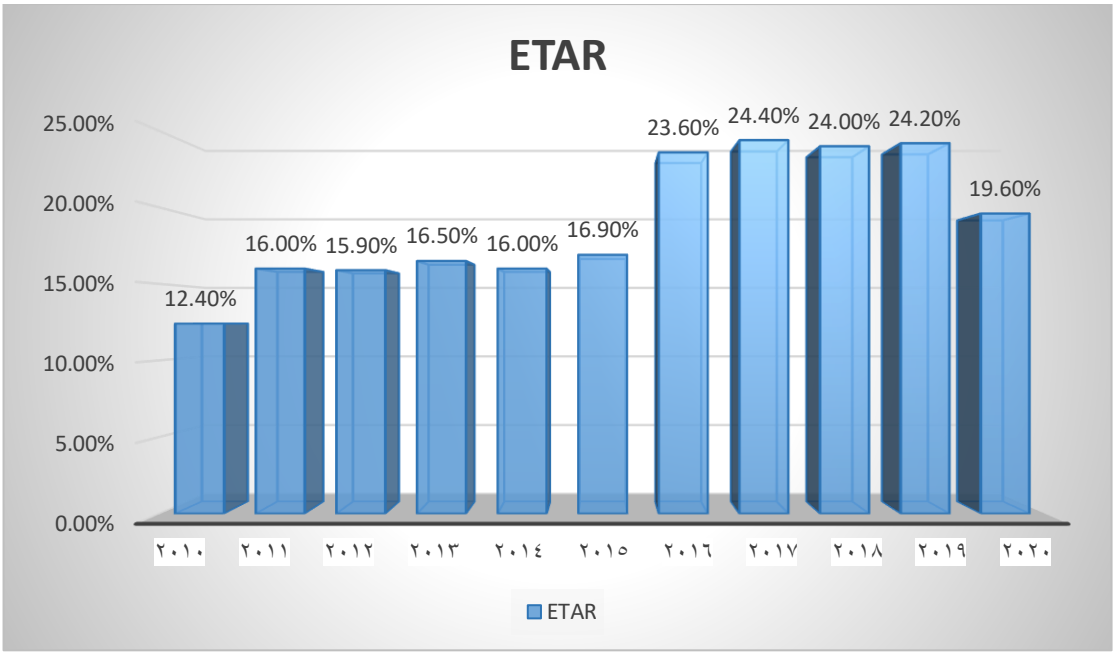


الشكل (3-2) كفاية راس المال بنسبة (ETAR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى بيانات الجدول (3-4)

وعند مراجعة تقارير البنك المركزي ولاسيما تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2010-2020)، نجد ان نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة والتجارية بشكل خاص مرتفعة جدا وتقع بالمستوى الأول من التصنيف (قوي)، ويرجع السبب في ذلك الى تحفظ المصارف بمنح الائتمان، كما ان قرار البنك المركزي في عام 2010 الذي الزم المصارف برفع راس المال المدفوع الى (250) مليار دينار وخلال ثلاث سنوات من تاريخ القرار كان له الأثر الكبير في رفع كفاية رأس مال المصارف وبشكل كبير وملحوظ، أيضا" يعد تحقيق الأرباح في المصارف التجارية الناتج من النشاطات المصرفية المختلفة التي يؤديها وبخاصه من نافذة بيع العملة الأجنبية كان سببا" رئيسا" في تحقيق المصارف التجارية المستوى المرتفع من كفاية رأس المال.

## 3-2-2: قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الموجودات:

لقياس جودة كفاءة الموجودات تم اعتماد نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، والتي يتم حسابها من خلال قسمة القروض المتعثرة (NPL) على (L) والتي تمثل اجمالي القروض، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى ضعف كفاءة جودة القروض الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه، فكلما انخفضت هذه النسبة كلما ازدادت كفاءة القروض الممنوحة، وقبل حساب نسبة (NPLLR) لابد من معرفة القروض المتعثرة، فقد حدد قانون تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) والصادر في عام (2011) وذو العدد (4)، أنواعا" مختلفة من الائتمان غير العامل او غير المنتج للفوائد، وهي:

1. الائتمان دون المتوسط: وهو الائتمان الذي لم يتم تسديده مع الفوائد لمدة لا تقل عن (90) يوما" ولا تزيد عن (180) يوما".
2. الائتمان المشكوك في تحصيله: وهو الائتمان الذي مضى على عدم تسديده مع الفوائد لمدة اقل من سنة وأكثر من (180) يوما".
3. الائتمان الخاسر: وهو الائتمان الذي قضى على موعد استحقاقه مع الفوائد سنة او أكثر.

والمعادلة الاتية توضح لنا الية احساب نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (NPLLR)

$$NPLLR = \frac{NPL}{L} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد كانت النتائج كما يذكرها لنا الجدول(3-5) الاتي:

الجدول (3-5) يوضح نتائج جودة الموجودات باستعمال نسبة (NPLLR)

| Years | NPL (مليون) | L (مليون) | NPLLR | المستوى | التصنيف | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 16,434 | 180,781 | 9.1% | الخامس | غير مرضي | متوسط نسبة (NPLLR) لأجمالي المدة الزمنية (7.6%) والمصرف بهذه النسبة يقع بالمستوى (الخامس) وبتصنيف (غير مرضي) |
| 2011 | 15,941 | 145,657 | 10.9% | الخامس | غير مرضي | |
| 2012 | 13,310 | 137,255 | 9.7% | الخامس | غير مرضي | |
| 2013 | 13,211 | 208,184 | 6.3% | الخامس | غير مرضي | |
| 2014 | 14,669 | 226,699 | 6.5% | الخامس | غير مرضي | |
| 2015 | 25,344 | 235,718 | 10.8% | الخامس | غير مرضي | |
| 2016 | 16,300 | 195,066 | 8.4% | الخامس | غير مرضي | |
| 2017 | 14,500 | 145,602 | 10.0% | الخامس | غير مرضي | |
| 2018 | 15,700 | 486,436 | 3.2% | الثالث | متوسط | |
| 2019 | 15,000 | 250,740 | 6.0% | الخامس | غير مرضي | |
| 2020 | 12,000 | 486,436 | 2.5% | الثاني | مرض | |

المصدر: اعداد الطالب بالاستناد على التقارير السنوية لمصرف بغداد

تشير اغلب نتائج نسبة (NPLLR) الى ان نسبة القروض المتعثرة شكلت نسبة عالية من اجمالي القروض، حيث كانت نسب السنوات جميعها ضمن المستوى الخامس لتصنيف جودة الموجودات، ماعدا عامي 2018 و2020 إذ كانت نسبة عام 2018 ضمن المستوى الثالث للتصنيف بواقع (3.2%) ونسبة عام 2020 بالمستوى الثاني فقد بلغت (2.5%) وحسب جدول الاوزان، وكان متوسط نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في المدة الزمنية للمصرف عينة البحث بواقع (7.6%) وهي نسبة تشير الى ان اجمالي تقييم الموجودات في المصرف ضمن المستوى الخامس (غير مرضي)، والسبب هو ارتفاع حجم القروض المتعثرة في المصرف، كما ان ارتفاع حجم الموجودات بالمقارنة مع حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه كان سبب في انخفاض حجم القروض، والشكل (3-3) الاتي يوضح مؤشرات نسبة (NPLLR)

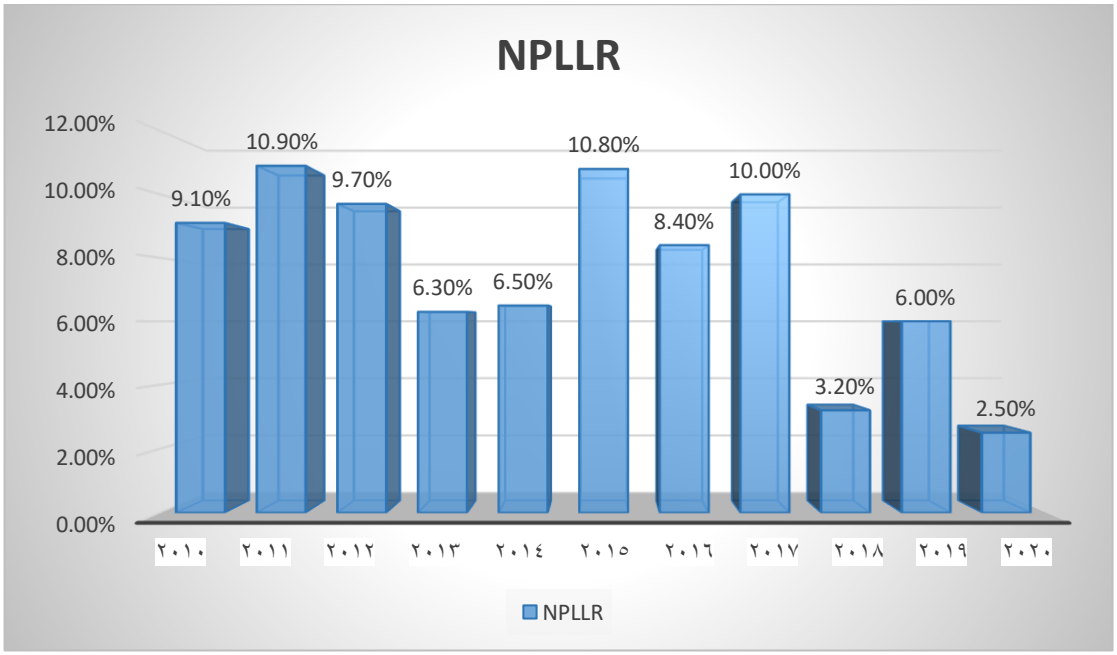


الشكل (3-3) يوضح جودة الموجودات بنسبة (NPLLR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-5)

ومن خلال مراجعة تقارير البنك المركزي وبخاصه تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2010-2020) وتقرير الإنذار المبكر للسنوات (2017-2020)، نلاحظ ان المصارف التجارية قد عانت من ارتفاع نسبة القروض المتعسرة لديها، وان هذا الارتفاع عائد الى انخفاض العائد المالي للمقترضين وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترضين هذا من جانب ومن جانب اخر الى تردي الأوضاع الأمنية التي أدت الى هجرة العديد من المقترضين الى خارج البلاد، الامر الذي اضطر المصارف الى منح القروض القليلة جدا، وتوجه بعضها نحو الاستثمارات الامنة وبخاصة لدى البنك المركزي، كما انها اعتمدت على تقديم المزيد من الائتمان الامن كإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية والاعتماد على سوق مزاد العملة الأجنبية، أيضا" قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق كخفضه لسعر الفائدة الى 6% ، فضلا" عن الإجراءات السابقة التي عمدت الى الغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة لزيادة التعاون فيما بينها، كذلك عمل البنك المركزي على تشديد الرقابة على القروض الكبيرة الحجم، ووضع التخصيصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة، أيضا" عمد البنك المركزي الى منح إجازة الى شركة الكفالات المصرفية والتي تعمل على منح الضمانات على القروض المقدمة من مصارف القطاع الخاص ولغاية (250) الف دولار امريكي او ما يعادله بالدينار العراقي.

## 3-2-3: قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الإدارة المصرفية:

هناك اسلوبان لقياس وتقييم كفاءة الأداء الإداري للمصرف وهما (النوعي والكمي)، ونظرا لانتهاج الدراسة الأسلوب الكمي ولتعذر انتهاج الأسلوب النوعي مع المعايير الأخرى لعملية التقييم

فقد اعتمدنا على الأسلوب الكمي في عملية تقييم كفاءة الادارة، وقد اعتمدت على نسبتين كميتين لمعرفة كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد وهما:

1- **نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع والتي يرمز لها بالرمز (LDR):** يشير ارتفاعها الى كفاءة الإدارة في توظيف الودائع على شكل قروض ممنوحه ولجهات مختلفة، ويتم احتسابها بالمعادلة التالية

$$LDR = \frac{L}{D} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-6) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-6) يوضح نتائج جودة الإدارة باستعمال نسبة (LDR)

| LDR | D (مليون) | L (مليون) | Years |
|---|---|---|---|
| 22.5% | 804,688 | 180,781 | 2010 |
| 20.8% | 699,368 | 145,657 | 2011 |
| 13.1% | 1,046,719 | 137,255 | 2012 |
| 14.9% | 1,393,584 | 208,184 | 2013 |
| 15.2% | 1,491,599 | 226,699 | 2014 |
| 26.3% | 897,310 | 235,718 | 2015 |
| 23.6% | 827,925 | 195,066 | 2016 |
| 20.4% | 714,522 | 145,602 | 2017 |
| 61.9% | 786,385 | 486,436 | 2018 |
| 31.2% | 803,012 | 250,740 | 2019 |
| 45.3% | 1,073,265 | 486,436 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

نلاحظ من خلال النسبة المذكورة في الجدول (3-6) هناك تذبذب في عملية توظيف الودائع على شكل قروض في سنوات عينة البحث، حيث حقق المصرف اعلى نسبة توظيف في عام 2018 وبلغت (61.8%) وفي عام 2020 حقق نسبة توظيف بلغت (45.3%) وهي ثاني اعلى نسبة توظيف، اما اقل نسبة توظيف فهي (13.1%) في عام 2012 اذ ان السنوات الثلاث (2012، 2013، 2014) حققت أدنى نسب توظيف للأموال وهي (13.1، 14.9، 15.1) % خلال مدة دراسة المصرف، كما ان متوسط نسبة توظيف الودائع على شكل قروض في سنوات البحث بلغت (26.8%) مما يعني ان إدارة المصرف اتبعت سياسه تحفظيه في عملية منح القروض حيث احتفظت بنسبة (73.2%) من أموال الودائع، وهي بذلك وفرة نسبة حماية اكبر للمودعين وبالمقابل جمدت نسبة كبيره من الأموال المودعة من دون استثمار، والشكل (3-4) البياني الاتي يوضح لنا ذلك.

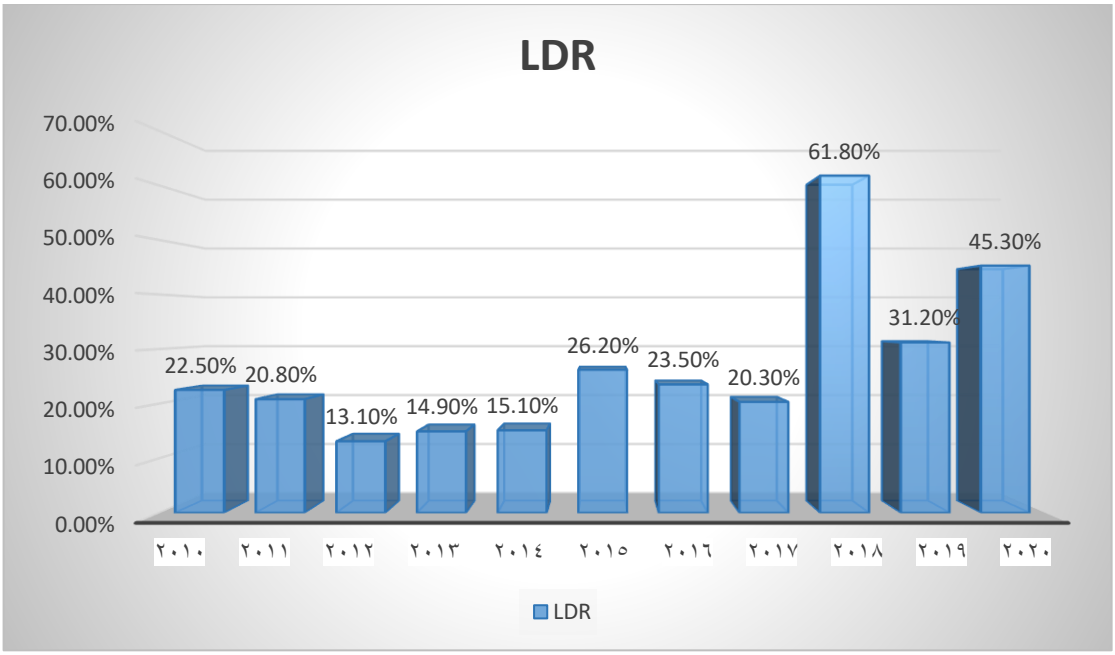


الشكل (3-4) يوضح جودة الإدارة بنسبة (LDR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-6)

2- **نسبة المصاريف الى اجمالي العوائد ويرمز لها بالرمز (ERR):** تسمى كذلك نسبة كفاءة العمليات والتي يتم حسابها من بقسمة اجمالي المصاريف على اجمالي العوائد المتحققة، ويمثل انخفاض نسبة (ERR) مؤشر على كفاءة أداء الإدارة في إدارة النشاطات المصرفية، كما ان ارتفاعها يعد مؤشر لعدم الكفاءة، وهي تحسب بالمعادلة الاتية: -

$$ERR = \frac{E}{R} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد نجد ان الجدول (3-7) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-7) يوضح نتائج جودة الإدارة باستعمال نسبة (ERR)

| ERR | R (مليون) | E (مليون) | Years |
|---|---|---|---|
| 44.3% | 40,638 | 18,016 | 2010 |
| 49.9% | 55,512 | 27,693 | 2011 |
| 49.9% | 62,583 | 31,249 | 2012 |
| 57.3% | 84,520 | 48,458 | 2013 |
| 52.6% | 76,046 | 40,005 | 2014 |
| 50.6% | 79,462 | 40,172 | 2015 |
| 60.2% | 73,620 | 44,305 | 2016 |
| 72.6% | 53,474 | 38,834 | 2017 |
| 84.7% | 36,568 | 30,958 | 2018 |
| 71.4% | 39,887 | 28,493 | 2019 |
| 44.2% | 60,552 | 26,786 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

تشير البيانات السابقة للإيرادات والمصاريف الى وجود تحرك طبيعي صعودا ونزولا للمصاريف مع الإيرادات في اغلب السنوات، ففي اغلب السنوات ترتفع المصاريف مع ارتفاع الإيرادات وتنخفض مع انخفاضه وهذا يسمى محاسبيا بمبدأ المقابلة، الا ان المصرف حقق ارتفاعا ملحوظا بحجم المصاريف مقابل الإيرادات في الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) اذ سجل عام (2018) اعلى نسبة لكفاءة العمليات (ERR) وبلغت (84.6%)، حيث ان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا" على عدم كفاءة الإدارة في هذا العام والاعوام التي سجلت نسبا" مرتفعة، كما أظهرت النتائج ان ادنى نسبة حققها المصرف كانت في عامي (2010 و 2020) حيث بلغت النسبة (44.3% و44.2%)، أيضا" ان متوسط نسبة كفاءة العمليات بلغت (58%) وهذا يعني ان المصرف يستقطع (58%) من ايراداته على شكل مصاريف ويقوم بتوزيع المتبقي من الإيرادات والبالغ نسبتها (42%) على شكل أرباح صافية للمساهمين، الشكل (3-5) الاتي يوضح لنا نسبة المصاريف الى الإيرادات بيانيا

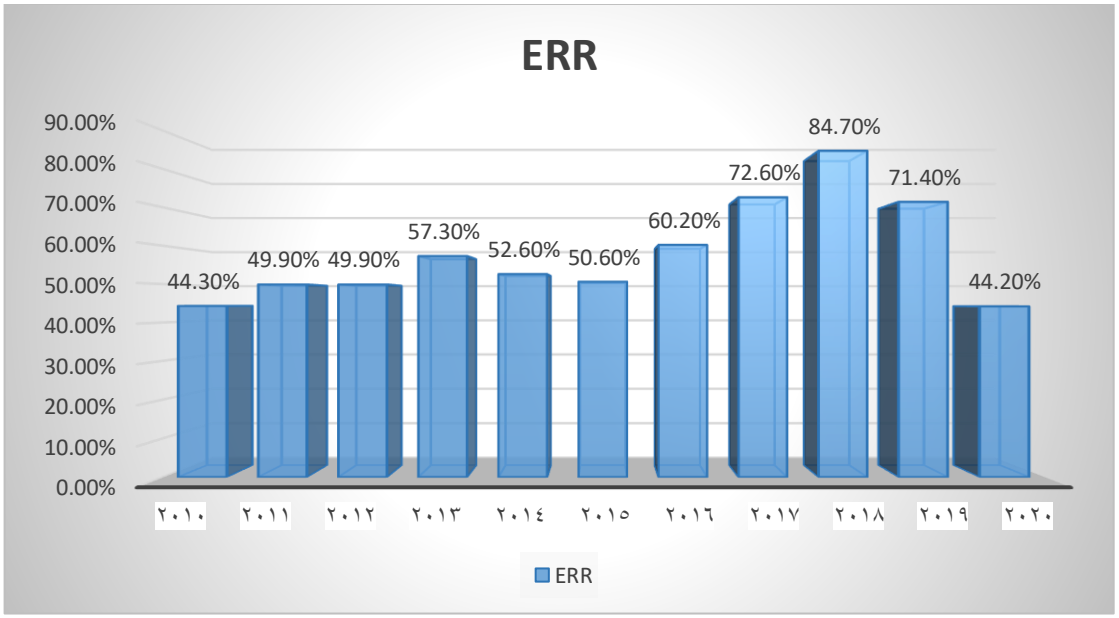


المخطط (3-5) يوضح جودة الإدارة بنسبة (ERR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-7)

نلاحظ من النسبتين التي اعتمدناهم، هناك ضعف في النشاط الإداري لمصرف بغداد من حيث نشاط منح القروض وكذلك حجم التوظيف، وهذا الضعف لم يكن بسبب ضعف التمويل ولا بسبب قلة رأس المال، فقد ارتفع راس مال مصرف بغداد خلال سنوات الدراسة بشكل جيد حيث كان في عام 2010 (100) مليار دينار، وفي عام 2011 حقق ارتفاعا" ملحوظا بزيادة مقدارها (12,9) مليار دينار حيث أصبح راس المال المدفوع (112,9)، كما شهد راس المال ارتفاعا في عام 2012 وبمقدار زيادة قدرها (62,100) مليار دينار، في حين استقر في عام 2013 على رصيد قدره (250) مليار دينار عراقي بفارق زياده عن عام 2012 قدره (75) مليار دينار، وبقى ثابتا على هذا الرصيد خلال المدة الزمانية للبحث، اما فيما يتعلق بأجمالي مصادر التمويل فبالرغم من ارتفاعها وانخفاضها البسيط الا انها حافظت على مستوى المرتفع نسبيا اذ بلغ اعلى رصيد لمصادر التمويل في عام 2020 ما يقارب (1,419,528) تريليون دينار، اما اقل معدل رصيد فهو (875,267) مليار دينار في عام 2011 ، مما يعني ان انخفاض نسب التوظيف لدى مصرف بغداد لا يعود الى شحة او ندرة الموارد بل بسبب سوء تعامل الإدارة مع الإيرادات.

ووضح التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للعام 2020 ان راس مال المصارف الخاصة بلغ ما نسبته (74.61%) من اجمالي راس مال القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة مساهمتها بمنح الائتمان النقدي (15.99%) وكانت النسبة الأكبر في منح الائتمان للمصارف الحكومية ما يقارب (84.01%) من اجمالي الائتمان النقدي.

### 3-2-4: قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة الربحية او العوائد المصرفية:

لتحليل وقياس كفاءة الربحية المصرفية، سوف يتم استخدام مؤشرين رئيسين وهما (ROA، ROE) ومؤشرين ثانويين او ساندين وهما (MINI، ROD)، من مجموعة من المؤشرات التي تقيس كفاءة العوائد.

1- **نسبة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات (ROA):** يتم احتساب النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على اجمالي الموجودات، فكلما ارتفعت نسبة (ROA) دل ذلك الامر على ارتفاع كفاءة المصرف في إدارة موجوداته.

$$ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-8) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-8) يوضح نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (ROA)

| Years | NI (مليون) | TA (مليون) | ROA | المستوى | التصنيف | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 13,600 | 961,062 | 1.4% | الثالث | متوسط | متوسط نسبة (ROA) لأجمالي المدة الزمنية (1.2%) والمصرف بهذه النسبة يقع بالمستوى (الثالث) وبتصنيف (متوسط) |
| 2011 | 19,910 | 875,267 | 2.3% | الثاني | مرضي | |
| 2012 | 23,844 | 1,300,654 | 1.8% | الثاني | مرضي | |
| 2013 | 30,463 | 1,764,904 | 1.7% | الثاني | مرضي | |
| 2014 | 19,741 | 1,827,505 | 1.1% | الثالث | متوسط | |
| 2015 | 5,430 | 1,549,536 | 0.4% | الرابع | حدي | |
| 2016 | 20,245 | 1,200,424 | 1.7% | الثاني | مرضي | |
| 2017 | 6,122 | 1,090,152 | 0.6% | الثالث | متوسط | |
| 2018 | 4,152 | 1,113,538 | 0.4% | الرابع | حدي | |
| 2019 | 7,298 | 1,132,744 | 0.6% | الثالث | متوسط | |
| 2020 | 20,200 | 1,419,528 | 1.4% | الثالث | متوسط | |

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

من خلال نتائج نسبة (ROA) المذكورة في الجدول (3-8) السابق يمكننا ملاحظة عدم استقرار النسبة خلال سنوات المدة الزمانية للبحث، في عام 2010 كانت النسبة (1.4) وهي تقع بالمستوى الثالث وبتصنيف (متوسط) ثم ارتفعت النسبة في عام 2011 الى (2.3) وبشكل ملحوظ الى المستوى الثاني وبتصنيف (مرضي)، نتيجة لارتفاع أرباح المصرف وكذلك لانخفاض اجمالي الموجودات عن السنة السابقة، ثم اخذت النسبة بالانخفاض في عامي 2012 و 2013 لكنها حافظت على المستوى الثاني نفسه من التصنيف (مرضي)، وسجل ارتفاع نسبة (ROA) في عام 2016 مؤشرا" ملحوظا" حيث كان ضمن التصنيف (مرضي) وبالمستوى الثاني نتيجة الانخفاض الواضح في السنوات التي سبقته، وكان تصنيف السنوات (2014 ، 2017 ، 2019 ، 2020) (متوسط) ضمن المستوى الثالث ، وكان اقل تصنيف لنسبة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات ضمن المدة الزمنية للبحث في عامي (2015 و 2018) اذ بلغت نسبة (ROA) وضمن المستوى الرابع (حدي) وهو مستوى يشير الى وجود الضعف بأرباح المصرف بشكل ينذر بالخطر، والسبب هو انخفاض صافي الدخل في عام 2015 عن العام الذي سبقه بمقدار (14،311) وفي عام 2018 بلغ انخفاض صافي الدخل عن العام الذي سبقه بمقدار (1970) مليار دينار مما انعكس على انخفاض نسبة (ROA) من (1.1% الى 0.4%)، كما ان متوسط نسبة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات هو (1.2%) وهو بالمقارنة مع نموذج التقييم يكون مصرف بغداد ضمن المستوى الثالث وبتصنيف (متوسط) لنسبة (ROA)، والشكل البياني (3-6) يوضح لنا الارتفاع والانخفاض بالنسبة.

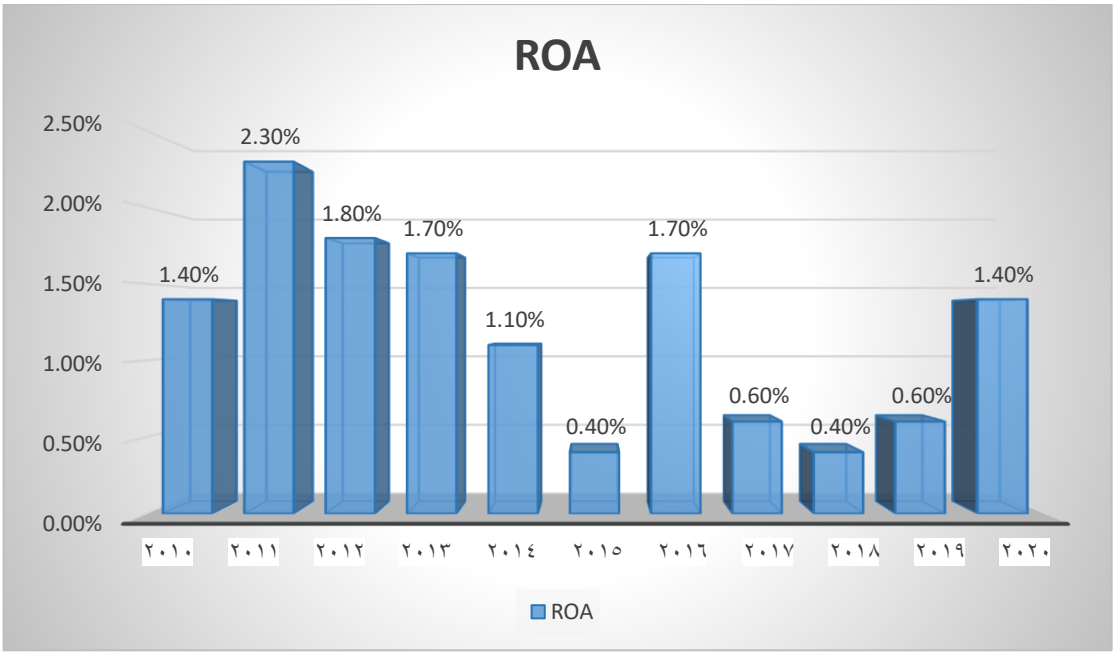


الشكل (3-6) يوضح جودة الأرباح بنسبة (ROA)

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى نتائج الجدول (3-8)

2- **نسبة صافي الدخل الى اجمالي حقوق الملكية (ROE):** وتحسب من خلال قسمة الدخل بعد الضريبة على اجمالي رؤوس الأموال الخاصة، ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشر على جودة المصرف في استعمال رؤوس أمواله بطريقة فاعله تساعد على زيادة العوائد المصرفية، وتحسب بالمعادلة الاتية:

$$ROE = \frac{NI}{TE} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-9) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3–9) يوضح نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (ROE)

| Years | NI (مليون) | TE (مليون) | ROE | المستوى | التصنيف | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 13,600 | 118,788 | 11.4% | الثاني | مرضي | متوسط نسبة (**ROE**) لأجمالي المدة الزمنية (%7.0) والمصرف بهذه النسبة يكون بالمستوى (الثالث) وبتصنيف (متوسط) |
| 2011 | 19,910 | 139,619 | 14.3% | الثاني | مرضي | |
| 2012 | 23,844 | 207,252 | 11.5% | الثاني | مرضي | |
| 2013 | 30,463 | 291,262 | 10.5% | الثاني | مرضي | |
| 2014 | 19,741 | 292,419 | 6.8% | الثالث | متوسط | |
| 2015 | 5,430 | 268,488 | 2.0% | الرابع | حدي | |
| 2016 | 20,245 | 282,821 | 7.2% | الثالث | متوسط | |
| 2017 | 6,122 | 276,942 | 2.2% | الرابع | حدي | |
| 2018 | 4,152 | 266,742 | 1.6% | الرابع | حدي | |
| 2019 | 7,298 | 273,641 | 2.7% | الرابع | حدي | |
| 2020 | 20,200 | 278,435 | 7.3% | الثالث | متوسط | |

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد

تشير بيانات نسبة صافي الدخل الى اجمالي حقوق الملكية في الجدول (3-9) السابق الى ان هناك تباينا" بين نسب سنوات العينة الزمانية لمصرف بغداد وذلك بسبب تباين الأرباح المتحققة، وان المصرف حقق اعلى نسبة في عام 2011 حيث بلغت (14.3%) وذلك لحسن توظيف رأس المال الممتلك من قبل المصرف في مشروعات او استثمارات تساهم في زيادة الدخل الصافي، وان اقل نسبة حققها المصرف كانت في عام 2018 اذ بلغت (1.6%) وهي نسبة منخفضه جدا" مقارنة مع راس المال الممتلك والسبب في ذلك هو انخفاض صافي الدخل بشكل كبير ، كما بلغ متوسط نسبة صافي الدخل على حقوق الملكية (7.0%) وبذلك يكون المصرف بهذه النسبة بالمستوى الثالث (متوسط)، وبمقارنة النسب المتحققة في سنوات المدة الزمانية لمصرف بغداد مع نموذج التقييم فالأعوام الأتية (2010، 2011، 2012، 2013) حققت نسبا" بلغت (11.4%، 14.3%، 11.5%، 10.5%) بالترتيب، وهي بذلك تكون ضمن المستوى الثاني للتقييم (مرض) وذلك بسبب ارتفاع أرباح هذه الأعوام مقارنة بأجمالي حقوق الملكية، اما في الاعوام (2014، 2016، 2020) فكانت نسبة (ROE) هي (6.8%، 7.2%، 7.3%) وهي بذلك تكون ضمن مستوى التقييم الثالث (متوسط)، وحقق المصرف ادنى النسب في السنوات (2015، 2017، 2018، 2019) حيث بلغت نسبة (ROE) (2.0%، 2.2%، 1.6%، 2.7%) وهي بذلك تكون بالمستوى الرابع بتصنيف (حدي) ضمن مستوى التقييم، وهذا المستوى يعد مؤشرا" خطرا" على جودة أرباح المصرف. والشكل البياني (3-7) يوضح مستويات نسبة (ROE)

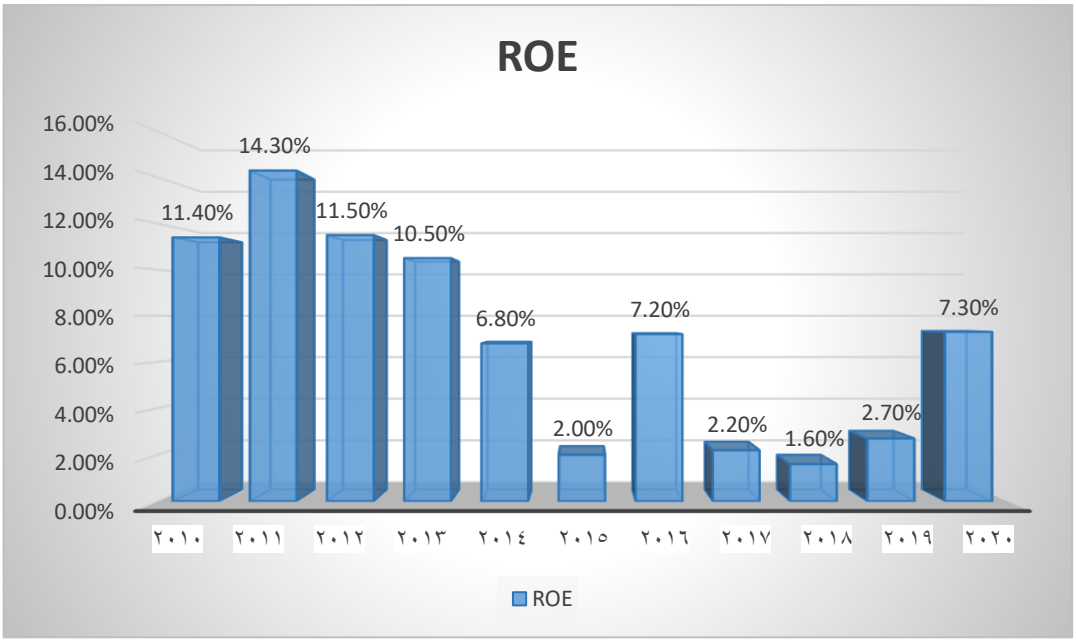


الشكل (3-7) يوضح جودة الأرباح بنسبة (ROE)

الصدر: اعداد الباحث استنادا الى نتائج الجدول (3-9)

من خلال تحليل بيانات مصرف بغداد عينة الدراسة، نلاحظ ان الأعوام الأربع الأولى الاتية (2010، 2011، 2012، 2013) شهدت استقرارا ملحوظا بحجم العوائد المصرفية مقارنة بالسنوات التي تلتها، حيث اخذت السلسلة الزمنية لعينة البحث بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويرجع السبب في ذلك الى التدهور الأمني الذي اثر بشكل واضح في الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، كما أشار تقرير الاستقرار المالي للعام 2020 الصادر من قبل البنك المركزي العراقي، الى ان الائتمان الممنوح من قبل مصارف القطاع الخاص اخذت بالانخفاض بعد عام 2014 وصولا الى عام 2020، وان ما حدث مع مصرف بغداد من تذبذب في حجم الإيرادات الصافية ينعكس على المصارف التجارية الخاصة، لان القطاع المصرفي وبشكل خاص التجاري منه عانت من الأسباب ذاتها التي أدت الى حدوث عدم الاستقرار الملحوظ.

**3-المؤشرات الساندة (MNI و ROD):**

أ- **نسبة هامش صافي الدخل:** يتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي الإيرادات، وان ارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة أداء المصرف في تقليل المصاريف اما انخفاضه فهو مؤشر ينذر بارتفاع المخاطر المحيطة، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية.

$$MNI = \frac{NI}{R} \times 100\ \%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-10) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-10) يوضح نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (MNI)

| MNI | R (مليون) | NI (مليون) | Years |
|---|---|---|---|
| 33.5% | 40,638 | 13,600 | 2010 |
| 35.9% | 55,512 | 19,910 | 2011 |
| 38.1% | 62,583 | 23,844 | 2012 |
| 36.0% | 84,520 | 30,463 | 2013 |
| 26.0% | 76,046 | 19,741 | 2014 |
| 6.8% | 79,462 | 5,430 | 2015 |
| 27.5% | 73,620 | 20,245 | 2016 |
| 11.4% | 53,474 | 6,122 | 2017 |
| 11.4% | 36,568 | 4,152 | 2018 |
| 18.3% | 39,887 | 7,298 | 2019 |
| 33.4% | 60,552 | 20,200 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (3-10) وجود عدم استقرار في السلسلة الزمنية لنسبة هامش صافي الدخل، فقد حققت السنوات الأربعة الأولى استقرارا" ملحوظا" وذلك بسبب ارتفاع صافي الدخل بعد الضريبة مقارنه بحجم الودائع وبهذه السنوات بالذات في سنة 2012 حقق المصرف اعلى نسبة

وبلغت (38.1%)، الا ان نسبة (MNI) بدأت بالتذبذب من بعد سنة 2014 حيث حققت أدنى نسبة في سنة 2015 فقد بلغت (6.8%) وصولا الى سنة 2020 اذ حققت النسبة ارتفاعا مؤشرا مقارنة بالسنوات الثلاثة التي سبقتها حيث بلغت النسبة (33.4%)، والسبب الرئيس في عدم استقرار نسبة هامش صافي الدخل بعد سنة 2014 يعود الى انخفاض نسبة مشاركة القطاع المصرفي في منح الائتمان، والتدهور الأمني والسياسي في البلد، كما ان متوسط نسبة هامش صافي الدخل بلغت (25.3%)، ويمكن بيان نتائج نسبة (MNI) من خلال الشكل البياني (3-8) الاتي

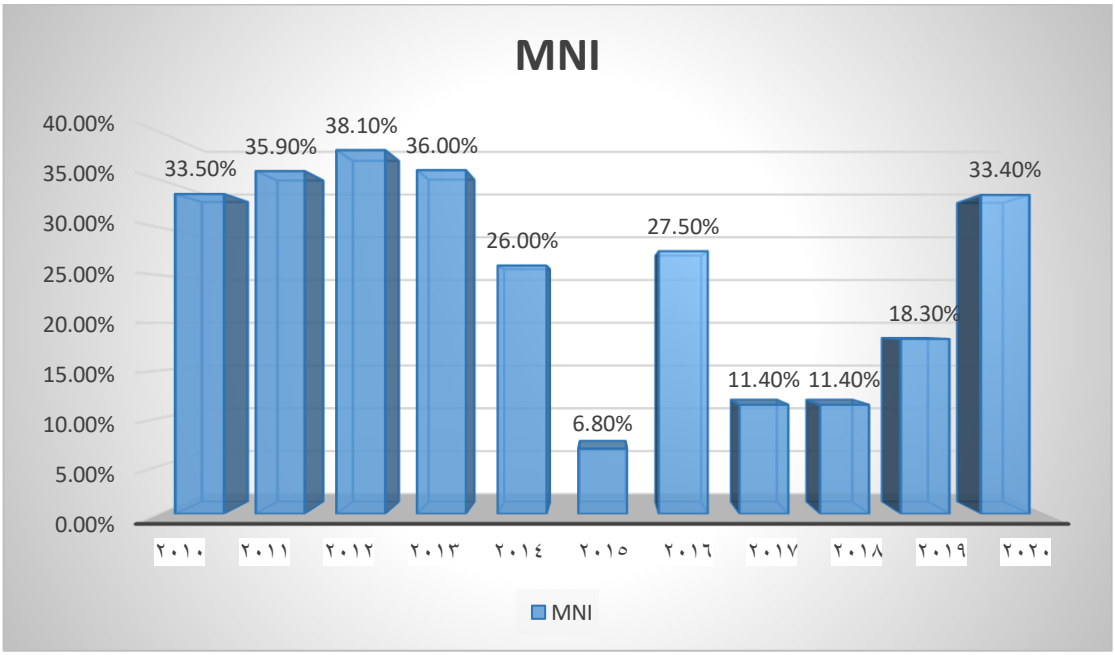


الشكل (3-8) يوضح جودة الأرباح بنسبة (MNI)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-10)

ب-**نسبة العائد على الودائع:** تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على الودائع، ويقيس هذا المؤشر كفاءة أداء المصرف في توليد الأرباح عن طريق توظيف المصرف للودائع بالقروض الاستثمارية. ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية.

$$ROD = \frac{NI}{D} \times 100\ \%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-11) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-11) يوضح نتائج جودة الربحية باستعمال نسبة (ROD)

| ROD | D (مليون) | NI (مليون) | Years |
|---|---|---|---|
| 1.6% | 842,274 | 13,600 | 2010 |
| 2.7% | 735,746 | 19,910 | 2011 |
| 2.2% | 1.093,402 | 23,844 | 2012 |
| 2.1% | 1,473,642 | 30,463 | 2013 |
| 1.3% | 1,535,086 | 19,741 | 2014 |
| 0.4% | 1,281,048 | 5,430 | 2015 |
| 2.2% | 917,602 | 20,245 | 2016 |
| 0.8% | 813,210 | 6,122 | 2017 |
| 0.5% | 846,795 | 4,152 | 2018 |
| 0.8% | 859,102 | 7,298 | 2019 |
| 1.8% | 1,141092 | 20,200 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

من خلال النتائج لنسبة (ROD) نشاهد هناك انخفاضا" واضحا" بنسبة العائد المتحقق من خلال الاستثمارات المتعلقة بالودائع، وكانت أدنى النسب في عامي (2015 ،2018) وبواقع (0.4%، 0.5%) واعلى النسب كانت في عام 2011 اذ بلغت (2.7%)، وتلتها نسبتي عامي (2012، 2016) وبما يقارب (2.2%) لكلا السنتين، اما متوسط نسبة العائد الى الودائع فهي (1.5%)، والشكل (3-9) يوضح لنا النسبة بيانيا.

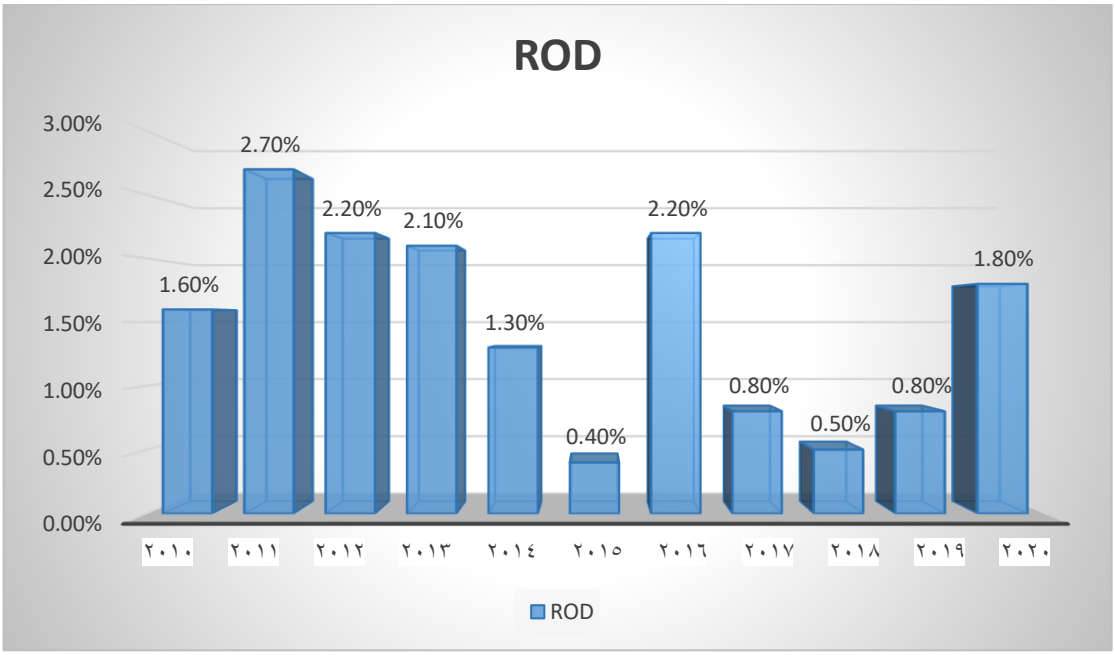


الشكل (3-9) يوضح جودة الأرباح بنسبة (ROD)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-11)

تعد نتائج الربحية التي اظهرتها نسبة (ROD) لمصرف بغداد تعد انعكاسا لواقع المصارف التجارية الخاصة، فمن خلال مراجعة تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2010-2020) الصادر من البنك المركزي العراقي، نلاحظ ان المصارف التجارية قد عمدت للتوجه الى الاستثمارات المالية الامنة، كما ان حجم منح الائتمان لديها كان منخفضا" مقارنة بحجم رؤوس أموالها سواء الرئيسة ام الساندة، كذلك جاءت معظم أرباح المصارف الخاصة بشكل عام والتجارية بشكل خاص عن طريق الاتجار في سوق العملة وكذلك عن طريق الاستثمار الامن المتمثل بإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية، وكان نشاط المصارف التجارية في عملية منح القروض متوسطا".

## 3-2-5: قياس وتحليل مؤشرات معيار جودة السيولة المصرفية:

لتحليل وقياس كفاءة السيولة المصرفية، سوف يتم استخدام مؤشر (CR) كمؤشر رئيسي، والمؤشران (LTAR وMFR) على نحو ثانوي او ساند من مجموع المؤشرات التي تقيس كفاءة السيولة.

1- نسبة التداول والتي يرمز لها بالرمز (CR): يتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات المتداولة (CA) على المطلوبات المتداولة، وهذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته امام المودعين او المستثمرين، واعتمدنا على معيار البنك المركزي العراقي الذي الزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة (30%) من اجمالي مطلوباتها السائلة، والذي ورد بالمادة (21) لسنة 2010 من قانون البنك المركزي لتنفيذ قانون المصارف لسنة 2004 (المعدل) والمرقم (94). ويتم حسابها من خلال النسبة الاتية.

$$CR = \frac{CA}{CL} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-12) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-12) يوضح نتائج جودة السيولة باستعمال نسبة (CR)

| Years | CA (مليون) | CL (مليون) | CR | المستوى | التقييم | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 930,807 | 842,274 | 110.5% | كل السنوات كانت نسبها تفوق (30%) وهي بذلك تكون جميعها بمستوى واحد وهو (الأول) | كل السنوات كانت ضمن تصنيف (القوي) لأن السنوات كانت كل نسبها تفوق (30%) | متوسط نسبة (CR) لأجمالي المدة الزمنية (110.0%) والمصرف بهذه النسبة حقق سيولة مرتفعة جدا جعلته بالمستوى (الاول) وبتصنيف (قوي) |
| 2011 | 875,267 | 735,746 | 119.0% | | | |
| 2012 | 1,257,407 | 1.093,402 | 115.0% | | | |
| 2013 | 1,708,093 | 1,473,642 | 115.9% | | | |
| 2014 | 1,770,087 | 1,535,086 | 115.3% | | | |
| 2015 | 1,493,192 | 1,281,048 | 116.6% | | | |
| 2016 | 1,042,903 | 917,602 | 113.7% | | | |
| 2017 | 1,020,286 | 813,210 | 125.5% | | | |
| 2018 | 429,653 | 846,795 | 50.7% | | | |
| 2019 | 942,539 | 859,102 | 109.7% | | | |
| 2020 | 1,344,553 | 1,141092 | 117.8% | | | |

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

يوضح الجدول (3-12) السابق حجم نسبة احتفاظ مصرف بغداد بالسيولة المصرفية من خلال نسبة التداول، اذ تشير النتائج الى ارتفاع هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا" وعلى نحو يفوق النسبة التي الزم البنك المركزي العراقي بها المصارف التجارية وهي (30%) من اجمالي موجوداتها، حيث حقق المصرف اعلى نسبة تداول في عام 2017 والتي بلغت (125.5%)، اما اقل نسبة فهي في عام 2018 وبلغت (50.7%) وبالرغم من انخفاضها الكبير عن السنة التي سبقتها الا انها مازالت ضمن المؤشر المعياري لقوة سيولة المصرف، كما ان متوسط نسبة التداول لمصرف بغداد بلغت (110.0%) وهو بهذا الرقم حقق نسبة سيولة تفوق النسبة المعيارية بلغت (3.7) مره وهي نسبة مرتفعة جدا، ومن نتائج نسبة (CR) نستنتج ان المصرف ومن خلال موجوداته المتداولة لديه القدرة على مواجهة التزاماته المختلفة، وهو يقع ضمن التصنيف القوي، والشكل (3-10) يوضح نسبة (CR) بيانيا

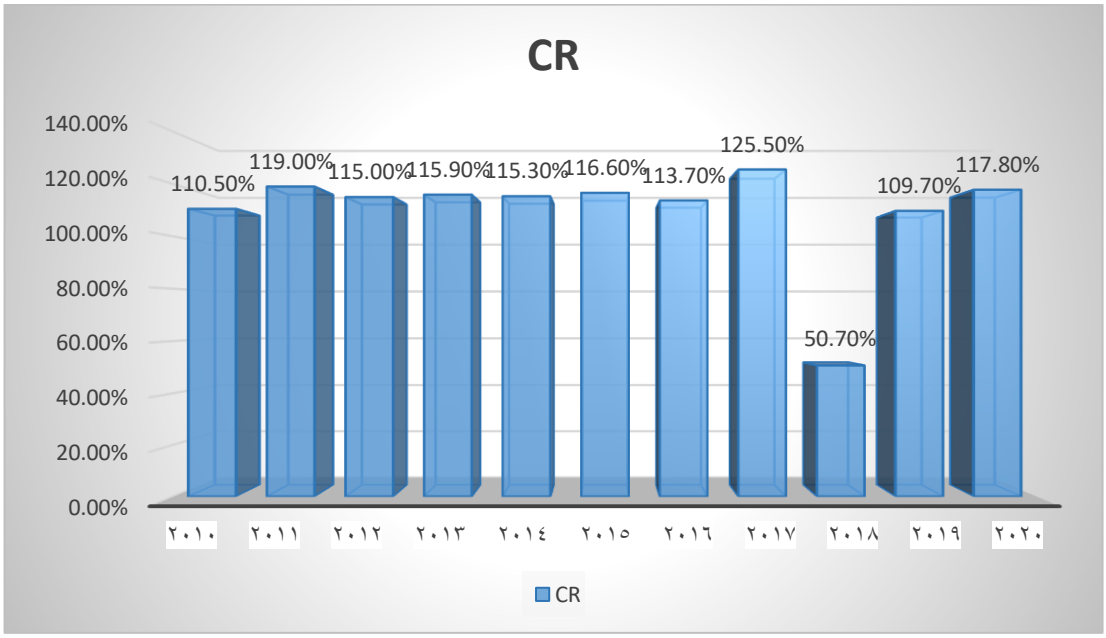


الشكل (3-10) يوضح جودة السيولة بنسبة (CR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-12)

**2- المؤشرات الساندة (LTAR و MFR):**

أ- **نسبة الرصيد النقدي ويرمز لها (MFR):** يتم حسابها من خلال قسمة النقدية (C) والارصدة (F) على الودائع وما في حكمها (D)، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما ازداد الأمان لدى المودعين وإدارة المصرف، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية

$$MFR = \frac{C+F}{D} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد سنلاحظ النتائج الاتية في الجدول (3-13) الاتي:

الجدول (3-13) يوضح نتائج جودة السيولة باستعمال نسبة (MFR)

| MFR | D (مليون) | C+F (مليون) | YEARS |
|---|---|---|---|
| 67.9% | 842,274 | 571,822 | 2010 |
| 60.8% | 735,647 | 447,387 | 2011 |
| 74.3% | 1,093,402 | 812,391 | 2012 |
| 68.9% | 1,473,642 | 1,014,698 | 2013 |
| 64.6% | 1,535,086 | 992,402 | 2014 |
| 68.0% | 1,281,048 | 870,879 | 2015 |
| 59.0% | 917,602 | 541,806 | 2016 |
| 61.6% | 813,210 | 500,901 | 2017 |
| 72.3% | 846,795 | 612,061 | 2018 |
| 64.2% | 859,102 | 551,316 | 2019 |
| 73.9% | 1,141092 | 843,250 | 2020 |

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

تشير نتائج الجدول (3-13) ان اعلى نسبة رصيد نقدي حققها المصرف في سنة 2012 بواقع (74.3%) ومن ثم جاءت نسبة سنة 2020 اذ بلغت (73.9%)، واما أدنى النسب التي

حققها المصرف كانت سنة 2016 والتي بلغت (59.0%) ومن بعدها في سنة 2011 حيث بلغت (60.8%)، وان متوسط نسبة التداول كان (66.9%) وهذا يعني ان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته خلال المدة الزمانية لعينة البحث هي (66.9%)، ويرجع سبب ارتفاع نسبة الرصيد النقدي الى انخفاض القروض الممنوحة من قبل المصرفي، وبهذه النسبة يقع المصرف بالمستوى الأول (قوي) وفق النسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي، والشكل (3-11) البياني الاتي يوضح ذلك.

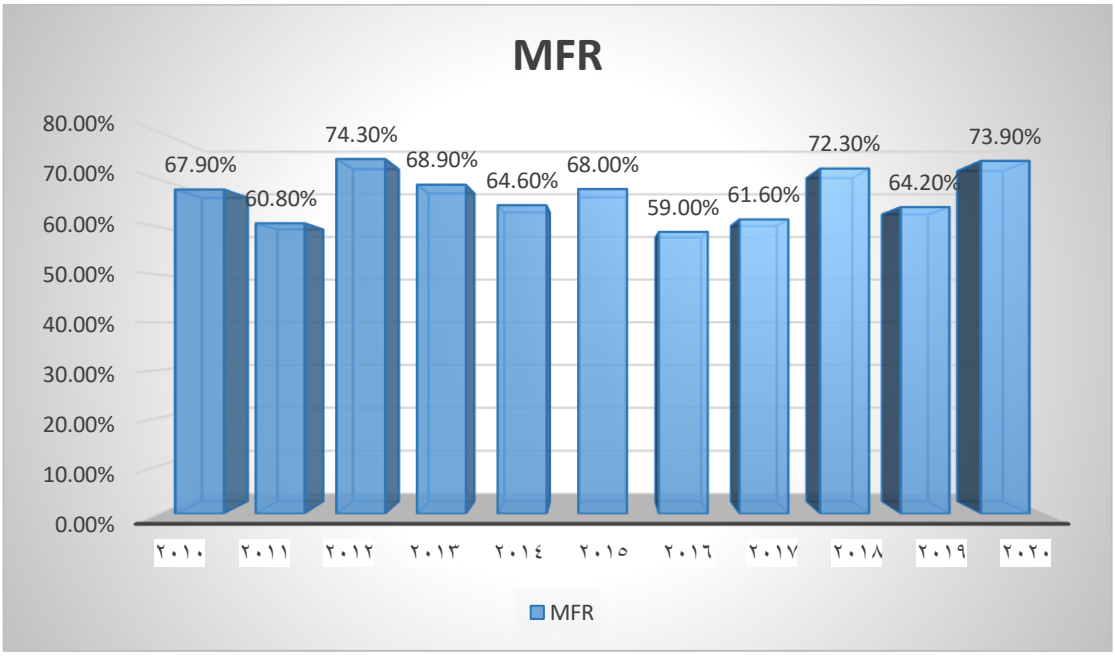


الشكل (3-11) يوضح جودة السيولة بنسبة (MFR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى نتائج الجدول (3-13)

ب- **نسبة القروض الى اجمالي الموجودات ويرمز لها (LTAR):** يتم قياسها من خلال قسمة اجمالي القروض (L) على اجمالي الموجودات (TA)، وان ارتفاع هذه النسبة هو دليل على انخفاض نسبة السيولة والعكس صحيح، ويتم حسابها من خلال المعادلة الاتية.

$$LTAR = \frac{L}{TA} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-14) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-14) يوضح نتائج جودة السيولة بنسبة (LTAR)

| YEARS | L (مليون) | TA (مليون) | LTAR |
|---|---|---|---|
| 2010 | 180,781 | 961,062 | 18.8% |
| 2011 | 145,657 | 875,267 | 16.6% |
| 2012 | 137,255 | 1,300,654 | 10.6% |
| 2013 | 208,184 | 1,764,904 | 11.8% |
| 2014 | 226,699 | 1,827,505 | 12.4% |
| 2015 | 235,718 | 1,549,536 | 15.2% |
| 2016 | 195,066 | 1,200,424 | 16.2% |
| 2017 | 145,602 | 1,090,152 | 13.4% |
| 2018 | 486,436 | 1,113,538 | 43.7% |
| 2019 | 250,740 | 1,132,744 | 22.1% |
| 2020 | 486,436 | 1,419528 | 34.3% |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

تشير النتائج التي اظهرها الجدول (3-14) لنسبة (LTAR) الى ان اعلى نسبة حققها المصرف عينة البحث خلال المدة الزمانية هي (43.7%) في سنة 2018، وهذه النسبة تدل على ان المصرف قد استعمل ما نسبته (43.7%) من اجمالي موجوداته بمنح القروض، وان اقل نسبه كانت في سنة 2012 بواقع (10.6%) قروض من اجمالي الموجودات، وان انخفاض نسبة القروض الى اجمالي الموجودات يعني ارتفاع نسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف، كما ان متوسط نسبة القروض الى اجمالي الموجودات في المدة الزمانية للمصرف عينة البحث هو (19.6%) وهي نسبة منخفضة جدا تشير الى ان المصرف يمتلك سيوله مقدارها (80.4%) من اجمالي موجوداته وهو بذلك يكون قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين للمصرف من جانب

ولكن من جانب اخر لم يوظف بعضا من تلك الأموال في الاستثمارات المربحة التي تغطي تكلفة التمويل، الشكل البياني (3-12) يوضح نسبة (LTAR) بيانيا.

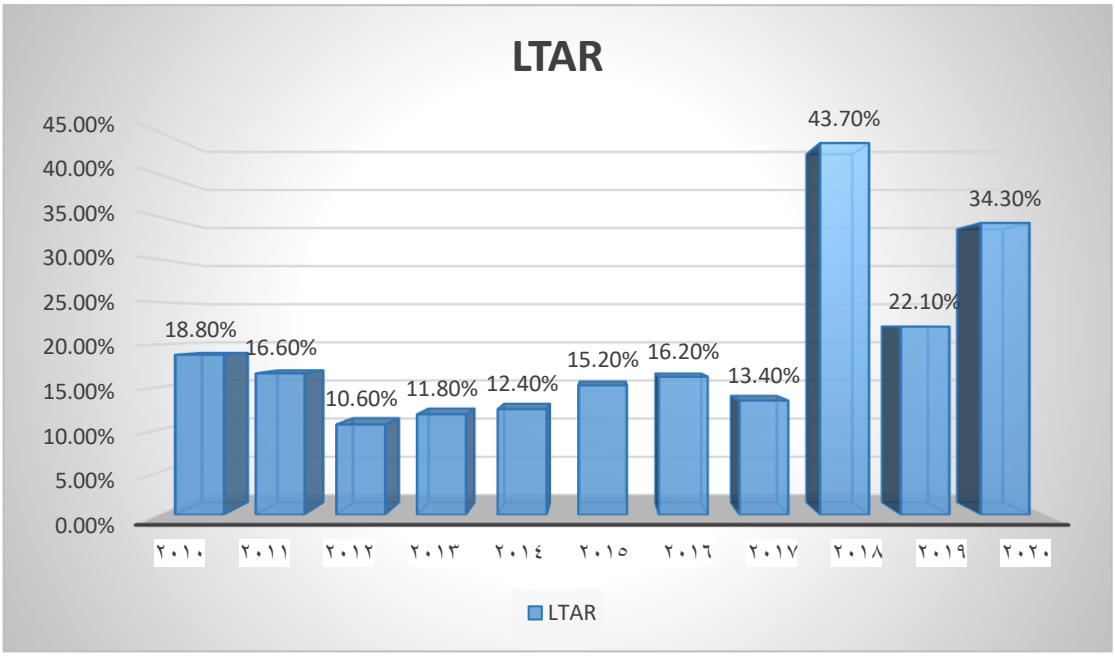


الشكل (3-12) يوضح جودة السيولة بنسبة (LTAR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-14)

من خلال تحليل نسب السيولة أعلاه، نجد ان مصرف بغداد احتفظ بالأرصدة النقدية دون توجيهها بشكل جيد نحو الاستثمارات المتنوعة ومن ضمنها منح الائتمان، وان ارتفاع حجم الودائع وانخفاض القروض الممنوحة أثر بشكل واضح على زيادة حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها.

وعند مراجعة تقارير البنك المركزي وبخاصة تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2010-2020)، نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية كانت في كل سنوات المدة الزمانية للبحث للمصارف الخاصة ولا سيما التجارية تفوق (30%) وبشكل كبير جدا، وهذا يشير الى وجود موارد مالية معطلة لم يتم استثمارها بالشكل الأمثل من قبل المصارف، ويعزي البنك المركزي السبب بذلك الى عدم توافر فرص الاستثمار الامن والائتمان السليم.

### 3-2-6: قياس وتحليل مؤشرات معيار حساسية مخاطر السوق:

لقياس وتحليل حساسية مخاطر السوق سوف نعتمد على مؤشر رئيسي وهو (STAR) وثلاثة مؤشرات سانده او ثانوية وهي (GAP، GAP Ratio ، |GAP| )، من مجموع مؤشرات حساسية السوق.

1- نسبة الأوراق المالية الى اجمالي الموجودات: وتحتسب بقسمة اجمالي الأوراق المالية على اجمالي الموجودات، وان ارتفاع هذه النسبة هو مؤشر على ارتفاع نسبة حساسية المصرف اتجاه مخاطر الأسواق المالية، ويتم حسابها بالمعادلة الاتية

$$STAR = \frac{S}{TA} \times 100\%$$

وعند تطبيقها على الحسابات الختامية لمصرف بغداد فان الجدول (3-15) يوضح النتائج الاتية:

الجدول (3-15) يوضح نتائج حساسية السوق باستعمال نسبة (STAR)

| YEARS | S (مليون) | TA (مليون) | STAR | المستوى | التصنيف | التقييم النهائي للمدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 129,539 | 961,062 | 13.5% | الأول | قوي | متوسط نسبة (STAR) لأجمالي المدة الزمنية (14.8%) والمصرف بهذه النسبة يقع بالمستوى (الاول) وبتصنيف (قوي) |
| 2011 | 185,465 | 875,267 | 21.2% | الأول | قوي | |
| 2012 | 239,128 | 1,300,654 | 18.4% | الأول | قوي | |
| 2013 | 410,177 | 1,764,904 | 23.2% | الأول | قوي | |
| 2014 | 455,021 | 1,827,505 | 24.9% | الأول | قوي | |
| 2015 | 258,837 | 1,549,536 | 16.7% | الأول | قوي | |
| 2016 | 97,399 | 1,200,424 | 8.1% | الأول | قوي | |
| 2017 | 89,229 | 1,090,152 | 8.2% | الأول | قوي | |
| 2018 | 91,059 | 1,113,538 | 8.2% | الأول | قوي | |
| 2019 | 102,423 | 1,132,744 | 9.0% | الأول | قوي | |
| 2020 | 168,593 | 1,419528 | 11.9% | الأول | قوي | |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

توضح لنا نتائج نسبة (STAR) ان اعلى نسبة حققها المصرف بلغت (24.9%) في سنة 2014 وكانت نسبة سنة 2013 مقاربة للعام الذي تلاها حيث بلغت (23.2%)، فحين كانت اقل نسبة للأوراق المالية الى اجمالي الموجودات في سنة 2016 فقد بلغت (8.1%)، كما ان نسب السنوات الثلاث التي تلت عام 2016 مقاربة للنسبة الأدنى وهي (8.2%) لسنتي 2017 و2018 و (9.0%) لسنة 2019، وبلغ متوسط نسبة الأوراق المالية لأجمالي الموجودات (STAR) (14.8%)، وهو بالمقارنة مع نموذج التقييم المعياري منخفض ويقع ضمن المستوى الأول (القوي)، كما ان جميع نسب (STAR) خلال المدة الزمنية لعينة البحث منخفضة وتقع بالمستوى الأول (القوي)، والشكل (3-13) البياني الاتي يبين لنا مستويات سنوات البحث لنسبة (STAR).

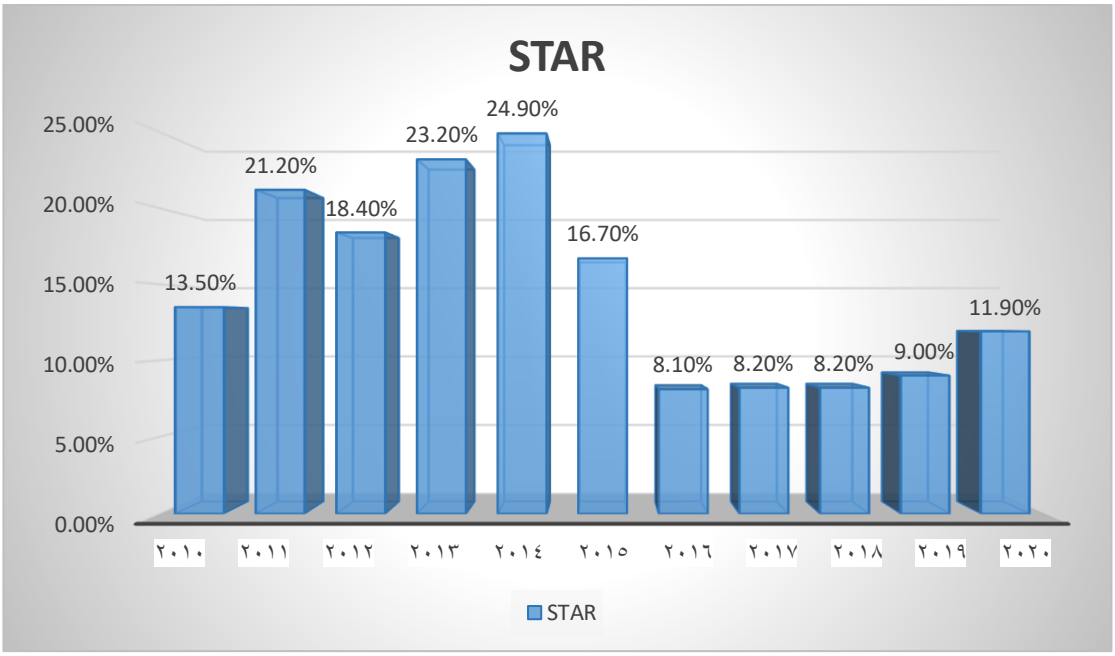


الشكل (3-13) يوضح حساسية السوق بنسبة (STAR)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-15)

2- **المؤشرات الساندة لقياس حساسية مخاطر السوق:** وهي مؤشرات يتم استعمالها لقياس وتقييم مدى حساسية مخاطر المصرف في السوق، فضلا عن المؤشر الأساسي والذي هو نسبة الأوراق المالية الى الموجودات، وهذه المؤشرات هي

أ- فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة: والتي يتم حسابها من خلال الفرق بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للمخاطر، وتشير النتيجة الموجبة الى ان (الموجودات أكبر من المطلوبات) الحساسة للمخاطر، والعكس صحيح في حال ظهور النتيجة سالبة ويتم احتسابها من المعادلة الاتية.

$$GAP = RSAs - RSLs$$

ب-نسبة الموجودات الحساسة الى المطلوبات الحساسة: ويتم استعمالها للتأكيد على صحة فجوة (الموجودات والمطلوبات) الحساسة للفائدة، ففي حال ظهرت النسبة (واحد صحيح او أكبر) فأنها تشير الى ان الموجودات الحساسة كانت أكبر من المطلوبات الحساسة، اما إذا كانت النسبة (اقل من الواحد) فهي تعني العكس، ويتم حسابها من خلال قسمة (الموجودات على المطلوبات) الحساسة للفائدة وبالمعادلة الاتية.

$$GAP = \frac{RSAs}{RSLs}$$

ج- نسبة الفجوة المطلقة: والتي يتم حسابها من خلال قسمة فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة على اجمالي الموجودات، ويشير ارتفاعها الى ارتفاع مخاطر السوق والعكس صحيح ومن خلال المعادلة الاتية.

$$|\mathbf{GAP}| = \frac{\mathbf{GAP}}{\mathbf{TA}} \times \mathbf{100\%}$$

كما ان ارتفاع الفجوة المطلقة يعني ارتفاع مخاطر السوق اما انخفاضها فيعني العكس.

الجدول (3–16) الاتي يوضح لنا نتائج قياس درجة حساسية مصرف بغداد لسنوات المدة الزمنية لعينة البحث باستعمال مؤشرات الفجوة.

الجدول (3–16) يوضح نتائج حساسية السوق باستخدام (GAP، GAP Ratio، |GAP|)

| YEARS | RSAs (مليون) | RSLs (مليون) | GAP (مليون) | GAP Ratio | \|GAP\| |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 930,807 | 842,274 | 88,533 | 1.1 | 9.2% |
| 2011 | 875,267 | 735,746 | 139,521 | 1.2 | 15.9% |
| 2012 | 1,257,407 | 1.093,402 | 164,005 | 1.1 | 12.6% |
| 2013 | 1,708,093 | 1,473,642 | 234,451 | 1.2 | 13.3% |
| 2014 | 1,770,087 | 1,535,086 | 235,001 | 1.2 | 12.9% |
| 2015 | 1,493,192 | 1,281,048 | 212,144 | 1.2 | 13.7% |
| 2016 | 1,042,904 | 917,602 | 125,302 | 1.1 | 10.4% |
| 2017 | 1,020,286 | 813,210 | 207,076 | 1.3 | 19.0% |
| 2018 | 429,653 | 846,795 | - 417,142 | 0.5 | 37.5% |
| 2019 | 942,539 | 859,102 | 83,437 | 1.1 | 7.4% |
| 2020 | 1,344,553 | 1,141,092 | 203,461 | 1.2 | 14.3% |

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى الحسابات الختامية لمصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (3–16) ان نتائج فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة (GAP) متقاربة في معظم سنوات المدة الزمنية للبحث، وكانت جميع قيم الفجوة موجبة ماعدا سنة 2018 التي أظهرت نتائجها قيمة سالبة، والسبب يرجع الى ان المطلوبات الحساسة للفائدة كانت اكبر من الموجودات الحساسة للفائدة بهذه السنة بواقع (417,142) مليار دينار، كما ان اقل فجوة موجبة حققها المصرف كانت في عام 2019 حيث كان الفرق بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة (83,437) مليار دينار، وذلك لتقارب الموجودات والمطلوبات الحساسة بالقيم، وكانت اعلى قيمة للفجوة الموجبة في عام 2014 وبواقع (235001) مليار دينار، ولابد من الإشارة هنا الى ان جميع قيم الفجوة الموجبة كانت متقاربة، وعند مشاهدة نتائج

نسبة الموجودات الى المطلوبات الحساسة للفائدة نجدها تأكد نتائج الـ (GAP)، حيث أظهرت النتائج ان النسبة الوحيد التي كانت اقل من الواحد الصحيح في عام 2018 وبنسبة (0.5)، وهذا يعني ان المطلوبات الحساسة للفائدة بهذا العام كانت اكبر من الموجودات بواقع (0.5)، كما اكدت (GAP Ratio) نتائج (GAP) في السنوات التي ظهرت بها الفجوة موجبة حيث ان النسبة كانت اكبر من الواحد، اما بالنسبة لنتائج الفجوة المطلقة (|GAP|) فقد ظهرت النتائج متقاربة في معظم السنوات ماعدا عام 2018 الذي كانت فجوته سالبة، حيث ان اعلى نسبة للفجوة المطلقة كانت في عام 2018 وبنسبة مئوية (37.5%)، وحقق المصرف اقل نسبة مطلقة للفجوة في عام 2019 وهي (7.4%)، وبلغ متوسط الفجوة المطلقة لمصرف بغداد ما يقارب (15.1%)، والشكل (3-14) يوضح نسب الفجوة المطلقة بيانيا.

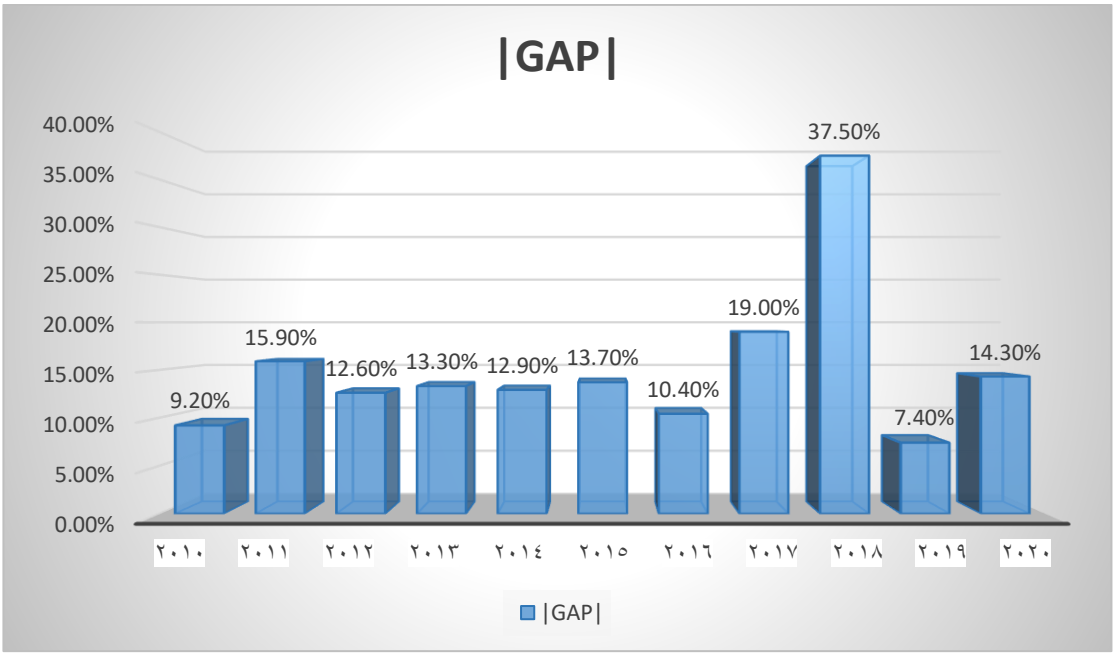


الشكل (3-14) يوضح حساسية السوق بنسبة (|GAP|)

المصدر: اعداد الباحث استنادا" الى نتائج الجدول (3-16)

## 3-3: التقييم النهائي لقياس اداء مصرف بغداد

للقيام بالتصنيف النهائي يتم اخذ متوسط التصنيف لكل مكونات نموذج التقييم المصرفي CAMELS، والجدول (3-17) يوضح نتائج متوسط التقييم النهائي للنسب الرئيسة التي تم اعتمادها في قياس وتحليل أداء مصرف بغداد، كما سيتم تناول وصف خصائص التصنيف وتبعا" لمستوياته المختلفة.

### 3-3-1: قياس وتحليل أداء مصرف بغداد:

| المؤشر | النسبة | متوسط النسبة | التصنيف | المستوى |
|---|---|---|---|---|
| كفاية (ملاءة) رأس المال | CAR | %45.1 | قوي | الأول |
| جودة الموجودات | NPLLR | %7.6 | غير مرضي | الخامس |
| جودة الربحية | ROA | %1.2 | متوسط | الثالث |
| | ROE | %7.0 | متوسط | الثالث |
| جودة السيولة | CR | %110.0 | قوي | الأول |
| الحساسية اتجاه مخاطر السوق | STAR | %14.8 | قوي | الأول |

الجدول (3-17) يوضح التقييم النهائي لكفاءة مصرف بغداد وللمدة (2010-2020)

المصدر: اعداد الطالب استنادا" الى نتائج نموذج CAMELS

التصنيف الكلي لمصرف بغداد = 1 + 5 + 3 + 3 + 1+ 1 / 6 = 2.333

تشير النتيجة النهائية لقياس كفاءة أداء مصرف بغداد باستعمال نموذج CAMELS، ان المصرف وقع ضمن المستوى الثاني وهو بالتصنيف (المرض)، والمصارف التي تقع بهذا

التصنيف فهي تمتلك مركزا ماليا سليما وامنا، كما انها تمتلك قدرة الصمود امام التحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، الا انها تواجه بعض المشاكل المشخصة والمعروفة من قبل الإدارة وهي تكون تحت السيطرة، وهذا يعني ان مصرف بغداد كان جيدا في اغلب عملياته المصرفية، كما انه كان متميزا في الامتثال الى القوانين وتطبيق لوائح الرقابة والاشراف، الا انه كان يعاني من بعض نقاط الضعف التي بالإمكان معالجتها من خلال تشخيصها وتوجيه الإدارة نحوها لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، ومن هذه النقاط هو الارتفاع الكبير لنسبة القروض المتعثرة وانخفاض معدل العائد بالمقارنة مع حجم الموجودات وحقوق الملكية، كما لابد من تدخل الإدارة العليا للمصرف والمتمثلة بمجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الضرورية لزيادة تحسين الأداء، كون النسبة التي اظهرتها عملية التقييم تقع في نهاية المستوى الثاني ذو التصنيف (المرضي)، ومن هذه القرارات الدفع بزيادة حجم الائتمان وتنويع مصادر الاستثمار، اما بالنسبة الى جودة الإدارة فكان متوسط نسبة توظيف الودائع على شكل قروض في سنوات البحث بلغت (26.8%) هذا يعني ان إدارة المصرف اتبعت سياسه تحفظيه في عملية منح القروض حيث احتفظت بنسبة (73.2%) من أموال الودائع، وهي بذلك وفرت نسبة حماية اكبر للمودعين وبالمقابل جمدة نسبة كبيره من الأموال المودعة دون الاستثمار، كذلك ان متوسط نسبة المصاريف الى اجمالي العوائد بلغت (58%) وهذا يعني ان المصرف يستقطع 58% من ايراداته على شكل مصاريف ويقوم بتوزيع المتبقي من الإيرادات وتبلغ نسبته (42%) على شكل أرباح صافية للمساهمين.

## 3-3-2: وصف خصائص تصنيف نموذج CAMELS لمصرف بغداد عينة البحث:

1. **كفاية راس المال:** كان تصنيف المصرف (قوي) وبالمستوى الأول، والمصرف الذي يحظى بهذا التصنيف يتميز بامتلاكه راس مال قوي قادر على مواجهة المخاطر المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، كما ان رأس ماله تجاوز المتطلبات التنظيمية، ويمتلك إدارة قادرة على زيادة راس المال وتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة راس المال، الا ان الفرق الكبير بين النسبة المعيارية للجنة بازل ولنسبة المعيارية للبنك المركزي والنسبة التي حققها المصرف، يعد مؤشر ضعف على المصرف في عملية توظيف الأموال، لأنه يحتفظ بأموال معطلة تفوق النسبة المعيارية للجنة بازل (37.1%) والنسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي ( 33.1%)، على الرغم من انها مؤشر ضمان للمودعين.
2. **جودة الموجودات او الاصول:** كان تصنيف جودة الموجودات لمصرف بغداد الاضعف من حيث المؤشرات، اذ وقع بالمستوى الخامس ضمن تصنيف (غير مرضي)، وهذا يشير الى ضعف المصرف في إدارة موجوداته، وهو يعاني من مشاكل كبيره في العديد من اصوله، الامر الذي يتطلب وجود اشراف رقابي قوي جدا لإيقاف الاستنزاف الحاصل في راس المال وحماية أموال المستثمرين والمودعين ولمنع تأكله.
3. **جودة الإدارة:** لعدم وجود اوزان ثابته لجودة الإدارة فلا يمكن تصنيف المصرف باي المستويات يكون، الا ان النسب التي تم استعمالها عكست واقع المصرف من حيث كفاءة الإدارة.
4. **جودة الربحية او العوائد:** تم استعمالنا نسبتين لقياس كفاءة أداء مصرف بغداد، وهما نسبتي صافي الدخل الى اجمالي الموجودات (ROA)، ونسبة صافي الدخل الى اجمالي حقوق

الملكية (ROE)، وكلا النسبتين كانت نتائجهما بالمستوى الثالث ضمن التصنيف (المتوسط)، ويشير هذا المستوى الى ان الأرباح المتحققة بمستوى متوسط مقارنة بحجم الموجودات الكبير، الامر الذي يستدعي تدخل الإدارة من اجل تحسين الأرباح بشكل يتناسب مع حجم راس المال.

5. **جودة السيولة:** حصل مصرف بغداد على المستوى الأول من حيث جودة السيولة وبتصنيف (قوي)، ويتميز المصرف بهذا المستوى بتوفير الأصول السائلة لمواجهة سحب الودائع والسحوبات غير المتوقعة، كما يوفر جميع متطلبات الرقابة والاشراف على عملياته، ولا يعتمد على عمليات الاقتراض من المصارف الا بالحدود المعقولة، كل هذا يكون من خلال امتلاكه إدارة كفؤه، لكن الفرق الكبير بين النسبة المعيارية للبنك المركزي ومتوسط نسبة السيولة المصرفية والبالغ (80%) يعد مؤشرا" على وجود أموال مجمدة غير مستخدمة في الاستثمار، مما يفوت فرص تحقيق الأرباح على المصرف.
6. **الحساسية اتجاه مخاطر السوق:** حقق مصرف بغداد خلال سنوات الدراسة المستوى الأول وبتصنيف (قوي) من حيث حساسية نشاطاته الاستثمارية اتجاه مخاطر السوق، ويتميز المصرف بهذا التصنيف بان إدارة مخاطره قوية مقارنة بدرجة وحجم تعقيداته، كما ان احتمالية تأثير مخاطر السوق في راس المال والايرادات ضعيف جدا، وهذا بسبب تنوع أوراقه المالية وتناسبها مع حجم موجوداته.

## 3-4: مناقشة الفرضيات

لأثبات الفرضيات التي تم طرحها من عدمها لابد من مناقشتها من حيث الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية وسيتم تناول الفرضيات الفرعية أولا ومن ثم الفرضية الأساسية:

**الفرضية الأولى:** تم اثبات الفرضية الأولى بأن هناك تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس كفاية راس المال، حيث ان متوسط نسبة كفاية رأس المال أعطت مؤشر بان المصرف يمتلك كفاية عالية وضمن المستوى الأول وبتصنيف (قوي)، كذلك ان النسب التي استعمالها في عملية القياس، أعطت نتائج تعكس واقع كفاية راس المال في المصارف التجارية استنادا" الى نتائج تقرير الاستقرار النقدي الصادر من البنك المركزي.

**الفرضية الثانية:** تم اثبات الفرضية التي تنص على (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الموجودات المصرفية) حيث ان النسبة التي تم استعمالها أعطت نتائج تعكس واقع المصرف من حيث جودة الموجودات، وبينت ان حجم القروض المتعثرة في المصرف مرتفع نسبيا، وان هذه النتائج تعكس واقع المصارف التجارية من حيث ارتفاع نسب القروض التي تمنحها المصارف التي تعاني من التعثر وطبقا" لتقريري الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي وتقرير الإنذار المبكر خلال المدة الزمنية للبحث.

**الفرضية الثالثة:** نظرا لعدم وجود جدول معياري لقياس كفاءة أداء الإدارة في المصارف عند استعمال نموذج CAMELS كونها متغير نوعي، فلم يتم اثبات الفرضية القائلة (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس جودة الإدارة)، الا ان استعمال بعض النسب الكمية التي تعكس واقع أداء الإدارة في المصرف كنسبة (LDR) ونسبة (ERR)، أوضح ضعف إدارة المصرف في توظيف الودائع على شكل قروض حيث ان متوسط نسبة التوظيف (LDR) هو (26.8%) وهذا يعني ان النسبة الأكبر من الودائع لم يتم توظيفها على شكل قروض وان إدارة المصرف انتهجت

أسلوبا" دفاعيا" لحماية أموال المودعين وتغاضت عن الخسائر التي يمكن ان يتحملها المصرف نتيجة الاحتفاظ بقدر كبير من الأموال دون الاستثمار، أيضا" ان نسبة كفاءة العمليات أظهرت نتائجا" تعكس ضعف إدارة المصرف، اذ انها تقوم بأنفاق (58%) من العوائد على شكل مصاريف، وهذا أيضا مؤشر ضعف على إدارة المصرف.

**الفرضية الرابعة:** تم قبول الفرضية القائلة (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس الربحية المصرفية)، وذلك من خلال استعمال نسبتين رئيسيتين وهما (ROA، ROE) اثبتا ان كفاءة جودة الربحية في مصرف بغداد، والذي كان ضمن المستوى الثالث وبتصنيف (متوسط)، كما ان النسب الساندة التي استعملناها اثبتت ان كفاءة مصرف بغداد من حيث الربحية تقع بالمستوى المتوسط، وان كفاءة الربحية بمصرف بغداد تعكس واقع المصارف التجارية استنادا" الى تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي في سنوات البحث.

**الفرضية الخامسة:** تم قبول الفرضية القائلة (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس السيولة المصرفية)، وذلك عن طريق استعمال نسبة التداول (CR) التي أظهرت نتائجا" توضح واقع مصرف بغداد من حيث السيولة التي كانت بالمستوى الأول وبتصنيف (قوي) وذلك لان متوسط النسبة كان (110.0%) وهو معدل يوفق النسبة التي وضعها البنك المركزي العراقي بـ (80%)، كما ان النسب الساندة (MFR، LTAR) أسندت نتائج النسبة الرئيسية، كما ان نتائج مصرف بغداد عكست واقع المصارف التجارية استنادا" الى نتائج تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي خلال المدة الزمنية للبحث.

**الفرضية السادسة:** تم قبول الفرضية القائلة (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS في قياس حساسية السوق)، وذلك من خلال استعمال نسبة رئيسية وهي نسبة الأوراق المالية الى اجمالي الموجودات (STAR) التي عن طريقها قياس حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق، وأثبتت نتائج مؤشر الحساسية ان المصرف بالمستوى الأول وبتصنيف (قوي)، كما ان النسب الساندة التي استعملناها (GAP، GAP Ratio ، |GAP| ) دعمت النتائج التي اظهرتها النسبة الرئيسية، كذلك ان نتائج حساسية مصرف بغداد تعكس واقع المصارف التجارية استنادا" الى تقريري الاستقرار المالي و الإنذار المبكر الصادرين من البنك المركزي خلال المدة الزمنية للبحث.

**الفرضية الرئيسية:** نتائج الفرضيات الفرعية التي تم اثباتها بان هناك تطابق للاداء المصرفي لخمسة متغيرات من النموذج وهي (كفاية راس المال، كفاءة الموجودات، كفاءة الربحية، كفاءة السيولة، حساسية السوق) وصعوبة تطبيق النموذج في معيار (جودة الإدارة) لأنها متغير نوعي، وبما ان اغلب المعايير تحققت إمكانية قياس كفاءتها باستعمال نموذج CAMELS، فان الفرضية الأساسية تم قبولها والتي تنص على (تطابق الأداء المصرفي لمصرف بغداد مع النسب المعيارية لمؤشرات نموذج CAMELS).

## 3-5: صعوبات تطبيق نموذج CAMELS

هناك صعوبات تواجه عملية تنفيذ نموذج (CAMELS) على الصعيد العملي وهي:

1. صعوبات تتعلق بكفاية او ملاءة راس المال (C) ومراقبة أنواع الأصول المصرفية.
2. صعوبة قياس الإدارة (M) كونها متغيرا" نوعيا".
3. هناك علاقة يصعب قياسها بين ربحية (E) المصرف ومقدرته المالية، فمثلا يمكن ان يحقق المصرف أرباحا" عالية نتيجة تقبله للمخاطر المرتفعة.
4. اما الصعوبات التي تواجه عنصر السيولة (L)، فأنها تتعلق بالإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير ومصادر التمويل واختلاف اجال استحقاقها والايرادات.
5. فيما يتعلق بعنصر الحساسية لمخاطر السوق (S)، فالصعوبات تتعلق بزيادة تنوع عمليات المصارف كقيامها بعمليات صرف العملة والقيام بصفقات سوق الأسهم والسلع والعقار، الامر الذي يولد من كل هذه العمليات درجات متفاوتة من المخاطر يصعب قياسها.

# الفصل الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

### المبحث الاول

### الاستنتاجات

### المبحث الثاني

### التوصيات

## المبحث الأول

## الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث بعد استكمال الجانب النظري، واستعمال معايير نموذج CAMELS في الجانب التطبيقي للبحث وهي كالاتي:

1. هناك إمكانية لاستعمال معايير نموذج CAMELS الذي تم تطبيقه على بيانات مصرف بغداد عينة البحث، في المصارف التجارية العراقية في قياس وتقييم الأداء المصرفي من خلال مقارنة الأهداف المعدة مسبقا بالأهداف المتحققة ولعدة سنوات او سنويا".
2. حصل مصرف بغداد عينة البحث في عملية القياس باستعمال نموذج CAMELS للتقييم المصرفي، على المستوى الثاني وبتصنيف (مرض) وهو بهذا التصنيف يكون سليما" من حيث الأداء الا انه يعاني من نقاط ضعف محددة وأبرزها جودة الموجودات فقد كان مستوى تصنيف الموجودات (غير مرض) بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، كذلك عوائد المصرف كانت بمستوى تصنيف (متوسط) وهو مؤشر ضعيف نسبيا.
3. بينت نتائج نموذج CAMELS ارتفاع نسبتي كفاية راس المال عن النسبة المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي بـ (33.1%) ولجنة بازل بـ (37.1%) ونسبة السيولة المصرفية عن النسبة المعيارية للبنك المركزي بـ (80%)، كما ان المصرف انتهج سياسة متحفظة في عملية الاستثمار هذا ما عكسته نتائج حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق.
4. مبالغة المصارف بالاحتفاظ بالمبالغ على نحو يفوق النسب المعيارية التي حددتها السلطات الاشرافية لكفاية راس المال والسيولة القانونية والهدف منها حماية أموال المودعين، وهذا الاحتفاظ يعد مؤشر على وجود أموال مجمدة غير مستثمرة يمكن ان تحقق أرباحا" مصرفية.

5. أظهرت نتائج تحليل جودة الإدارة في مصرف بغداد باستعمال نموذج CAMELS انخفاض نسبة توظيف الموارد المالية المتأتية من الودائع على شكل قروض، حيث ان متوسط نسبة التوظيف للمصرف هي (26.8%)، وهو بهذا ينتهج سياسة دفاعية لحماية أموال المودعين، كما ان ارتفاع نسبة كفاءة العمليات تعد مؤشرا" على ارتفاع حجم المصاريف للعوائد وبواقع (58%).

6. يساعد نموذج التقييم المصرفي CAMELS إدارة المصارف على وضع الخطط المستقبلية وانتهاج سياسة محكمة من خلال تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف، بعد اجراء التحليل الشامل والمفصل لأداء المصرف.

7. بالمقارنة مع تقريري الاستقرار المالي والانذار المبكر الصادرين من البنك المركزي للمدة الزمنية للبحث، نجد ان نتائج مصرف بغداد عند استعمال نموذج CAMELS هي انعكاس لواقع المصارف التجارية العراقية من حيث كفاية راس المال واداء الموجودات ولاسيما ارتفاع نسبة القروض المتعثرة واداء السيولة المصرفية وانخفاض حجم منح الائتمان.

## المبحث الثاني

## التوصيات

استنادا الى الاستنتاجات التي توصل لها البحث والتي تم التطرق لها بالمبحث الأول من الفصل، فيمكن ان نوصي بالنقاط التالية.

1. ضرورة تشخيص نقاط الضعف في المصارف التجارية من خلال استعمال نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS والقضاء عليها من خلال اعداد الخطط والمعالجات المستقبلية السريعة، واهم نقاط الضعف التي تم تشخيصها من خلال عينة البحث (مصرف بغداد) ضعف الموجودات بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، وكذلك الأرباح التي حققها المصرف لا تتناسب مع حجم رؤوس أمواله، والسبب في ذلك السياسة التحفظية التي يتبعها المصرف والتي تعطل نسبة كبيرة من رؤوس الأموال عن الاستثمار.
2. السعي الى تخفيض نسبتي كفاية راس المال والسيولة القانونية في المصرف عينة البحث والمصارف التجارية بعامه، وجعلها تتلاءم مع الاوزان المعيارية للبنك المركزي العراقي لتجنيب تعطيل الموارد المالية المتاحة للاستثمار، لان الاحتفاظ بنسب كبيرة من الأموال يؤثر سلبيا" في العوائد المصرفية.
3. التوجه لتوظيف الموارد المالية المتاحة وبالذات المتولدة عن طريق الودائع بشكل أفضل عما هو علية عن طريق استخدام طرق تسويقية بديلة لمنح القروض او استعمال المنافسة السعرية، اذ ان عدم استثمارها يشكل تكلفه إضافية على المصرف نتيجة انخفاض قيمتها الفعلية فضلا" عن فائدة التوديع.
4. ضرورة توظيف رؤوس الأموال الكبيرة في مجالات مختلفة من الاستثمارات المصرفية، لزيادة حجم الإيرادات بشكل يتلاءم مع حجم الاحتفاظ، كما لابد من استثمار (النقد وما في حكمه)

في أدوات مالية سريعة السيولة كـ (الأوراق التجارية والسندات المضمونة)، للاستفادة من عوائدها وكذلك لسرعة تحويلها الى نقد عند مواجهة المصرف للسحوبات من قبل مودعيه.

5. لابد من اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة من قبل البنك المركزي للحد من حجم القروض المتعثرة التي يعاني منها المصرف عينة البحث ومعظم المصارف الخاصة حسب ما جاء بتقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي في جميع سنوات البحث، كذلك لابد من التشديد على المصارف بضرورة تطبيق سياسة رصينة تعمل على تدقيق وثائق الضمانات والتأكد من صحتها عند منح القروض، بغية تقليل حجم القروض المتعثرة لديها.

6. وضع حدود عليا للنسب المعيارية (لكفاية راس المال والسيولة القانونية) من قبل المنظمات الدولية كلجنة بازل والسلطة الاشرافية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي لضمان استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها لأهميتها وانعكاساتها غلى القطاع المصرفي بخاصة والاقتصادي بعامة.

7. بغية تخفيض التأثرات الخارجية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف لابد من وضع الية للسيطرة على الفجوة ما بين الموجودات الحساسة للفائدة والمطلوبات الحساسة للفائدة، عن طريق خلق التوازن من خلال متابعة تحركات أسعار الفائدة.

# المراجع والمصادر

# المراجع والمصادر العربية

**أولا": الكتب:**


1. القران الكريم (سورة الأعراف، الآية 8).
2. ابن منظور، لسان العرب، 2007، دار المعارف.
3. بتال، احمد، قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات، نور للنشر، الامارات، 2016.
4. حسين، خالد حسين، تقرير مؤشرات السلامه المالية لعام 2020 ، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجه الاقتصادية والتنبؤ ،2021.
5. الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر الإسكندرية، ط (1)، 2005.
6. الخطيب، محمد محمود، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط (1)، 2010.
7. داود، فضيلة سلمان، جدوع، مخلد حمزة، تقييم الاداء المصرفي: مفاهيم اساسية وممارسات تطبيقية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط (1)، 2017.
8. الدوري، عمر علي كمال، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور، ط (1)، 2013.
9. شلهوب، علي محمد، شؤون النقود واعمال البنوك، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا حلب، ط (1) ،2007.
10. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط (2)، 2015.

**11.**القطب، محيي الدين، الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

**12.**الكراسنة، أبراهيم، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، حقوق النشر محفوظة، أبو ظبي. 2010.

**13.**المحاسنة، إبراهيم محمد، إدارة وتقييم الاداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط (1)، 2013.

**14.**نجم، عبود، مدخل إلى إدارة العمليات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط (1)، 2013.

**ثانيا": الرسائل والأطاريح الجامعية:**

1. أبو تلول، اخلاص يوسف عبد الله، دور استخدام نموذج CAMELS في تقييم وتصنيف أداء البنوك التجارية بالأردن، رسالة ماجستير غير منشوره، مقدمه الى كلية الاعمال جامعة عمان العربية، الأردن، 2016.
2. أبو كمال، مرفت علي، الأساليب الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.
3. أبو هونة، صلاح عامر، إثر كفاية رأس المال على ربحية وسيولة المصارف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2016.

4. احمد، نادية طارق، دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء المصارف العامة بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والصناعي، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2015.
5. بلقاسم، ميموني، قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتها في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016، أطروحة دكتوراه منشوره، تخصص مالية ومحاسبية، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة احمد دراية ادرار – الجزائر-، 2020.
6. تريعة، حنان، أهمية نظام (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA (2010-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصاد، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
7. تميسه، سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2014.
8. تيمجغدين، عمر، دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
9. حناش، فيروز، لعجرود، ليلى، تقييم السلامة المصرفية للبنوك الإسلامية باستخدام طريقة CAMELS – دراسة حالة البنك الراجحي السعودي، رسالة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –، 2019.

**10.** الزبيدي، امنة صبري كريم، تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإماراتية والاردنية للمدة (2005–2014)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء،2016.

**11.** زغود، ايمان، الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)، رسالة ماجستير، منشوره، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي– ، الجزائر، 2015.

**12.** سعود، ناديه، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك: مالية ومحاسبية، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، 2018.

**13.** سيهام، عيسى، يونس، عيسى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB بومرداس، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.

**14.** الشافي، احمد عبد الوهاب عبد، الدور الاشرافي للبنك المركزي على نظم الدفع وأثره في كفاءة أداء القطاع المصرفي، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2015.

15. شهاب، جليل إبراهيم، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2018.

16. شوشيه، يمينة، أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010–2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم، 2016.

17. صالح، سعد محمد، تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض المبادرة الزراعية حالة دراسية (2008–2012)، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.

18. صورية، عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

19. العابدي، زيدون فريق عبد، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية بحث تطبيقي في مصرف الرافدين، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.

20. العيثاوي، أنغام ضرار جاسم سلمان، الدور الرقابي لمجلس الإدارة وعلاقته بتحسين الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير غير منشوره، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2018.

**21.** عيدل، علي، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الاداء في البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مؤشر CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، 2014.

**22.** غزال، رقية، أثر السياسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

**23.** الفرا، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فليسطين، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير منشوره، فلسطين، 2008.

**24.** الفوازي، محمد احمد ضاحي، النظام التقليدي ونظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للمصارف (دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2007–2013)، رسالة ماجستير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2015.

**25.** القريشي، سرى رفيق عبد الرزاق، إثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية والاردنية للمدة (2005–2010)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء قسم العلوم المالية والمصرفية، 2013.

**26.** كافي، صفاء، إثر عناصر نموذج CAMELS على إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010–2016، رسالة ماجستير، غير منشوره، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،2018.

**27.** لأمين، قاسمي محمد، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة خلال الفترة 2010-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،2019.

**28.** لعراف، فائزة، زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم تخصص علوم التجارية، جامعة المسيلة، 2015.

**29.** المحمود، حسين، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير منشوره، مقدمة الى كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2014.

**30.** مسعود، سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي للفترة 2009-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

**31.** المعموري، جاسم عيدان براك، أثر الاندماج في تحسين كفاية الأداء، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

**32.** مفتاح، حسن، إثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2018.

**33.** نصر الدين، تبيرة، شرفي، قرواشي، أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية دراسة قياسية لبنك الأردن، رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة مالية، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – الجزائر، 2020.

## ثالثا": البحوث والدوريات:

**1.** إبراهيم، سحر طلال، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (35)، 2013.

**2.** احمد، عمان، استخدام أسلوب مغلف البيانات DEA لتقييم كفاءة الأداء المصرفي للبنوك التجارية: دراسة لحالة بنك الثقة الجزائري TBA خلال الفترة 2012 – 2019، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلد (4)، عدد (1)، 2021.

**3.** اسعد، بسام، Banks Performance Assessment Using Camels Approach ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد (40) ، العدد (1) ، 2018.

**4.** بلقصور، روقية، العمراوي، حنان، أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نماذج CAMELS (دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال

الفترة 2010–2016)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد (5)، العدد (1)، 2021.

**5.** بن خنتو، فريد، وقريشي، محمد الجموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) ، مجلة الباحث، العدد (12)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، 2013.

**6.** بن شنة، فاطمة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (18)، 2018.

**7.** بو عبد الله، ودان، يمينة، شوشة، إثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة مابين البنك الوطني الجزائري والبنك بي ان بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010–2014)، مجلة الباحث العلمي جامعة سكيدة، العدد (8)، 2017.

**8.** بوخلخال، يوسف، إثر تطبيق نظام التقييم المصرفي على أداء الرقابة في البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012.

**9.** بورقبة، شوقي طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ARFBS، مختبر تطوير أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، العدد (1) ،2011.

**10.** بوسهوة، نذير، مكيد، علي، دور ادارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد (7)، المجلد (1)، 2014.

**11.** تاج الدين، ميادة صلاح الدين، تأثير تطبيق نموذج CAMELS في ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على عدد من المصارف الخاصة العراقية للمدة (2010 – 2016)، مجلة الاقتصاد

وعلوم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة الموصل، المجلد (26)، العدد (117)، 2020.

**12.** حبيب، سمر، دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية التقويم المصرفي وفق متطلبات camels (دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (1)، 2014.

**13.** الخاقاني، نوري عبد الرسول محمد، أبو هونه، صلاح عامر، استخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية راس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (2)، 2018.

**14.** دهيرب، محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار من 2006 حتى 2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى، المجلد (11)، العدد (45)، 2020.

**15.** رايس، حدة، فاطمة الزهراء، نوى، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004-2008)، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد (1)، العدد (26)، جامعة القدس، الأردن، 2012.

**16.** رحيم، عباس فاضل، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك في العراق، حالة البنك الإسلامي الوطني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة، العدد (34)، 2014.

**17.** الرشيد، مالك احمد، مقارنة بين معيار Cael وCamel كأدات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد (35)، 2005.

**18.** رملي، حمزة، قرفي، عمار، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر Camels – دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي CH&JPM – ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (8)، العدد (1)، 2021.

**19.** زواوية، ايمان قوال، تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي camels، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي – مختبر المالية، المحاسبة، الجباية والتامين –، عدد (7)، الجزائر، 2017.

**20.** سليمان، مخلف، "نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد (11)، 2012.

**21.** صالحية، احمد سايح، محمد، زيدان، تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015–2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (17)، العدد (25)، 2021.

**22.** صندوق، عفيف، ياسر المشعل، علي حسن، تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (43)، العدد (3)، 2021.

**23.** الطائي، محمد محمود، علي، حسام عباس، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن بحث تطبيقي على عينة من المصارف الاهلية التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، المجلد (9)، العدد (1)، 2019.

**24.** عبد الرضا، مصطفى سلام، احمد كاظم عيدان، حيدر محمد كريم، دور الاندماج المصرفي في تعزيز الكفاءة المصرفية وفق نموذج camels دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخليجية للمدة (2015–2019)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (10)، العدد (38)، 2021.

**25.** عبد الشافي، احمد عبد الوهاب، والزبيدي، حمزة فائق وهيب، نظام المدفوعات الالكتروني واثرة على كفاءة الأداء المصرفي/ بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية صادرة عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (15)، العدد (51)، 2020.

**26.** عوض، عزمي وصفي، تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية – دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي –، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (22)، المجلد (16)، 2020.

**27.** عياد، ايناس، براني، عبد الناصر، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، مجلة المعيار، مجلد (25)، عدد (59)،2021.

**28.** غصين، راغب ونشوان، محمد عمار، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام نموذج CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36)، العدد (1)، 2014.

**29.** قويدر، ابتسام، يحيوش، حسين، استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي

بن مهيدي ام البواقي – مخبر المالية، المحاسبية، الجباية والتأمين، مجلد (7)، عدد (2)، 2020.

**30.** القيسي، فوزان عبد القادر، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009–2014، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، مجلد (13)، عدد (4)، 2017.

**31.** كامل، عمر علي، عبد الستار، عائشة محمد، إثر تقييم الأداء المصرفي باستخدام CAMELS على القيمة السوقية (دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012–2016)، مجلة الدنانير، العدد (18)، 2020.

**32.** الكعبي، علي احمد فارس، اليساري، هشام احمد مهدي، تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005–2006)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (17)، العدد (67)، 2021.

**33.** المتولي، محمد سمير محمد، تحليل الاختلاف بين البنوك التجارية في ضوء نموذج Camel، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد (1)، 2019.

**34.** المعماري، عبد الغفور حسن كنعان، المولى، حافظ جاسم عرب، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة (2002–2007) دراسة تحليلية ومقارنة، تنمية الرافدين، العدد (99)، المجلد (32)، كلية الإدارة والاقتصاد الموصل، 2010.

**35.** مفتاح، حسن، تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور – الجلفة – الجزائر، المجلد (5)، العدد (12)، 2018.

**36.**مقاتل، حمزة، بونيهي، مريم، تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج CAMELS دراسة حالة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2015-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (6)، العدد (1)، 2021.

**37.**مكطوف، هنادي صكر وحازم، سرى ضغيم، تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من (2014 – 2018)، مجلة الاقتصاد وعلوم الإدارة، المجلد (26)، العدد (117)، 2020.

**رابعا": التقارير والوثائق الرسمية:**

**1.** قانون المصارف رقم (94)، البنك المركزي العراقي، 2004.

**2.** قانون تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (4)، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4172)، 2011.

**3.** كتاب البنك المركزي العراقي الى المصارف التجارية المجازة الصادر من دائرة مراقبة الصيرفة قسم مراقبة المصارف التجارية، العدد (420/2/9) وبتاريخ (2018/11/13).

**4.** الحسابات الختامية لمصرف بغداد، للمده (2010-2020)، من خلال الاعتماد على تقارير مراقب الحسابات، المنشورة في هيئة الاوراق المالية في العراق.

**5.** التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق، للمدة (2010-2020)، الصادرة من البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية.

**6.** التقارير الفصلية للإنذار المبكر للقطاع المصرفي، للمدة (2017-2020)، الصادر من البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## المراجع والمصادر الأجنبية

## References and Foreign Sources

**First: Books:**


1. Cargill, F. Thomas, The Financial System Financial Regulation and Central Bank Policy, Cambridge University, by hose publisher united printing Cambridge, 2017.
2. Jones, Gareth R. & George, Jennifer M., Contemporary Management, Fifth Edition, McGraw-Hill, Inc, New York, 2008.
3. Maudos, Joaquín and José Manuel Pastor, Francisco Pérez and Javier Quesada, COST AND PROFIT EFFICIENCY IN EUROPEAN BANKS, Institute Valencia of Economics, Septembre, First Edition, Spain, 1999.
4. Nelson, Debra & Quick, James," ORGB Organizational Behavior" student ed., cengage learning,Texas, USA.,2015.
5. Peter S.Rose & Sylvia C.Hudgins , Bank Management & Financial services , 7 th Edition , McGraw-Hill companies , New York , USA , 2008.
6. Philippe Lorino, (1998) Methodes Pratique de La performance, Edition D'organisation, Paris, 1998.

7. Saltzman, Sonia B. Saltzman, Darcy, The Accion Camel Technical Note, USA, September 1998.

8. Simons, Robert , Performance Measurement and control systems for Implementing strategy , 1st Edition , Pearson Education Limited , London , England , 2014.

9. Yong Tan , Investigating the performance of Chinese Banks Efficiency and Risk Features , studies in Banking and Financial Institutions , Springer , London , 2016.

**Second: Thesis's and Dissertations:**

1. Babar, Haseb, Z.,& Zeb, Gul, "Camels rating System for banking industry in pakistan Does Camels system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan". Master thesis, umea university, Sweden, 2011.

2. Botoe, Carrow W. , The Impact Of Liquidity On Profitability of Commercial Banks In Liberia, Master Of Business Administration, School of Business, University Of Nairobi, 2011.

3. Dang, Uyen, "THE CAMEL RATIN SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY", Arcada University of Applied Sciences , International Business, 2011.

4. Getahun, Mulualem," Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach", Master Thesis, Addis Ababa University. Ethiopia, 2015.

5. Ahmed, Mohammed Ali, Evaluating The Performance Of GCC Banks Using Camel Frame work , Master Thesis Submitted To School Of Business, University Utara, Malaysia,2014.

**Third: Researches & Periodicals:**

1. Ahsan, Mohammad Kamrul, Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh, Asian Business Consortium, Volume (6), Number (1), Issue 13, 2016.

2. Angela Roman, Alina Camelia Sargu, Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework, Procedia Economics and Finance, 2013.

3. Aspal, Parvesh Kumar, Dhawan, Sanjeev, "Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective, International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1, 2016.

4. Babu, Manju Rajan, Kumar, Ashok, Adequacy of CAMELS Rating System in Measuring the Efficiency of Banking Industry: A Retrospect, International Journal of Research in Arts and Science, Vol. 3, 2017.

5. Cole, Rebel, Gunther, Jeffrey," prediciting bank failures: A Comparison of on- and off site monitoring system, Journal of financial services Research, 1998.

6. Dahiyat, Ahmad. The application of Camels Rating System to Jordanian Brokerage Firms .International Research Journal of Finance and Economic , Vol 88, 2012.

7. Datta, Rahul Kanti, Internship Report on Camels Rating System Analysis of Bangladesh Bank in Accordance with BRAC Bank Limited, BRAC Business School BRAC University, Department of Rural Banks CAMELS Rating System, 2012.

8. Desta, Tesfatsion Sahlu, Financial performance of "The best African banks": A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting and management, Vol 6, No 1, 2016.

9. Desta, Tesfatsion Sahlu, Financial performance of "The best African banks": A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting and management, Vol 6, No 1, 2016.

10. Ebrahimi.S. Kazem & Ali B. & Maryam. Y.Fard. Performance Assessment of Banks listed on Tehran Stock Exchange based on CAMEL Indicators: International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 6, 2017.

11. GAOUAL, Z. I., & GERYVILLE, Z. The CAMELS Banking Rating System As An Effective Model for Evaluating the Performance of Algerian Public Banks A Case Study of the Algerian National Bank BNA. Revue de l'innovation et marketing Volume, 80(1), 2021.

12. Ghazavi, Masoud,& Bayraktar, Sema., " Performance analysis of banks in turkey using camels approach" ,journal of business Research turk, Vol 10, No 2, 2018.

13. Lovell C, Production Frontiers and Productive Efficiency, The Measurement of Productive Efficiency: Techniques and Applications, Oxford: Oxford University Press, 1993.

14. Majumder, Tofael Hossain, Rahman, mohammed Mizanur, A Camels model Analysis of selected Banks in Bangladesh, International Journal of Business and Technopreneurship, Vol 6, No 2, 2016.

15. Malhotra ,Naresh, Aspal, Parvesh Kumar, Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks World Journal of Social Sciences Vol. 3. No. 3. May Issue, 2013.

16. Miller, kent, & Bromily, Philip, Strategic risk and corporate performance: An analysis of alternative risk measure, Vol. 33, No.4, 1990.

17. Muhmad, Siti Nurain and Hashim, Hafiza Aishah , USING THE CAMEL FRAMEWORK IN ASSESSING BANK PERFORMANCE IN MALAYSIA , International Journal of Economics, Management and Accounting , by The International Islamic University Malaysia, vol 23, no. 1, 2015.

18. Ongore, Vincent Okoth, Kusa, Gemechu Berhonu, Determinants of financial performance of commercial Banks in Kenya, International journal of Economics and financial Issues, Vol 3, No 1, 2013.

19. Poulos, Apostolos G. Christo, Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System: International Business Research, Vol 4, No 2, 2011.

20. Rajan ,Manju and Kumar, Ashok , Adequacy of CAMELS Rating System in Measuring the Efficiency of Banking Industry, A Retrospect, International Journal of Research in Arts and Science, Vol. 3,2017.

21. Rozzani, Nabilah and Abdul, Rashidah, Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia, Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. 2013.

22. Stankeviciene , J . & Mencaite , E. " The Evaluation of Bank Performance Using A Multicriteria Decision Making Model : A case

study on Lithuanian Commercial Banks ", Technological and Economic Development of Economy , Vol 18 , No 1 , 2012.

23. Trautmann, Patrick Y., "CAMELS RATINGS", USAID-Funded Economic Governance II Project, Bearing Point, Inc., 2006.

24. Ebrahimi ,Seyed Kazem & Ali Bahraminasab & Maryam Yousefi Fard, Performance Assessment of Banks listed on Tehran Stock Exchange based on CAMEL Indicators, International Journal of Economics and Financial Issues,2017.

25. Majumder, Tofael, & Rahman, Mohammed,M.," A Camel Model Analysis of selected Banks in Bangladesh" .International Journal of business Technopreneurship, Vol 6, No 2, 2016.

**Fourth: Reports:**

1. International Monetary Fund, BASEL CORE PRINCIPLES FOR EFFECTIVE BANKING SUPERVISION, DETAILED ASSESSMENT OF OBSERVANCE, United States, Washington, D.C.. , 2015.

2. USAID, Manual For Off-Site Analysis Of Financial Institutions In Developing Countries, By International Science And Technology Institute, US, 1989.

# الملاحق

## 1. بعض بنود الميزانية العمومية وكشف الدخل لمصرف بغداد وللمدة (2010-2020)

| CA | R | E المصاريف | D | L | NPL | RWA | Capital | Tier2 | Tier1 | Years |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 930,807 | 40,638 | 18,016 | 804,688 | 180,781 | 16,434 | 678,528 | 304,297 | 185,510 | 118,787 | 2010 |
| 875,267 | 55,512 | 27,693 | 699,368 | 145,657 | 15,941 | 585,701 | 161,142 | 21,523 | 139,619 | 2011 |
| 1,257,407 | 62,583 | 31,249 | 1,046,719 | 137,255 | 13,310 | 433,842 | 229,327 | 22,074 | 207,253 | 2012 |
| 1,708,093 | 84,520 | 48,458 | 1,393,584 | 208,184 | 13,211 | 643,899 | 316,355 | 25,093 | 291,262 | 2013 |
| 1,770,087 | 76,046 | 40,005 | 1,491,599 | 226,699 | 669،14 | 835,084 | 316,073 | 23,654 | 292,419 | 2014 |
| 1,493,192 | 79,462 | 40,172 | 897,310 | 235,718 | 25,344 | 647,438 | 325,979 | 57,491 | 268,488 | 2015 |
| 1,042,903 | 73,620 | 44,305 | 827,925 | 195,066 | 16,300 | 687,678 | 356,079 | 73,258 | 282,821 | 2016 |
| 1,020,286 | 53,474 | 38,834 | 714,522 | 145,602 | 14,500 | 792,779 | 360,467 | 83,525 | 276,942 | 2017 |
| 429,653 | 36,568 | 30,958 | 786,385 | 486,436 | 15,700 | 761,087 | 346,316 | 79,574 | 266,742 | 2018 |
| 942,539 | 39,887 | 28,493 | 803,012 | 250,740 | 15,000 | 839,313 | 352,410 | 78,769 | 273,641 | 2019 |
| 1,344,553 | 60,552 | 26,786 | 1,073,265 | 486,436 | 12,000 | 789,023 | 386,081 | 107,646 | 278,435 | 2020 |

| NI | F+C | CL | E حقوق الملكية | D وما في حكمها | S | RSLS | RSAS | TE | TA | Years |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 13,600 | 571,822 | 842,274 | 118,787 | 842,274 | 129,539 | 842,274 | 930,807 | 118,788 | 961,062 | 2010 |
| 19,910 | 447,387 | 735,746 | 139,619 | 735,647 | 185,465 | 735,746 | 875,267 | 139,619 | 875,267 | 2011 |
| 23,844 | 812,391 | 1.093,402 | 207,252 | 1,093,402 | 239,128 | 1.093,402 | 1,257,407 | 207,252 | 1,300,654 | 2012 |
| 30,463 | 1,014,698 | 1,473,642 | 291,262 | 1,473,642 | 410,177 | 1,473,642 | 1,708,093 | 291,262 | 1,764,904 | 2013 |
| 19,741 | 992,402 | 1,535,086 | 292,419 | 1,535,086 | 455,021 | 1,535,086 | 1,770,087 | 292,419 | 1,827,505 | 2014 |
| 5,430 | 870,879 | 1,281,048 | 262,144 | 1,281,048 | 258,837 | 1,281,048 | 1,493,192 | 268,488 | 1,549,536 | 2015 |
| 20,245 | 541,806 | 917,602 | 282,821 | 917,602 | 97,399 | 917,602 | 1,042,904 | 282,821 | 1,200,424 | 2016 |
| 6,122 | 500,901 | 813,210 | 266,271 | 813,210 | 89,229 | 813,210 | 1,020,286 | 276,942 | 1,090,152 | 2017 |
| 4,152 | 612,061 | 846,795 | 266,742 | 846,795 | 91,059 | 846,795 | 429,653 | 266,742 | 1,113,538 | 2018 |
| 7,298 | 551,316 | 859,102 | 273,641 | 859,102 | 102,423 | 859,102 | 942,539 | 273,641 | 1,132,744 | 2019 |
| 20,200 | 843,250 | 1,141092 | 278,435 | 1,141092 | 168,593 | 1,141,092 | 1,344,553 | 278,435 | 1,419528 | 2020 |

من اعداد الطالب بالاعتماد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد للمدة (2010–2020)

| ت | رمز البيانات | اسم البيان |
|---|---|---|
| 1 | Tier1 | راس المال الأساس |
| 2 | Tier2 | راس المال المساند |
| 3 | Capital | راس المال الأساسي و المساند |
| 4 | RWA | الموجودات المرجحة بالمخاطر |
| 5 | NPL | القروض المتعثرة |
| 6 | L | القروض |
| 7 | D | الودائع |
| 8 | E | المصاريف |
| 9 | R | الإيرادات |
| 10 | NI | صافي الدخل |
| 11 | TA | اجمالي الموجودات |
| 12 | TE | اجمالي راس المال |
| 13 | CA | الموجودات المتداولة |
| 14 | CL | المطلوبات المتداولة |
| 15 | F+C | النقد + الأرصدة |
| 16 | RSAS | موجودات حساسة للفائدة |
| 17 | RSLS | مطلوبات حساسة للفائدة |
| 18 | S | الأوراق المالية |
| 19 | D* | الودائع وما في حكمها |
| 20 | E | حقوق الملكية |

## 2. الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية (مليون دينار عراقي)

| ملحق حساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية(مليون دينار عراقي ) | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ت | الوزن | الموجودات | | | | | | | | | |
| | | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 1 | %0 | 68629 | 59910 | 35173 | 112304 | 86181 | 56422 | 63634 | 67754 | 82785 | 59166 | 173190 |
| 2 | %0 | 96371 | 733271 | 113143 | 170017 | 195895 | 121280 | 109617 | 113571 | 529752 | 492150 | 714119 |
| 3 | %0 | 0 | 269650 | 611280 | 435560 | 365000 | 92792 | 97399 | 89229 | 85834 | 97250 | 162810 |
| 4 | %0 | - | - | 39895 | 261495 | 187488 | 572718 | 347642 | 318835 | - | - | - |
| 5 | %10 | 62940 | 50184 | 82547 | 110983 | 67075 | 113990 | - | 230520 | 44519 | 30498 | 92105 |
| 6 | %20 | 126670 | 126360 | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 7 | %20 | 212084 | 126434 | 41423 | 91216 | 135132 | 34612 | 758 | 21769 | 131202 | 134983 | 119410 |
| 8 | %20 | 51260 | 21170 | 50208 | 18680 | 60635 | 53633 | 52421 | 50764 | 16351 | 12569 | 17970 |
| 9 | %100 | 129539 | 185465 | 77847 | 224616 | 350021 | 193561 | 195066 | 467633 | 466631 | 41848 | 47280 |
| 10 | %50 | 180800 | 149781 | 147401 | 219169 | 228903 | 237923 | 200931 | 169579 | 161954 | 989966 | 1044964 |
| 11 | %100 | 26864 | 31208 | 36166 | 33611 | 47709 | 59263 | 60120 | 71200 | 38575 | 56280 | 50774 |
| 12 | %100 | 30254 | 34013 | 43247 | 56810 | 57417 | 56344 | 215370 | 49476 | 44217 | 128963 | 68119 |
| 13 | %100 | 81210 | 82633 | 22324 | 30443 | 46049 | 30443 | 23788 | 20823 | 27606 | 13943 | 18883 |
| 14 | %100 | 228592 | 111501 | 151051 | 149728 | 158615 | 142428 | 79389 | 58946 | 60243 | 63315 | 55243 |
| 15 | %20 | 36859 | 30898 | 14616 | 27138 | 74804 | 86957 | 14221 | 11770 | 44381 | 37102 | 40854 |
| 16 | %20 | - | - | 59 | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 17 | %20 | - | - | - | 9 | - | - | - | - | - | - | - |
| مج | | 1332072 | 2012478 | 1466380 | 1941779 | 2060924 | 1852366 | 1460356 | 1741869 | 1734050 | 2158033 | 1463497 |

| ت | الوزن | الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 1 | %0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 2 | %0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 3 | %0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 4 | %0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 5 | %10 | 6294 | 5018.4 | 8254.7 | 11698 | 6707.5 | 11399 | 0 | 23052 | 4451.9 | 3049.8 | 9211 |
| 6 | %20 | 25334 | 25272 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 7 | %20 | 42416.8 | 25287 | 8284.6 | 18243.2 | 27026 | 6922.4 | 151.6 | 4353.8 | 26240 | 26997 | 2388 |
| 8 | %20 | 10252 | 4234 | 10041.6 | 3736 | 12127 | 10726 | 10484 | 10152 | 3270.2 | 2513.8 | 3594 |
| 9 | %100 | 129539 | 185465 | 77847 | 224616 | 350021 | 193561 | 195066 | 467633 | 466631 | 41848 | 47280 |
| 10 | %50 | 90400 | 74890 | 73700.5 | 109585 | 114452 | 118961 | 100465 | 84789.5 | 80977 | 494983 | 522482 |
| 11 | %100 | 26864 | 31208 | 36166 | 33611 | 47709 | 59263 | 60120 | 71200 | 38575 | 56280 | 50774 |
| 12 | %100 | 30254 | 34013 | 43247 | 56810 | 57417 | 56344 | 215370 | 49476 | 44217 | 128963 | 68119 |
| 13 | %100 | 81210 | 82633 | 22324 | 30443 | 46049 | 30443 | 23788 | 20823 | 27606 | 13943 | 18883 |
| 14 | %100 | 228592 | 111501 | 151051 | 149728 | 158615 | 142428 | 79389 | 58946 | 60243 | 63315 | 55243 |
| 15 | %20 | 7371.8 | 6179.6 | 2923.2 | 5427.6 | 14960 | 17391.4 | 2844.2 | 2354 | 8876.2 | 7420.4 | 11049 |
| 16 | %20 | 0 | 0 | 2.36 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 17 | %20 | 0 | 0 | 0 | 1.8 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مج | | 678528 | 585701 | 433842 | 643899 | 835084 | 647438 | 687678 | 792779 | 761087 | 839313 | 789023 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمدة (2010-2020)

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Administration and Economic

Department of Financial and Banking Sciences

# Measuring the Banking Performance of Iraqi Commercial Banks Using the CAMELS Case Study Model in Baghdad Bank

**Letter to**

**The Board of the Faculty of Management and Economics – University of Babylon is part of the requirements for obtaining a master's degree in finance and banking**

**From the student**

**Sahib Abd Oun Mohammed Al _ Jamal**

**Advisor**

**Prof. Dr. Mohamed Mahmoud Al _Tai**

**2022 AD** **1444AH**

# Abstract

The research aims to discuss the mechanism of measuring banking performance through the application of the CAMELS model for banking evaluation in Iraqi commercial banks, and the six criteria of the model (CAMELS) (capital adequacy, quality of assets, quality of management, quality of profitability, quality of liquidity, market sensitivity), have been adopted to show the safety of the bank's performance and the optimal use of its available resources and the provisions of banking supervision, as the Bank of Baghdad was selected as a sample for research as one of the oldest private commercial banks in Iraq, and one of the first banks to be included in the market Iraq Securities, with a period of time (2010-2020).

The researcher relied on employing the inductive approach in the theoretical side of the research, by relying on books, journals, researches, periodicals and previous studies, whether Arab or foreign, as well as Internet networks, while in the applied side, the researcher relied on the final accounts of the bank of the research sample and employed them in the financial ratios to reach the goal of measuring independent and dependent research variables, and finding the relationship between them and their suitability in measuring and evaluating banking efficiency, in order to prove or deny hypotheses.

As for the most prominent results of the research, the Bank of Baghdad obtained the research sample in the measurement process using the CAMELS model of bank valuation, at the second level and with a classification (satisfactory), which is in this classification is sound in terms

of performance, but it suffers from specific weaknesses, the most prominent of which is the quality of assets, the level of classification of assets was (unsatisfactory) due to the high percentage of non-performing loans, as well as the bank's returns were at the level of classification (average), which is a relatively weak indicator, while the most prominent recommendations made by the research were The need to diagnose weaknesses in commercial banks through the use of the American banking valuation model CAMELS and eliminate them through the preparation of plans and quick future treatments, and the most important weaknesses diagnosed through the research sample (Bank of Baghdad) the weakness of assets due to the high ratio of non-performing loans to total loans, as well as the profits achieved by the bank are not commensurate with the size of its capital, and the reason for this is the conservative policy followed by the bank, which hinders a large percentage of capital from investing.